

سياق الحال

في كتاب سيبويه

دراسة في النحو والدلالة



الدكتور
أسعد خلف العوادى



سياق الحال

في كتاب سيبويه

دراسة في النحو والدلالة

الدكتور

اسعد خلف العوادي

الطبعة الأولى

١٤٣٢هـ - ٢٠١١م



محفوظة جميع الحقوق

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٢٠١٠ / ٧ / ٢٦١٣)

* المرادي، أسعد حلف
* سياق الحال في كتب مسجدة: دراسة في الشعر والدلالة/أسعد حلف المرادي.
عمان : دار ومكتبة الحامد للشعر والتوزيع، ٢٠١٠.
() ص.
* و. ا. : (٢٠١٠ / ٧ / ٢٦١٣).
* الواصفات : قواعد اللغة / اللغة العربية
* يصح للمؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يتبر هذا المصنف
عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

* أعدت دائرة المكتبة الوطنية بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية.

* (زيمك) ٢-٥١٥-٣٢-٩٩٥٧-٩٧٨ ISBN



دار الحامد للنشر والتوزيع

هذا بدران - شارع العرب مقابل جامعة العلوم التطبيقية

هاتف : ٥٣١٠٨١ - ٥٣١٠٨٢ فاكس : ٥٣٣٥٩٤ - ٥٣٣٥٩٥

ص.ب. (٣٧٧) الرمز البريدي : (١١٩٢١) عمان - الأردن

Site : www.daralhamud.net

E-mail : info@daralhamud.net

E-mail : daralhamud@yahoo.com

E-mail : dar_alhamud@hotmail.com

لا يجوز نشر أو تكليس أي جزء من هذا الكتاب، أو نقله بطريقة الاسترجاع، أو نقله على أي
وجه، أو بأي طريقة كانت إلكترونية، أو ميكانيكية، أو بالتصوير، أو بالتسجيل، أو بخلاف ذلك، دون
المصنوع على إذن الناشر المكتبي، وبخلاف ذلك يتعرض الناشر للمساءلة القانونية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ

وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾

(الجمعة: ٤)

الإهداء

إلى الدم الذي أراقه السيفُ

ظلماً

فوق التُّرابِ

فانتصرَ الدَّمُ

وهُزِمَ السيفُ

وسَجَدَ التُّرابُ

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١٣
التمهيد: سياق الحال عند اللغويين	١٩
أولاً: مفهوم سياق الحال	١٩
ثانياً: سياق الحال عند اللغويين العرب القدماء	٢٦
(أ) سياق الحال عند البلاغيين	٢٦
(ب) سياق الحال عند المفسرين والأصوليين	٢٩
(ج) سياق الحال عند النحويين	٣٢
ثالثاً: سياق الحال عند اللغويين المحدثين	٣٨
الفصل الأول	٤٧
ملامح سياق الحال عند سيبويه	
توطئة	٤٩
لأولاً: المصطلح والملاح عند سيبويه	٥١
ثانياً: عناصر سياق الحال عند سيبويه	٥٦
١. المتكلم	٦٠
٢. المخاطب	٦٩
٣. الحال المشاهدة	٨٤
ثالثاً: مجالات سياق الحال عند سيبويه	٨٦
١. الذكر والحذف	٨٧
٢. التقديم والتأخير	٨٩
٣. التعريف والتكثير	٩٢

- ٩٣ ٤. دلالة الأوجه الإعرابية
- ٩٥ ٥. لمسايب الكلام

الفصل الثاني

٩٧

سياق الحال في المرفوعات والنواسخ

- ٩٩ ١. حذف المبتدأ جوازاً
- ١٠١ ٢. حذف الخبر بعد لولا
- ١٠٥ ٣. التلويب بين الخير والحال
- ١٠٧ ٤. فائدة ضمير الفصّل
- ١١١ ٥. رفع الاسم المشغول عنه قبل الطلب والاستفهام
- ١١٥ ٦. إعمال الثاني من الفعلين المتنازعين
- ١١٧ ٧. إضمار فاعل كان التامة
- ١٢٠ ٨. التعريف والتكثير بعد كان وأخواتها
- ١٢٥ ٩. التعريف بعد لا النافية للجنس
- ١٢٨ ١٠. إلغاء أفعال القلوب
- ١٣٢ ١١. الاقتصار في مفعولي ظن وأخواتها
- ١٣٤ ١٢. عدم إجراء قول المتكلم والقائب مجرى للظن

الفصل الثالث

١٣٩

سياق الحال في المنصوبات

- ١٤١ ١. حذف عامل المفعول به جوازاً
- ١٤٥ ٢. حذف الفعل وجوباً في ما جرى كالمثل
- ١٤٨ ٣. عدم جواز إضمار فعل الغائب
- ١٥٢ ٤. حذف الفعل في التحذير
- ١٥٦ ٥. حذف عامل المفعول المطلق وجوباً
- ١٥٩ ٦. المصدر النائب عن فعله في الدعاء

١٦١	٧. حذف المستثنى
١٦٢	٨. الاستثناء بـ (ليس) و (لا يكون)
١٦٥	٩. حذف عامل الحال
١٦٨	١٠. الحال الجامدة
١٧١	١١. الحال المؤنسة والحال المؤكدة
١٧٥	١٢. استعمال أحرف النداء
١٧٩	١٣. ما لا ينبغي
١٨٢	١٤. الاختصاص
١٨٤	١٥. عدم جواز اختصاص المبهم والنكرة

الفصل الرابع

١٨٧	سياق الحال في المجزورات وموضوعات آخر
١٨٩	١. حذف المضاف
١٩١	٢. امتناع نعت المعرفة بـ (ال) بالمبهم
١٩٤	٣. النعت الجامد (كل)
١٩٥	٤. كون الإضمار معرفة ولا يقع موصوفا
١٩٧	٥. قطع النعت على المدح والتعظيم
٢٠١	٦. تفريق النعت
٢٠٣	٧. البدل
٢٠٦	٨. دلالة (لم)
٢١٠	٩. مراتب الضمائر
٢١٣	١٠. التعريف بالالف واللام
٢١٥	١١. كاف (رويد)
٢١٧	١٢. الرفع والنصب بعد حتى وإن
٢٢٠	١٣. إضمار (أن) بعد حتى وكى
٢٢٢	١٤. (ها) التثنية وأسماء الإشارة والضمائر

٢٢٤	١٥. حكاية العلم بـ(من)
٢٢٧	١٦. دلالة (كم) الاستفهامية
٢٣١	الختمة
٢٣٥	المصادر والمراجع

مُتَكَلِّمًا

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ عِلْمَ الْإِنْسَانِ مَا لَمْ يَعْلَمْ، وللصلاة والسلام على سيِّدِ
المُصْطَفَى الْأَكْرَمِ، وعلى آله الأطهار وصحبه الأحيار، ومن سار على هُتَيْهِمْ إِلَى
يَوْمِ الدِّينِ، لَمَّا عُدُّ...

فاللغة أداة التواصل وآلة التفاهم بين أبناء البشر فقد وصَّعها العالم اللعوي ابنُ
حَنِي بِأَنْهَا: ((أَصَوَاتٌ يُعْبَرُ بِهَا كُلُّ قَوْمٍ عَنْ أَعْرَاصِهِمْ))^(١) واللغة وسيلة الاتصال
والتعبير عن الأفكار تجري بين متكلِّمٍ ومتلقٍ، الأولُ يرومُ نقل أفكاره وما يحولُ في
حواطره من معاني والآحرُ يتلقَّى ويحلُّلُ ويفهم، ويتمُّ ذلك في محيطٍ كلامي يصمُّ
الأحداث اللعوية فكلُّ ذلك يؤثرُ في اللغة لذا قالوا إنَّ اللغة ظاهرة اجتماعية بيدها
وبين المجتمع تأثيرٌ متبادلٌ فوجب أن ندرس وتنبى أسسها على وفق محيطها بسين
متكلمها وسماعها، وأن نراعى الظروف الخارجية التي تحيطُ بها، فقد وجد
الدارسون المحدثون أن الكلمة لا معنى لها خارج سياقها الذي وردت فيه وهي
ليست شيئاً مجرداً عن الواقع الذي توجد فيه بل أن وطبقته هي للتفاعل مع هذا
الواقع.

وتوصَّلوا في دراسة المعنى إلى نظريات عدَّة منها بطريقة السياق التي ترى
أن معنى الكلمة يكمن في استعمالها لا في ذاتها فقد تكون لها دلالات مختلفة والذي
يُعبرُ المعنى الحقيقي إنما هو السياق الذي يشمل علاقة الكلمة بغيرها من الكلمات
في النص ما يدعى بالسياق اللعوي، وعلاقة الكلمة بما يحيطُ بها من عناصر غير
لعوية تتصل بالمكان والزمان أو المتكلم والمُحاطب أو الحركات والإشارات التي
تسهم في تحديد دلالة الكلمة. وهو ما يُدعى بـسياق الحال ويهتم بدراسة المحيط الذي
يقع فيه الكلام ويشمل الظروف المحيطة بالحدث الكلامي كنوع القول وصفته،

^(١) الحصانصر، ابن حني ٢٣/ ١

واللغة أو اللهجة المستعملة، والمتكلم أو الكاتب، والمستمع أو القارئ، والعلاقة بين المرسل والمتلقي، والطبقة الاجتماعية، وطروفت الحو.

وعند دراستي النحو العربي وظواهره التي تربط قواعده وجدت أنه منذ بداياته الأولى المتمثلة بكتاب سيبويه كان يُراعى أطراف العملية الكلامية من مستكلم ومحاطب والعلاقة بينهما وملامسات الحديث في صياغة القاعدة وتفسير الظاهرة النحوية وتحليلها والتمثيل لها لأن النحويين اعتمدوا على اللغة الحية المنطوقة وسماعها من قائلها ومشافهتهم.

وقد لفت ذلك انتباهي في كتاب سيبويه منذ دراستي إليه في رسالتي للماستير (العلل النحوية في كتاب سيبويه) فقد وجدت كثيراً ما يلجأ إلى تعليل الظاهرة النحوية أو الحكم الإعرابي على وفق غرض المتكلم وقصده وفائدة المحاطب ومحيط الاستعمال لذا غلب عنده طابع العلل الاستعمالية من حفة وثقل واستعناء وكثرة وقلة وغيرها. ومما شجعتني أكثر وبث في نفسي الرغبة في التفكير في هذا الموضوع بحث للدكتور كريم حسين ناصح بعنوان ((مراعاة المحاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه))^(١) فقد أفدت منه واستصأت به في توسيع نطاق هذا الموضوع ليشمل سياق الحال بما فيه للمتكلم والمحاطب وعناصره الأخرى فكان كتاب سيبويه أرضاً خصبة لبحثي فهو بحر عميق الأعوار، غرير الأسرار، وهو معين لا يصب لكل من يركب، وقد استعظم العرب من قبل ركوبة والولوج في أعواره وكان المبرد يقول -إدا أراد مريد أن يقرأ عليه كتاب سيبويه : ((هل ركب البحر؟ تعطياً لما فيه، واستصعاباً لألفاظه ومعانيه))^(٢) فكتاب سيبويه بحر العربية تكمن في أحشائه دررُها من ألفاظ ومعاني وجميع علومها وقرانُ نحوها، وقد جعل سيبويه النحو عصمة للألسن وخدمة للمعنى، ومثلما جعل للألفاظ وتركيبها نصيباً في تفكيره كذلك أولى عنايته بما تؤديه من معاني فهو، كما يقول الشاطبي

(١) نُشر في مجلة المورد ص ١٨، للمجلد ٣٠، للعدد الثالث، ٢٠٠٢ م

(٢) أخبار النحويين البصريين ٥٠

((وإن تكلم في النحو، فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى إنه احتوى على علمي المعاني والبيان، ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني))^(١) لذلك عذ الكوفيون ذلك عباً على سيبويه قال ثعلب: ((وإنما لحق سيبويه اللفظ لأنه عمل كلام العرب على المعاني وحلى عن الألفاظ))^(٢) وهذا لسبويه لا عليه لأنه لم يجعل النحو قواعد هامة جامدة وإنما جعل المعاني تؤلف الألفاظ لا تنفك عنها بأي حال وهذا ما ندعو إليه المباحث الحديثة في دراسة النحو وقواعده، ويطالعوا ذلك في أوائل كتاب سيبويه وفي نص قصير جعله أساساً لتمييز الكلام حسب المعنى وذلك في ((باب الاستقامة من الكلام والإحالة))^(٣) فقد قسم الكلام على مستقيم ومحال فالمستقيم ما وافق العربية والمحال ما لم يوافقها لكن المستقيم يتحدد على وفق المعنى فمنه الحسن ومنه الكذب ومنه القبيح فقد يكون مستقيماً في ميزان العربية لكنه كذب أو قبيح في ميزان المعنى.

كل ذلك دعني إلى الولوج في الكتاب من باب آخر لم يطرق من قبل من خلال دراسة المعنى النحوي في كتاب سيبويه — أقدم اثر نحوي عربي — بنظرية حديثة بعدها العربيون من معاصريهم اللغوية التي توصلوا إليها وهي نظرية سياق الحال في دراسة المعنى التي وضع أسسها وبنيتها هيرث (J Firth) (١٩٦٠م) لكن سيبويه قد سبقهم بألف عام ويريد في دراسته كلام العرب ومعانيه المختلفة إذ كان يعول على هذا الصرب من السياق كثيراً وتكثر في الكتب الإشارة إلى فهم المحاطب، والاستعداد عن بعض العناصر اللغوية في الجملة بناءً على السياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام، ويلحظ قارئ الكتاب أن سيبويه في مواضع كثيرة

(١) المواضع، القشطي ٦٠/٤.

(٢) طبقات المحررين واللغويين ١١١.

(٣) الكتاب ٢٥/١ ٢٦.

يُعنى بوصف الموقف الذي يجري فيه للكلام واستعماله وما يلائم هذا الاستعمال من حال للمخاطب وحال المتكلم وموضوع الكلام.

وهذه الدراسة تسعى إلى إثبات أن النحو العربي منذ بداياته الأولى المتمثلة بسيبويه كان نحو معنى ولم يكن قواعد لفظية هلمدة ومسائل جدلية جوفاء كما يدعي المدَّعون، وتهدف دراستنا أيضاً إلى أن نظرية سياق الحال قد وعاءها النحويون العرب وأدركوها وإن لم ينظروا فيها لكنهم طبقوها في دراسة النحو العربي، وإثبات أن دراسة للغة عند سيبويه لم تكن تنفك عن محيط استعمالها وأنه وضع القواعد وفسر الطواهر وعلل المسائل من واقع للغة واستعمالها بعيداً عن الافتراض والمعادلات اللفظية، وإن قاعدة النحو العربي راعت مقاصد المتكلمين وأغراضهم وإفادة المخاطبين وحاجاتهم.

وقد اقتضت طبيعة البحث ومادته أن يكون على أربعة فصول تتوسط بين تمهيد وحاشية. فأمَّا التمهيد فدراسة لسياق الحال عند اللعويين عرضنا فيه المفهوم اللعوي لسياق الحال والاصطلاحى وانتقلنا إلى دراسة سياق الحال عند اللعويين العرب القدماء ممن اهتم به وهم البلاغيون والمفسرون والأصوليون والنحويون، فسياق الحال عند اللعويين المحدثين. أما الفصول فكان أولها بعنوان: ملامح سياق الحال عند سيبويه، وهو يمثل المدخل النظري لهذه الدراسة، درسنا فيه مصطلح سياق الحال عند سيبويه ولامحه في كتابه وكذلك بحثنا في عناصر سياق الحال عند سيبويه، ولما كانت هذه العناصر كثيرة ومتداخلة لا يفصل بعضها عن بعض اعتمدنا في ذلك على العناصر التي وردت في كتاب سيبويه وهي المتكلم والمخاطب والحال المشاهدة على أن هذه العناصر تتداخل معها عناصر أخرى تبعاً للمحيط الكلامي، وكذلك بيَّنا في هذا الفصل مجالات سياق الحال عند سيبويه وبُني بها الأمور التي يعتمد فيها سيبويه على سياق الحال في تفسيرها وتوجيهها والتي كانت مجالات تطبيقية يلجأ فيها إلى ملامحاتها ومواقفها التي تولد فيها وهي على وفق ما جاء في الكتاب: الذكر وال حذف، والتقديم والتأخير، والتعريف والتكثير،

ودلالة الأوجه الإعرابية، وأساليب الكلام. أما للفصل الثاني فهو سياق الحال في المرفوعات والنواسخ الذي درسنا فيه مسائل المرفوعات النحوية التي اعتمد فيها سيبويه على سياق الحال، كحذف بعضها وتقديمه وتأخيرها أو تعريفه وتكثيره كالمبتدأ والخبر ومماثل النواسخ، والفصل الثالث سياق الحال في المنصوبات، كذلك عرصنا من خلاله ما اعتمد فيه سيبويه على سياق الحال من مسائل المنصوبات، أما الرابع فدرسنا فيه سياق الحال في المجرورات وموضوعات أخرى كالتوابع وغيرها. وانتهت الدراسة بحاتمة أودعنا فيها ما توصلنا إليه من نتائج.

وإقراراً بالفصل فإن هذه الدراسة ما كانت أن تكون لولا ما اهتمت به من دراسات سابقة جعلت لي الطريق بيراً متتملة بدراسة الدكتور محمد حماسة عبد الطريف (النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي للدلالة) ودراسة الدكتور بهاء الموصى (نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث) وأطروحة الباحثة بن صالح الحفاجي (مراعاة المُحاطب في بناء الأحكام النحوية، حتى نهاية القرن السادس الهجري) ولتي نشرت كتاباً بعنوان (مراعاة المُحاطب في النحو العربي) فصلاً عن بحث الدكتور كريم حسين بصح آف الذكر.

وكذلك فإنني لم أكن أن أكتب كلمة لولا توفيق الله تعالى وحمدنا الله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، وحمدنا الله أخرى إذ قيصر لي أسناداً منذ مرحلة الماجستير فكان حير أستاذ ومشرف وموجه ومرشد أستاذي المفضل الدكتور علي ناصر غالب الذي يشهد بعصله قبلي كل حرف في أطروحتي فب وصعت كلمة أو أثبت نصاً أو انتهجت منهجاً إلا وكانت له اليد الطولى فيه وقد اهتمت بتوجيهاته وأرائه التي ذلت أمامي كل الصعاب فجراه الله عني وعن العلم وأهله حير جراً وأمدّه الله بعمر مديد. ولا أنسى فصل أساتيدي في قسم اللغة العربية الذين تلمدت لهم وهم أستاذ الكبير الأستاذ الدكتور صباح عباس السالم والأستاذ الدكتور صباح عطوي عود أستاذي ومشرفي في الماجستير والأستاذ الدكتور رحيم الحساوي جراًهم الله ووفهم لكل حير.

وحائمة القول أن الحمد لله رب العالمين والصلاة على نبيه وآله وصحبه
وإن كنتُ أصبتُ بفصل الله ونوحيته وإن أخطأتُ فالكمال لله وحده، وسأله أن
يحسب الحطأ والزلل في القول والعمل، وإن يجعل ذلك حالصاً لوجهه ومنفعة لعباده.

الباحث

٢٠٠٩/١١/١٠م

مَهَيِّدٌ

سياق الحال عند اللغويين

أولاً- مفهوم سياق الحال:

سياق الحال مصطلح حديث الظهور في علم اللغة، قديم الأصول في علوم العربية، وكي تكتمل معالم الصورة المعنوية لهذا المصطلح لا بد من أن نربط سير مفهومه اللغوي أو المعجمي، ومفهومه الاصطلاحي ولما كان هذا المصطلح مركباً تركيباً وصافياً من كلمتين هما: (سياق) و (حال) لذلك نبحت في مفهومي حرأيه.

(أ) مفهومه اللغوي:

مصطلح (سياق الحال) يمثل أحد جزأي السياق؛ إذ إن السياق يتكون من سياق النص، وسياق الحال. فذلك يجب أن نتناول بدءاً المفهوم اللغوي للسياق عموماً، ومن ثم سياق الحال.

وهو ذهب ابن فارس (ت ٣٩٥هـ) إلى أن: ((السير والروا والقفاف أصل واحد، وهو حدو الشيء، يقال صاقه يسوقه سوقاً، والمثقة ما استيق من الدواف. ويقال صقت إلى امرأتي صداقها، واسقته، والسوق مشتقة من هد لما يساق إليها من كل شيء، والجمع أسواق، والساق للإنسان وغيره والجمع سوق وبما سميت بذلك لأن الماشي يساق عليها))^(١)

والأصل اللغوي لكلمة السياق يشير إلى الحدو، وهو التتابع، ويؤكد ذلك ما ذكره ابن منظور (ت ٧١١هـ) قائلا: ((المتوق معروف، ساق الإبل وغيرها يسوقها سوقاً وساقاً. وقد انسأقت وتسأوقت الإبل تساقاً إذا تتابعت... وفي حديث لم

() معنيس اللغة، ابن فارس - ١١٧/٣

معبد: فجاء روجها يسوق أعراً ما تساق. أي ما تتابع، والمساوقة: المتابعة، كل
بعضها يسوق بعضاً.. وساق بنفسه سيقاً: برع بها عند الموت، تقول رأيت فلاناً
يسوق سوقاً أي: برع برعاً عند الموت))^(١) ولم يفت ذلك الأصل اللمحشري
(ت ٥٣٨ هـ) فقد قال: ((ومن المجاز: هو يسوق الحديث أحسن سياق. واليك سياق
الحديث، وهذا الكلام ساقه إلى كذا، وجئتك بالحديث على سوقه أي مرده))^(٢).

ومن كل ذلك نستطيع أن نقول إن معنى السياق يشير إلى التوالي والتتابع،
وسباق الكلام تتابعه. ويمكن أن ننقل هذا للمعنى الحسي إلى المعنى المعنوي فنقول:
انساق الكلام، وسباق الكلام تتابعه وأسلوبه الذي يجري عليه.^(٣) وقد أكد ذلك
الدكتور تمام حسان بقوله: ((المقصود بالسياق: التوالي، ومن ثم ينظر إليه من
ناحية: أولاهما: توالي العناصر التي يتحقق بها للتركيب والسبك، والسياق من
هذه الراوية يسمى (سياق النص) والثانية توالي الأحداث التي صاحبت الأداء
اللغوي وكانت ذات علاقة بالاتصال، ومن هذه الناحية يسمى السياق (سياق
الموقف))^(٤).

وهذا يعني أن المعنى اللغوي يتضمن مساحة من المعنى الاصطلاحي^(٥)
والنقاء المعنى الاصطلاحي للسياق بالمعنى اللغوي يهصر دليلاً واضحاً على قدم
أصوله في علوم العربية.

لما كلمة (حال) فهي من الأصل للتعوي (ح ول) الذي يشير إلى معانٍ عدة،
وأحدها التنقل عندما يقترب بحال الإنسان فيعيد ما كان عليه من حير أو شر فقد
ورد في العين: ((الحال تؤث فيقال حال حسنة، وحالات الدهر وأحواله صروفه

(١) ناس العرب، بين منظور ١٠٠/١٦٦-١٦٧ (سوق)

(٢) أسس البلاغة، للرمحشري ٣١٤.

(٣) يَظُر المعجم الوسيط ٤٦٥/١

(٤) فريضة السياق، تمام حسان: ٣٧٥

(٥) ينظر فصول في علم دلالة، د. هريد عوض ١٢٦.

والحال: الوقت الذي أنت فيه)) ^(١) ويقال أيضاً حالة وهي ((واحدة حال الإنسان وأحواله)) ^(٢) وحال الإنسان ((كينة الإنسان وهو ما كان عليه من خير أو شر، يذكر ويؤنث، وللجمع أحوال وأحولة)) ^(٣)

يتبين لنا من المدلول اللغوي لكلا اللعطين نقطة الاتصال المعنوي التي يلتقيان عندها وهي الإشارة إلى تنابع الأحوال أو الأحداث وتواليها. وهذا ما نجده في المفهوم الاصطلاحي.

(ب) مفهومه الاصطلاحي:

صيع هذا المصطلح اللغوي بطريق التركيب الإصافي، فهو مركب إصافي، (سياق) مصاف و (حال) مصاف إليه، ليكون مصطلحاً قيناً في ميدان علم اللغة الحديث وقد دخل مصطلح (سياق الحال) إلى المعجم العربي ترجمة للمصطلح الانكليزي (Situational Context) أو (Context of Situation) وهذه أكثر الترجمات شيوعاً واستخدماً بين اللغويين العرب المحدثين ^(٤) لكن هناك مصطلحات عربية أخرى مرادفة لهذا المصطلح وكلها تشير إلى معنى اصطلاحي واحد منها: الماجرييت ^(٥)، والسياق الخارج عن النص ^(٦)، والسياق العام ^(٧)، والمعام ^(٨)، والسياق

(١) العيون، للتحليل بن احمد: ٢٩٩/٣

(٢) تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهري: ١٦٨٠/٤.

(٣) لمس العرب ١٩٠/١١.

(٤) ينظر فصول في علم الدلالة ١٢٥، ١٢٧، فقه اللغة في الكتب العربية، عبده الر جحسي

١٦٦، علم الدلالة، احمد محفل عمر ٧٠، علم اللغة، السعراي: ٣٣٨، نظرية النحو العربي،

بهاد المومني ٨٥

(٥) ينظر علم اللغة، السعراي: ٣١٠.

(٦) ينظر. علم الأسلوب، د.صلاح فصل ٢١٠.

(٧) ينظر - البلاغة والأسلوبية، د.محمد عبد المطلب، ٢٣٠-٢٣٤

والمقام^(١)، والسياق الاجتماعي^(٢)، ويسميه الدكتور كمال بشر (المسرح اللغوي)^(٣) ويُسمى الظروف الكلامية^(٤)

ويقصد به في علم اللغة الحديث: ((السياق الذي جرى في إطاره التفاهم بين شخصين، ويشمل ذلك زمن المحادثة ومكانها والعلاقة بين المتحدثين والقيم المشتركة بينهما والكلام السابق للمحادثة))^(٥) ويرى هاليداى (M Halliday) أن السياق: ((هو النص الآخر، أو النص المصاحب للنص الطاهر، أو بمثابة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخارجية))^(٦)

فسياق الحال إذن الظروف المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة أو بتعبير آخر دراسة الكلام في المحيط الذي يقع فيه، ويشمل السياق الخارجي الظروف المحيطة بالحدث الكلامي وهي العصر ونوع القول وجسسه، والنعة أو اللهجة المستعملة، والمتكلم أو الكاتب، والمستمع أو القارئ، والعلاقة بين المرسل والمتلقي من حيث الثقافة والحس والعمر والألفة والطبقة الاجتماعية...^(٧)

وبعد هذا العرض الموجز لمفهوم السياق عامة، وسياق الحال تحديداً، يمكن أن نلخص المفهوم العام بثلاث نقاط^(٨):

١ إن السياق هو العرض أي مقصود المتكلم من إيراد الكلام، وهو واحد من المفاهيم التي عبر عنها بلفظ السياق (السوق).

(٨) يُنظر اللغة العربية، معارف ومبها، د. تمام حسن ٣٣٧

(١) ينظر دراسات في علم اللغة النفسي، د. داود عبده ١٢ ١٣.

(٢) ينظر دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر ١٦٥/٢

(٣) ينظر محاضرات في اللغة، د. عبد الرحمن أيوب، ٤٥.

(٤) معجم علم اللغة النظري، د. محمد علي الحولي، ٢٥٩

(٥) علم النص ونظرية الترجمة، د. يوسف نور عوص ٢٩، وينظر: دلالة السياق، د. ردة الله

الطلحي ٥١

(٦) ينظر دلالة السياقية عند اللغويين، د. عواطف كنوش ٧٦.

(٧) يُنظر دلالة السياق ٥٠-٥١

٢. إنَّ السياق هو الظروف والمواقف والأحداث التي ورد فيها النص أو برل أو قيل بشأنها، وأصبح ما عُبر به عن هذا المفهوم لفظ الحال أو المقام
٣. إنَّ السياق هو ما يعرف الآن بالسياق اللعوي الذي يمثلّه الكلام في موضع النظر أو التحليل، ويشمل ما يسبق أو ما يلحق به من كلام.

وعلى الرغم من هذا التوارد الحاصل بين ما يعرف في علم اللغة الحديث بـ(سياق الحال) والمفهوم اللعوي للمصطلح في المعاجم العربية فإنَّ علماء العربية القدماء في علومها المختلفة من نحو وبلاغة وأصول وتفسير لم يستعملوا لهذا المفهوم المحدث المصطلح نفسه بل استعملوا مصطلحات أخرى مرادفة له تؤدي دلالاته الاصطلاحية مثل: الحال، والأحوال المشاهدة، والمشاهد، والدليل، والقريبة، والمقام، والموقف. ولعل أقدم إشارة لهذا المصطلح ما ورد في كتاب سيبويه فقد أطلق عليه (الحال) فهو أقدم مصطلح يقترب من فكرة سياق الحال وقد نكره سيبويه في مواضع من كتابه^(١) ولعله يعود إلى أسناده الحليل^(٢) وقد كان لابن جني جني فصل سبق في ابتكار مصطلح آخر مماثل لسياق الحال هو (الحال المشاهدة) أو (الأحوال المشاهدة)^(٣). واستعمل البلاغيون مصطلح (مقتضى الحال) الذي يقترب مفهومه مما يبادي به أصحاب نظرية سياق الحال في العرب.

ومن الأمور التي تتصل بمفهوم سياق الحال العناصر المكونة له إذ إنَّ سياق الحال هو جملة العناصر المكونة للموقف الكلامي أو للحال الكلامية، ومن هذه العناصر المكونة للحال الكلامية.

١. شخصية المتكلم والسماع وتكوينهما الثقافي وشخصيات من يشهد الكلام غير المتكلم والسماع - إن وجدوا - وبيان ما لذلك من علاقة بالسلك

{ } يُنظر الكتاب ١/٢٧٢، ٢٦٥، ٣٠٥، ٣٣٨

(١) يُنظر - قصور في علم الدلالة - ١٢٨

(٢) يُنظر الحصائص ١/٢٣٨-٢٤٨

لللعوي، ودورهم أيقنصر على الشهود أم يشاركون من حين لآخر بالكلام، والنصوص الكلامية التي تصدر عنهم.

٢. العوامل والطواهر الاجتماعية ذات العلاقة باللغة والسلوك اللعوي لمن يشارك في الموقف الكلامي كحالة الجو إن كان له انخل، وكالوضع المياسي وكما كان الكلام، وكل ما يطرأ في أثناء الكلام مما يشهد للموقف الكلامي من انفعال أو أي صرب من صروب الاستجابة، وكل ما يتعلق بالموقف الكلامي أيًا كانت درجة تعلقه

٣. أثر النص الكلامي في المشتركين، كالإقناع أو الألم، أو الإغراء أو الصحك إلى غير ذلك^(١).

وبعد ذلك يمكن أن نقول إن سياق الحال هو الجو العام الذي احتوى العملية الخطابية الذي يعتمد عليه في تحديد المعنى المقصود لدى المتكلم، وفهم الكلام لدى المحاطب وكل ما يتصل بذلك.

وفكرة سياق الحال ((هي المركز الذي يدور حوله علم الدلالة الوصفية في الوقت الحاضر، وهو الأساس الذي يبني عليه الشق أو الوجه الاجتماعي من وجوه المعنى .. وهو الوجه الذي تتمثل فيه العلاقات والأحداث والظروف الاجتماعية التي تسود ساعة أداء المقال.))^(٢) فالنظر اللعوي الحديث يعد موضوع الحال أو للمقام من المجالات الدلالية والمعنوية الحديثة، توصل إليها علم اللغة الحديث في صمن دراسته اللغة، على وفق نتائج البحث في علم الاجتماع وعلم النفس^(٣).

وتتأتى أهمية سياق الحال من كونه حصيلة الظروف الواردة في الوقت الذي تم فيه أداء المقال، طديعية كانت أو اجتماعية أو غير ذلك. وهذه للمقامات

(١) ينظر علم اللغة، السعرا. ٢١١، نظرية النحو العربي، د. بهاء الموصى ٨٥ ٨٦.

(٢) اللغة العربية، معاهد ومبناها: ٣٣٧

(٣) ينظر علم النفس اللعوي، د. بوال حمد عطية ٣٣

الاجتماعية تمثل سبيح الثقافة بمعناها الانثروبولوجي الأعم لا بمعناها التربوي
الأخص، أي أنها من نتائج العادات والتقاليد والأعمال اليومية والذاكرة الشعبية^(١).
وكل هذه الأشياء التي تشكل سياق الحال يكون لها دخل كبير واثراً بالغ في الوصول
إلى المعنى الحقيقي المقصود في العملية الخطابية لذلك يرى اولمان أن طريقة
السياق إذا طبقت بحكمة تمثل حجر الأساس في علم المعنى وقد أدت إلى نتائج
باهرة فقد أحدثت ثورة في طرق التحليل الأدبي، ومكنت للدراسة التاريخية للمعنى
من الاستناد إلى أسس حديثة أكثر ثباتاً. ولها قدمت لنا ومائل فيه حديثة لتحديد
معاني الكلمات^(٢)

والعناصر النحوية لا تسهم في الوصول إلى المعنى بمعدل عن العناصر
الدلالية فكما يمدّ العنصر النحوي العنصر الدلالي بالمعنى الأساسي في الجملة، يمدّ
العنصر الدلالي العنصر النحوي كذلك ببعض الجوانب التي تساعد على تحديده
وتمييزه فبين الجانبين أخذ وعطاء وتداخل تأثير مستمر فلا يمكن بحال تكرار تأثير
دلالة سياق النص اللغوي وسياق الموقف الملائم له على العناصر النحوية من
حيث الذكر والحدث، والتقديم والتأخير، ولا ينكر أن دلالة السياق تجعل الجملة ذات
الهيئة التركيبية الواحدة بمفرداتها بعضها إذا قيلت بنصها في مواقف مختلفة، تختلف
باحتلاف السياق الذي ترد فيه مهما كانت بساطة هذه الجملة^(٣).

وقد تنبه الدكتور مهدي المحرومي إلى أهمية سياق الحال في فهم الجملة في
التراث النحوي فرأى أنها ((خاصة لمناسبات القول والعلاقة بين المتكلم
والمُحاطب، ولا يتم التفاهم في أية لغة إلا إذا رُوِعت تلك المناسبات، وأحدثت
العلاقة بين أصحابها بنظر الاعتبار، ولن يكون الكلام مفيداً ولا الحبر مؤيداً

(١) يُنظر النسخة العربية، مصداق ومباها ٤١ ٤٢

(٢) يُنظر. نور للكلمة في اللغة، اولمان ٧٢٠.

(٣) يُنظر النحو والدلالة، د محمد حماسة. ١١٣، الدلالة والتفصيل النحوي في كتب سيوطيه،

د. محمد منالم صالح ٣٦٨

غرضه ما لم يكن حال المُحاطب ملحوظاً ليقع الكلام في نفس المُحاطب موقع الاكتفاء والقبول))^(١)

ثانياً سياق الحال عند اللغويين العرب القدماء:

(أ) سياق الحال عند البلاغيين:

لئن نظريّة سياق الحال التي يعدها المحدثون من المعاصر اللغوية في التفكير العربي، لم تكن غائنة ولا حافية عن تفكير اللغويين العرب القدماء، فقد أدركوها وكانت واضحة في أذهانهم شأنها شأن النظريات اللغوية الأخرى، فعند النظر في ترشيد البلاغي للقديم نجد أن أحد المعايير البلاغية المهمة في علم المعاني هو مطابقة الكلام لمقتضى الحال

فالما مصطلح (مقتضى الحال) فقد اهتم به علماء المعاني، والحال في اصطلاحهم ((هي الأمر الداعي إلى التكلّم على وجه مخصوص، أي الداعي إلى أن يعتبر مع الكلام الذي يؤدي به أصل المعنى، خصوصية ما هي المسمّاة بمقتضى الحال، فمثلاً كون المُحاطب منكراً للحكم حال يقتضي تأكيد الحكم والتأكيد مقتضاها))^(٢). فمن الواضح أن أهل علم المعاني قد اهتموا بأحوال المتكلم والسامع والتعريف يقتضي أن يكون المتكلم على علم بأحوال السامع قبل أن يتكلم، حتى يأتي للكلام على صفة مخصوصة تتطابق مع حال المستمع^(٣).

ومن أهم الملامح في لنظر البلاغي عند العرب - فصلاً عن اشتراطهم موافقة الكلام لمقتضى الحال - استشعارهم المقولة السائدة ((لكل مقام مقال)) و((لكل كلمة مع صاحبها مقام)) فهم بذلك قد وقّعوا على عبارتين من جوامع الكلم نصّفن على دراسة المعنى في كل اللغات لا في العربية الفصحى حسب،

(١) في النحو العربي، نقد وتوجيه، د. مهدي المحرومي ٢٢٥

(٢) كشف اصطلاحات العلوم، النهلوي ١٢٥/٢

(٣) ينظر اندلالة والتقييد النحوي ٣٧٣

وتصلحان للتطبيق في إطار كل الثقافات على حد سواء، ولم يكن ماليبوفسكي وهو يصوغ مصطلحه الشهير (Context of Situation) الذي يعني (سياق الحال) يعلم أنه مسبوق إلى مفهوم هذا المصطلح بألف سنة أو ما فوقها، إذ يقول الدكتور تمام حسان مفتحراً ((لقد كان البلاغيون عدد اعترافهم بفكرة المقام متقدمين ألف سنة تقريباً على زمانهم، لأن الاعتراف بفكرتي المقام والمقال باعتبارهما أساسيين متميزين من أسس تحليل المعنى، يعتبر الآن في الغرب من الاكتشاف التي جاءت نتيجة لمعاملات العقل المعاصر في دراسة اللغة))^(١)

وهكذا سلط البلاغيون الأضواء على جوانب متعددة من هذه النظرية، ومما يجدر نكره أن إلحاح البلاغيين على فكرة المقام واتحادهم من مراعاتها محوراً يدور حوله البحث البلاغي لديهم إنما يعد وعياً بفكرة صائبة ما تزال كثير من الدراسات الحديثة تؤكد صوابها، ففكرة المقام هي أساس ما يسمى في ميدان الدراسات اللغوية المعاصرة (علم للدلالة الوصفية) وهي كذلك المحور الجوهرى لما يسمى بـ (نظرية الاتصال)^(٢).

ولعلنا نجد عدد المولدة بين مصطلحي (مقتضى الحال) و (سياق الحال) أنهما يشيران إلى شيء خارج نطاق اللغة، وهو الجانب الاجتماعي المرتبط بالمتكلم والسمع وغيرهما من عناصر السياق، من جهة، وإن كلت الفكرتين تعتمدان على معيارين أساسيين هما المقال (النص) والمقام (الحال أو الموقف) وعلى الرغم من سبق للبلاغيين في أصالة هذه النظرية واقتراب مصطلحهم (مقتضى الحال) إلى حد كبير من مصطلح (سياق الحال) في الدرس اللغوي الحديث واشترائه معه هي أهم خاصية، وهي الاهتمام بالجانب الاجتماعي للغة. فإلى هناك عدداً من الباحثين كان له رأي آخر في ذلك، والدكتور كمال بشر، يرى أن البلاغيين قد وفقوا في إدراك شيء مهم في الدرس اللغوي وهو المقام ولكنهم — كما انتهم — طبقوه بطريقتهم

(١) اللغة العربية، معارف ومبانيها، ٣٣٧.

(٢) يُنظر علم المعاني، تأصيل وتقييم، د. حسن طيل، ١٨٠.

الخاصة، لقد كانت عنايتهم في المقام موجهة نحو الصحة والخطأ أو نحو الجودة وعدمها، ولهذا كانت نظرتهم إلى المقام أو ماجريات الحال أو ما يسميه هو المسرح اللعوي (Linguistic Theatre) نظرة معيارية لا وصفية^(١).

وأشار الدكتور حلمي حليل إلى أن فكرة سياق الحال فكرة قديمة، أحيائها فيرث فهي فكرة تنبئه إليها أفلاطون وعلماء البلاغة العرب، غير أن فيرث استطاع أن يصوغ منها نظرية علمية، وهي إن التفت في بعض جوانبها مع آراء القدماء إلا أنها تختلف من حيث المهبج والتطبيق والتحليل^(٢). وحاول باحث آخر أن يقلل من جهد البلاغيين قاصداً بنظريتهم، باعتاً إياها بالصعب في أكثر من موضع إذ يقول: ((إنها لم تؤت ثمارها المرجوة على أيديهم، إذ إن نظراتهم فيها وتطبيقاتهم عليها قد شابتها بعض العنوائب التي أصرت بها وأبطلت عودها))^(٣).

ووجد أن هذه النظرية ينتابها الصعف في أكثر من موضع وهي:

١. التركيز على جانب المُخاطب فحسب عند رصد المطابقة.
٢. النظرة الجرنية إلى المطابقة، لأنها لم تتجاوز نطاق الجملة الواحدة أي أنها لم تتسع لتشمل العمل كله.
٣. النزعة النفسية التي سادت البحث البلاغي في تعيين ظواهر الأداء من تكرر وحذف وتعريف وتكثير بحسب الأغراض تارة، وتارة بحسب المقامات^(٤).

وقول هذا الباحث وأمثاله لا يجد فيه إلا مجانية للحق واغترافاً إلى إنصاف، لأنه لا يعقل أن تطالب فكرة عمرها ألف عام ويريد بالوفاء بمقتضيات النظريات

(١) ينظر: دراسات في علم اللغة، بشر: ٦٤/٢.

(٢) ينظر العربية وعلم اللغة البيهوي، حلمي حليل، ١٣٢.

(٣) علم المعاني تاصيل وتقديم، د. حسن طبل ١٩.

(٤) ينظر: المعنى في البلاغة العربية، د. حسن طبل ١٩٤.

الحديثة، أو أن تحاكم الأفكار القديمة في ضوء أفكار عصرنا لاختلاف المقالات والمقامات ومقتضياتها من عصر لآخر، لذلك إننا نجد أن فكرة مقتضى الحال البلاغية العربية ربما تعدُّ أصلاً وجذوراً لنظرية سياق الحال العربية، وكان العربيين ابتدأوا من حيث انتهى البلاغيون، وذلك يتضح من خلال الموارد الآتية:

١. كلتا الفكرتين تراعيان معيارين أساسيين هما: المقال والمقام.
٢. كلتا الفكرتين تراعيان ما هو خارج نطاق اللغة وهو المقام.
٣. كلتا الفكرتين هدفهما المعنى، إلا أن وسيلة البلاغيين المطابقة وهي ما يحقق المعنى، ووسيلة العربيين التحليل الذي يوصل إلى المعنى.

ولا بد من الإشارة إلى أن البلاغيين تبدأ فكرتهم بالمقال وتنتهي بالمقام بشرط المطابقة لتحقيق للعصاة، والعربيون تبدأ بنظريةهم بالحال أو الموقف (المقام) وتنتهي بالنص (المقال) عن طريق التحليل للوصول إلى المعنى، ويتضح بذلك بالمخطط الآتي:

فكرة مقتضى الحال : المقال مطابقة بالمقام = البلاغة .
نظرية سياق الحال : الحال تحليل النص = المعنى .

وهذا يوضح أن العربيين ابتدأوا من حيث انتهى البلاغيون، إذ لابد للبلاغة عند العرب من مطابقة المقال المقام، لأن الكلام يصاغ بمقتضى الحال، أما عند العربيين فإنه يُستعان بعناصر المقام في فهم المقال بعد إنتاجه، وهذا المقال جزء من هذا السياق وليس منعصلاً عنه.

(ب) سياق الحال عند المفسرين والأصوليين:

التفت المفسرون إلى أهمية سياق الحال وهو يتمثل عندهم فيما أطلقوا عليه أسباب النزول وبدأوا ينكروها عند تفسير الآيات وحذروا وطائفتها وفوائدها المتمثلة

في الوقوف على المعنى عند معرفة عناصر سياق الحال من خلال سبب النزول وقد اشتهروا في من يتصدى لتفسير القرآن الكريم وتأويله شروطاً لها علاقة بسياق الحال^(١).

فهناك علاقة بين أسباب النزول وسياق الحال، إذ إن سبب النزول يمثل علاقة النص بالواقع فهو يزودنا من خلال الحقائق التي يطرحها علينا بمادة جديدة نرى النص استجابة للواقع تأييداً أو رفضاً وتؤكد علاقة الحوار والجدل بين النص والواقع^(٢). ويتضح ذلك من مفهوم أسباب النزول، لا يقصد بها ((الأحداث والوقائع الملائمة للنص القرآني))^(٣) إذ إن القرآن الكريم لم ينزل جملة بل نزل مجزأ وقد ذكر الله سبحانه وتعالى علّة ذلك فقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً كَذَلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِ فُؤَادَكَ وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾ (الفرقان: ٣٢)

ولذلك إن لأسباب النزول فوائد وأهمية كبيرة في فهم المعنى^(٤)، فقد ذكر الواحدي (٤٦٨هـ) أنه لا يمكن ((تفسير الآية وقصد سبيلها، دون الوقوف على قصتها وبيان نزولها))^(٥) وكذلك لها أهمية كبيرة في رفع الإشكال ونفع التناقضات وذلك لأن ((معرفة سبب النزول يعين على فهم الآية، فإنّ العلم بالسبب يورث العلم بالمعنى، وقد أشكل على جماعة من السلف معاني آيات حتى وقفوا على أسباب نزولها فزال عنهم الإشكال))^(٦).

وقد بينت علاقة أسباب النزول بسياق الحال واصحة عند الزركشي (٧٩٤هـ) في حديثه عن فوندها بقوله ((واحطاً من زعم أنه لا طائل تحته،

(١) يُنظر: البرهان في علوم القرآن، الزركشي: ١٣/١.

(٢) يُنظر: مفهوم النص، نصر حامد أبو زيد: ٩٧.

(٣) يُنظر: دراسة المعنى عند الأصوليين، طاهر سليمان حمودة: ٢٢٢.

(٤) يُنظر للتفصيل في ذلك: فصول في علم للدلالة: ١٤٨-١٧٤.

(٥) أسباب النزول، الواحدي: ٤.

(٦) لباب القول في أسباب النزول، للسيوطي: ١٢.

لجريانه مجرى للتاريخ، وليس كذلك، بل له فوائد منها: وجه الحكمة البعثة على
تشريع الحكم، ومنها تخصيص الحكم به عند من يرى أن العبرة بخصوص المسبب،
ومنها الوقوف على المعنى، قال الشيخ أبو الفتح القشيري بيان مسبب الدلول طريق
هو في فهم معاني كلمات الكتاب العزيز، وهو أمر تحصل للصحابه بفرائس تحف
بالقصايا، ومنها أن يكون اللفظ عاماً ويقوم الدليل على التخصيص فإن محل السبب
لا يجوز إحصاءه بالإجماع والاجتهاد^(١).

فقد يستدل بعصر من عناصر سياق الحال على آخر فيبين العصر
غير الظاهر منه عن طريق عصر منكر وهدا دو فائدة في معرفة المكي والمدني
من خلال الاستدلال ببعض عناصر سياق الحال على الأخرى، فالمكي ما برل
بمكة، وهو دليل على عصر الزمان، وهو ما قبل الهجرة، والمدني ما برل
بالمدينة، وهو دليل على عصر الزمان، ما بعد الهجرة، وكذلك فإن المكي ما وقع
خطاب لأهل مكة والمدني لأهل المدينة، فاتحدوا عصر للمُخاطب دليلاً على عصر
المكان. وغير ذلك مما يكون سياق الحال مرئياً لكشفه في تفسير القرآن الكريم^(٢)
لما الأصوليون يبدو مفهوم السياق عندهم أكثر وصوحاً وتحققاً؛ لاتصال
دراساتهم بالنص القرآني، إذ إنهم ((قطبوا مند من سحق في القدم إلى الفرق بين
ظاهر القرآن وباطنه فكان فهمهم لهذا الفرق تفرقاً منهم بين المعنى المقالي
والمعنى المقامي))^(٣) فقد اعتمدوا على فكرة السياق في بيان المعنى في النصوص
الشرعية، إذ يُعدُّ اللجوء إلى قرائن السياق من وسائلهم لتحديد المعنى فقد وعوا

(١) البرهان في علوم القرآن، للزركشي ٢٢٢/١-٢٦، ويُظر : إتيان في علوم القرآن، السيوطي
٢٨/١-٣٤

(٢) يُنظر : قصور في علم الدلالة ١٤٨ ١٧٦

(٣) للغة العربية، معنها ومبناها ٣٣٩، يُنظر : للدلالة للسياقه عند المفسرين، رساله ماجستير،
يشير سعيد المنصورى ١٦ ٧٧

تعلماً أن ثمة نوعين من القرائن السياقية، الأولى هي القرائن اللفظية، والثانية هي القرائن المقامية، وفهموا الأثر الذي تقوم به هذه القرائن في تحديد دلالة النص^(١).

(ج) سياق الحال عند النحويين:

على الرغم من إبداع البلاغيين إبداعاً كبيراً في نظرية سياق الحال، لا نكر ما للنحويين من فضل فيه، يدلنا عليه ما كتبوه في كتبهم فهم أول من قال بمراعاة الأحوال للمحيط بكل من المتكلم والمُحاطب إذ إن الفكر العربي قد تحطى حدود الشكل في لدرس النحوي وقد أرمى علماء النحو دعائم معنوية عبرت عن مقاصد المتكلمين في الميادين المحتلّة منها التي يدعي المحنثون أنهم قد ابتكروها أو خاصوا فيها لأول مرة^(٢)

وهذه المسألة تؤكد لنا حقيقة مهمة لدى النحويين القدماء، يعرفها كل من يدرس تراثنا النحوي ((تلك هي أن معاني النحو وأصوله ليست كما يتوهم كثير من الناس قولب جامدة أو مقاييس محدّدة صمّاً، بل أنها مع كونها تقوم على أسس عقلية ومنطقية، فإنها تزعى الجوانب العية والأحوال النفسية لدى من يشئ الكلام وتعدّ بتقدير المنشئ لحال من يتلقى عنه ويأخذ منه))^(٣).

وهذه الحقيقة هي عينها التي نجد اللغويين العربيين ومن سلك مذهبهم يعدونها من المعاصر اللغوية ويعظمون من توصل إليها ويقرّون بفصله مثل ماثيوسكي وفيرث وغيرهما فعلى الرغم من أن اللغويين العرب أتركوا طاهرة الدلالة السياقية في حل كتبهم ومؤلفاتهم، لكن المعاصرين حين أقدموا على الكتابة لم يولوا ذلك التراث ما يستحقه من العناية، وبما راحوا ينتقون ما في ذلك من آراء

(١) يُنظر: البحث الدلالي عند الأصوليين، د. محمد يوسف ١٢

(٢) يُنظر - مراعاة المحاطب في الأحكام النحوية في كتاب مسيويه، د. كريم حسين ناصح

(بحث) ١٨٠

(٣) نحو المعاني، أحمد عبد الستار الجواري: ٣٣.

للأجانب تتعلق بموضوعات الدلالة السياقية من لغوية وغير لغوية، كسياق الحال وببطلون منهم، وتركوا أثرنا اللغوي الذي يضم موضوعات للبحث اللغوية المختلفة^(١).

ولا نريد أن نبالغ ونقول إن كل ما توصل إليه العربيون لاكتشافه النحويون العرب القدماء هكوى من المعالين، فقد يكون ذلك من جهة التوارد بينهم، لأن تلك الأفكار المشتركة التي توصل إليها الطرفان قد تكون قواعد لغوية علمية تشترك بها كل اللغات الإنسانية إذ إنها قواعد خطابية علمية. فكل اللغات تشترك في أنها ظاهرة اجتماعية؛ لأن ((النظام اللغوي خلق للإفادة، أي لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع، فهو آلة للتبليغ جوهره تابع لما ولي من أمر الإفادة فهو إلى قوانين من المواصفات أقرب منه إلى قواعد المنطق))^(٢) وهذه حقيقة أظهرها منذ القدم اللغوي الكبير ابن جني (٣٩٢هـ) بقوله: ((اللغة أصولت يعبر بها كل قوم عن أغراضهم))^(٣).

وقد لاحظ ذلك النحويون القدماء فلم يفصلوا اللغة عن محيطها الخارجي؛ لأنهم لم يقتصروا على النظر في بنية النص اللغوي، كما لو كان شكلاً منعزلاً عن العوامل الخارجية التي تلعب وتحيط به، وإنما احدثوا ما بينهم اللغوية — على ما يبدو من معالجتهم لها — على أنها صرحت من النشاط الإنساني الذي يتفاعل مع محيطه وظروفه، كما فطنوا إلى أن الكلام له وظيفة ومعنى في عملية التواصل الاجتماعي وأن هذه الوظيفة وذاك المعنى لهما ارتباط وثيق بسياق الحال أو المقام وما فيه من شحوص وأحداث، فقد ظهر هذا كله في دراستهم وإن لم يصبوا عليه مبدأ من مبادئ التقعيد أو أصلاً من أصول نظريتهم اللغوية^(٤).

(١) يُنظر الدلالة السياقية عند اللغويين ١١ ١٢.

(٢) نظرية النحو العربي ٨٧.

(٣) الحصائص. ٣٣/ ١.

(٤) يُنظر علم اللغة الاجتماعي، د. كمال بشر: ٦٦.

والمطلع على تراث النحوي يجد أن النحاة قد أدركوا في أثناء التعميد أن عناصر سياق الجملة قد لا تكفي لاستخلاص القواعد، لأنهم لاحظوا أن القصص السياقية الأخرى تسهم في تحديد معنى الجملة أحياناً وفي معاني عناصرها التركيبية لسك أحدها في الحسبان، فتناولوا مجموع الأمور التي تسهم في تشكيل المعنى وأحلوها في صميم قواعدهم كلما دعت الحاجة إليها فقد راعوا قصصاً المقام ((وقد رصدوا على وجه التفصيل ما يكون من تأثير السياق وسياق الحال خاصة وهي حال المتكلم والمُحاطب والحال المشاهدة، وحال الجو ومناظر ما يأتلف منه المقام وتأثير ذلك في تشكيل الكلام وتأثيره على هيات في القول تتنوع وفقاً لتنوع المعامات كما أنهم شعروا أن وصف الظاهرة النحوية وتحليلاتها اللغوية لم نسب بالعرض المطلوب أو الوصول إلى إقامة الفهم ما لم تؤحد المتغيرات الخارجية التي تتكشف مادة الكلام إظراً لها وتدرسه ضمن البيئة اللغوية المعينة بطروفيها وحصائصها))^(١)

ومن يقرأ كتب النحاة ويرصد تحليلهم لما يظروا على أحوال الجملة من تكر وحذف وتقديم وتأخير وتعريف ونكير، وأساليب الكلام المختلفة، يجد ما لا يدع للشك مجالا أن النحاة نظروا إلى النحو من خلال السياق ونوا تقسيمات النحو على أساس العناصر المكونة للتحليل السياقي وفي ذلك يقول الدكتور تمام حسن: ((راحوا يرصدون حصائص هذه الكلمات في السياق فرأوا للكلمة بنية، ورأوا لمكانها في الجملة رنية، ورأوا في علاقتها مع رصيفاتها في الجملة ربطاً، ومطابقة ولمحوا بين الكلمتين في نطاق الجملة علاقة خاصة أقوى بينهما مما تكون بين إحداها وبنية عناصر الجملة .. فجعلوا هذه الأمور مساراً لتفكيرهم النحوي))^(٢)

(١) الدلالة السياقية عند اللغويين ١٠٣.

(٢) مقالات في اللغة و الأدب، دتمام حسن: ٦٠ - ٦١

وبجد أمثله كثيرة في كتب الحويين تبين اعتمادهم على سياق الحال وعناصره في تحليل الطواهر النحوية أو تفسير أمثلتها وتوصيحها أو تعليلها ويُعدُّ الحليل بن أحمد العراهيدي (ت ١٧٥هـ) من أوائل النحاة الذين اعتمدوا للمسهج السياقي في الكشف عن المعاني النحوية بم في ذلك سياق الحال وعناصره المتمثلة بالمتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما، وعلم المخاطب بالمعنى إلى غير ذلك ممَّا يربط بالمقام. كما يتضح ذلك من خلال كتاب تلميذه سيبويه، فقد اعتمد على (إرادة المتكلم) في توحيه ما انتصب على (النعظيم والمدح) في نحو (الحمد لله أهل الحمد)؛^(١) قال سيبويه ((رغم الحليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحبب الناس ولا من مخاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعلته ثناءً وتعظيماً))^(٢) كما هتم الحليل بالعلاقة بين المتكلم والمخاطب، وذلك عند الحديث عن أن (قد) جواب لمن قال: لمَّا يفعل، فتقول في الجواب: قد فعل. ((ورغم الحليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر))^(٣)، فالمخاطب في حاجة إلى تأكيد الجواب، وهذا لا بد من أن يراعي المتكلم حال المخاطب^(٤)، فيستعمل (قد) التي تعيد التأكيد مع الماضي. وسأل سيبويه الحليل عن قوله تعالى ﴿حَتَّى إِذَا جَاءَهُمْ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾ (الزمر: من الآية ٧٣) وعن قوله تعالى ﴿وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ﴾ (النقرة: من الآية ١٦٥)، وقوله: ﴿وَلَوْ تَرَى إِلَّا نُفُورًا عَلَى النَّارِ﴾ (الأنعام: من الآية ٢٧)، فقال الحليل: ((إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلام))^(٥).

(١) يُنظر الكتاب ٦٢/٢

(٢) الكتاب ٦٥/٢

(٣) الكتاب ٢٢٣/٤

(٤) يُنظر أثر السياق في مبنى للتركيب ودلالته (دراسة بحثية من القرآن)، الدكتور فتحي ثابت

علم الدين، لطروحة دكتوراه: ١١ - ١٢

(٥) الكتاب ١٠٣/٣

وهكذا، فإن هذه الأمثلة الواردة عن الخليل، لا تدع للشك مجالاً في أن الخليل اعتمد اعتماداً واضحاً على سياق الحال في التقعيد النحوي وبيان منسب التركيب ودلالاتها. وإذا كان الخليل - في هذه الحقبة المبكرة من التقعيد النحوي - قد انتهج هذا المنهج السياقي في بيان دلالة التركيب على هذا النحو العلمي المبرر، فمن الطبيعي أن يستفيد النحاة من بعده بهذه النظرات الثاقبة، وهذا ما سيتضح بجلاء عند سيبويه الذي يكون حديثاً عنه منعزداً لأنه موضوع بحثنا، أما النحاة بعد سيبويه فيجد المنصوح كتبهم هذا المنهج متبعاً أيضاً في التقعيد والتحليل والتعليل فالمبرد (٢٨٥هـ) مثلاً قد صرح بمصطلح (دلالة الحال) ومصطلح (المشاهدة) ومنصوصه في ذلك قوله: ((لو لا دلالة الحال على ذلك لم يجر الإصمارة لأن الفعل إنما يصمر إذا دل عليه حال))^(١) وقوله: ((فهذا لا يكون إلا لما تشاهد من الحال، فلدلك استعيت عن ذكر الفعل))^(٢) واستعمل الرماني كذلك مصطلح دلالة الحال في قوله ((طلب أو دلالة الحلف من المحذوف دلالة شيء يقتضي معنى ما لم يذكر مما تقديره أن يذكر وذلك نحو تكبير الناس عند طلب الهلال يقتضي معنى رأي الهلال كأنه ساطق به وتوقع الناس للهلال إذا قال قاتل في تلك الحال للهلال يقتضي هذا الهلال والفعل للشاهد من نحو القرب والإعطاء إذا قال قاتل ويريد يقتضي لضرب يريد أو أعط يريد فهذه دلالة الحال التي تصحب الكلام))^(٣).

لما عد ابن جني (٣٩٢هـ) فقد اتضح هذا المصطلح وجعله ضابطاً نحوياً مسوّغاً للحذف نائباً عن الأفعال الناصبة^(٤)، وعقد بعباً في ذلك اسماء ((نائب في أن المحذوف إذا دلت الدلالة عليه كان في حكم المنفوط به إلا أن يعترض هناك

(١) المقتضب ٢٢٨/٣

(٢) المقتضب ٢٦٤/٣

(٣) رسالتان في اللغة، للرماني. ٨١ ٨٢

(٤) الحصائص. ٢٢٥/١

من صياغة اللفظ ما يمنع منه))^(١) وقال: ((من ذلك أن ترى رجلاً قد سئد سهماً نحو للعرض ثم أرسله فتسمع صوتاً يقول القرطاس والله أي أصاب القرطاس فأصاب الآن في حكم الملعوط به الننة وإن لم يوجد في اللفظ غير أن دلالة الحال عليه بانت ماب اللفظ به وكذلك قولهم لرجل فهو بسيف في يده ريدا أي أصرب ريدا فصارت شهادة الحال بالفعل بدلاً من اللفظ به))^(٢) وغير ذلك مما يتضح فيه اعتماد النحويين على سياق الحال وعناصره^(٣).

وأمام كل هذه الحقائق الواضحة التي تقطع كل شك بغيرها نجد عدداً من الباحثين العرب يقف موقفاً بين الإعجاب والارتباك محاولاً التقليل من الجهود الجسرة في إقامة الصرح المعوي للنحو العربي، ومن هؤلاء الدكتور تمام حسن عندما يقول: ((والحقيقة أن البحة العرب لو فطنوا إلى مراعاة العنصر الاجتماعي في اللغة، لم يورطوا في أمور مثل القول بعدم جوار أن يصوغ بحس الكلمات الجديدة قياساً على ما قاله الأهموس... القول بأن السليقة طبع لا اكتساب. -الدحول في الاعتماد على التمارين العقلية))^(٤) واقتفى أثره في ذلك الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف إذ قال: ((إن النحويين الآن يقفون على باب اللغة يحرسون الصواب والخطأ ويتشددون في الحراسة على حين اعتليت الأسوار من الحلف وأحد كل شيء تقريباً))^(٥).

وأغلب الظن أن هذا الكلام وأمثاله من باب الحكم الذي لا يقاس عليه لافتقاره إلى الاستقراء الشامل لطواهر النحو العربي، فقد يصدق على جزء ولا يصدق على كل، ويمكن أن يرد على ما قاله الدكتور حماسة بما توصل إليه هو عندما وازن

() الحصائص ٢٩٣/١

(١) الحصائص. ٢٩٣/١ ويُنظر ٢٦٠/١٠ ٢٦٢

(٢) يُنظر للتفصيل الدلالة للسياقية عند اللغويين، د عواطف كنوش ١٠٠-١١٦

(٣) اللغة بين المعيارية والوصفية، تمام حسن: ٨٦.

(٤) النحو والدلالة ٢٨

بين النحو العربي والآراء الحديثة فقال ((إسقاط الآراء الحديثة أو بعضها عليه (أي النحو العربي) بطريقة متعسفة، أو على بعض أصوله ومسائله، لا يصح على شيء منها قيمة يفتقدها، فهذه الآراء والطريقتان تطوّرت في نعتها وسياقها الحصارى ومباحها الفكري والثقافي الذي يختلف عن المناخ الذي نشأ فيه النحو العربي وما واستقر واستمر كذلك، ثم أن هذا المملاك نفسه اعني إسقاط الآراء المعاصرة على النحو العربي القديم قد يعني عدم الثقة به والرصا عنه، كما قد يظهره في مطهر التناقض والاضطراب))^(١).

ومما لا شك فيه أن النحو العربي بُني منذ بدايته الأولى المتمثلة بكتاب سيبويه على ربط اللغة بمحيطها الخارجي، ومراعاة الظروف والأحوال الملائمة للمقال لاستجلاء العموص وأمر اللبس وغاية ذلك للمعنى لأن الإعراب فرع عنه.

ثالثاً سياق الحال عند اللغويين المحدثين؛

إنّ نشأة فكرة سياق الحال وتطوّرها واكتمالها بطريقة متكاملة الجوانب النظرية والتطبيقية كان على يد أصحاب المدرسة الاجتماعية الانكليزية، وكان المعنى هو الموجه الأساس في ظهور هذه النظرية إلى الوجود، لأن مشكلة البحث عن المعنى أدت إلى ظهور نظريات عدّة كالنظرية الذهبية، والنظرية السلوكية، والنظرية الاشرية، والنظرية التحليلية، والنظرية السياقية. وهذه الأخيرة ارتكزت على منهجين هما: المنهج الوظيفي والمنهج الاجتماعي.^(٢)

فقد كانت البدايات الأولى لنشأة فكرة سياق الحال عند بلومفيلد (L Bloomfield) (١٨٨٧ - ١٩٤٩م) الأمريكي رائد المدرسة السلوكية إحدى أكبر المدارس اللغوية الوظيفية، التي تركز على الجانب النفسي والملاي، وتربط الدلالة

(١) النحو والدلالة ٢٦

(٢) يُنظر - الدلالة السياقية عند اللغويين ١٩٠٠-١٩٢٠

والمسياق بهذا الجانب، ويرى هذا المذهب أن لا قيمة للألفاظ تذكر خارج استعمالها وتداولها^(١).

وهو بحث بلومفيلد المعنى في محيط لسلوك البشري من حيث كونه يتألف من عادات مختلفة، إذ تتكون اللغة من المثير أو الفعل الذي يصدر عن المتكلم، والاستجابة أو رد الفعل الذي يصدر عن السامع، ويتضح ذلك من تعريفه للمعنى بأنه: ((الموقف الذي يتم فيه الحدث اللعوي المعين، والاستجابة به، أو رد الفعل الذي يستدعيه هذا الحدث في نفس السامع.))^(٢) أي أن المعنى عند بلومفيلد هو الموقف أو المقام الذي يفهم فيه المتكلم بقول كلمة أو جملة، ورد الفعل أو الاستجابة التي ينتجها ذلك من المستمع.^(٣) وهذا يعني أن للميكانيكية الواضحة عند بلومفيلد تحدد المعنى بالمواقف والمقاملات، أو ردود الأفعال التي تتطلب أو ينتجها اللعاط، فإن ذلك يعني أن بلومفيلد لم يكن بعيداً عن فكرة سياق الحال^(٤). لكن على الرغم من أن السلوكية التي طبقها بلومفيلد على اللغة سلوكية آتية يدخل في حسبانها بعض العناصر غير اللعوية المتصلة بالكلام التي يعدها عنصراً لازماً لإدراك معنى الكلام وهو بذلك لا يتجاهل شخصية المتكلم وشخصية السامع وبعض الظروف المحيطة بالكلام^(٥).

ومع ذلك فقد كانت البدايات الحقيقية لنظرية السياقات في العرب تتمثل بالجهود التي بذلها برونسلا ماليوفسكي (Malinowsky) (١٨٨٤-١٩٤٢م) العالم الأنثروبولوجي البولندي^(٦). عندما حاول ترجمة كلمات مستقلة أو معزلة من إحدى

(١) ينظر علم اللغة، السعرون ٢٠٤، الدلالة السياقية عند اللعويين ١٩٥.

(٢) L. Bloomfield. Language. p ١٣٤

(٣) ينظر أصوات على الدراسات اللعوية للمعاصرة، نايف حرم ٣٢١

(٤) ينظر دلالة السياق ١٨٠

(٥) ينظر علم اللغة، السعرون ٣٠٩

(٦) ينظر المصدر نفسه ٣١٠، دلالة السياق ١٨٢

اللغات البدائية المحدودة الانتشار إلى الإنكليزية ووجد انه عاجز عن الوصول إلى أية ترجمات للنصوص التي سجلها^(١).

ويخرج ماليونفسكي من عجره على الزعم من أن هذا الكلام المسطوق يكون له معنى فقط لو رأيناه في السياق الذي استعمل فيه، ويقرر بذلك رأيه فسي وظيفة اللغة واستعمالاتها حين يذهب إلى ((أن اللغات الحية يجب أن تعمل معاملة اللغات الميتة نزع من سياق حالها بل ينظر إليها كما استحدثها أفراد الصيد، والحراث، أو البحث عن السمك))^(٢).

وقد كانت مقولات ماليونفسكي تنبئ بجملة من للمبادئ الواضحة التي أثرت في الفكر اللغوي فقد ذهب إلى أن للغة ليست مجرد أداة لتوصيل الأفكار بل هي جزء من نشاط اجتماعي وإن للكلمة إذا فصلت عن سياق الموقف الذي تستخدم فيه تصبح كلمة حواء لأن الألفاظ لا يمكن أن توجد في فراغ^(٣) وهذه إشارة واضحة إلى اهتمام ماليونفسكي بسياق الحال بل يذهب إلى مدى أبعد في تقرير أثر السياق الخارجي في أداء اللغة لوظيفتها بقوله: ((إن اللغة في جوهرها متأصلة في حقيقة الثقافة ونظم الحياة والعادات عند كل جماعة، ولا يمكن إصباح اللغة إلا بالرجوع الدائم إلى المحيط الأوسع، وهو الظروف التي يتم فيها النطق))^(٤).

وبعد ذلك يتصح أن استعمال ماليونفسكي لمصطلح (Context of situation) يختلف عما هو عليه عند اللغويين لأن ماليونفسكي أصفى عليه معنى خاصاً، لكن

(١) ينظر علم الدلالة، بالمر ٧٤٠، دلالة السياق ١٨٢

(٢) علم الدلالة، بالمر ٧٤، ٧٥، دلالة للسيلق ١٨٣

(٣) ينظر: اللغة ونظرية السياق، د علي عزت بحث، مجلة الفكر المعاصر، ع ٧٦، ١٩٢١.

ص ١٩ ٢٤

() اللغة في المجتمع، لويس ٤٨

هذا المصطلح تطوّر بعده أيضاً تطوّر آخر باستعمال فيرث (J Firth) (١٩٦٠م) في دراسته اللغوية^(١)

فبظريّة سياق الحال بعد مالبينوفسكي استوت على سوقها واكتملت جوانبها النظرية والتطبيقية على يد فيرث وهو أحد أعلام مدرسة لندن للغة، فقد كان فيرث متأثراً بالأنثروبولوجي مالبينوفسكي في سياق الحال، لكنه أحسن بأنّ سياق الحال عند مالبينوفسكي لم يكن مريضاً للاتجاه اللغوي الأكثر دقّة وإحكاماً. إذ إنّ سياق الحال عند مالبينوفسكي كان ذلك الجراء من العملية الاجتماعية الذي يمكن تأمله منعزلاً على حين فصل فيرث أن ينظر إلى سياق الحال بوصفه جزءاً من أدوات عالم اللغة مثله مثل الفصائل النحوية التي يستحجمها^(٢).

فقد نظر فيرث إلى المعنى على أنه نتيجة علاقات متشابكة متداخلة فهو ليس وليد لحظة معينة بما يصاحبها من صوت وصورة، ولكنه حصيلة المواقف الحية التي يمارسها الأشخاص في المجتمع، فالجمل تكسب دلالتها في النهاية من خلال ملائمتها الأحداث أي من خلال سياق الحال وعليه يُعتمد في كل تحليل لغوي^(٣) لمّا عناصر سياق الحال فقد رأى فيرث أنها جزء من أدوات عالم اللغة، ولهذا اقترح الاعتناء بالعناصر الآتية

١. الصفات المشتركة المتصلة بمن يشتركون في الحديث مثل لهم علاقة بالحديث اللغوي، وهذه الصفات إمّا:
 - (أ) أحداث لغوية صادرة عنهم.
 - (ب) أحداث غير لغوية.
٢. أشياء خارجية ذات صلة بالحديث.
٣. آثار خارجية ذات صلة بالحديث.

() ينظر علم اللغة، السعرا ٣١٠.

(١) ينظر علم الدلالة، بالمر ٧٧، للدلالة والتفصيل النحوي ٣٧٨ ٣٧٩

(٢) ينظر دراسات في علم اللغة، كمال بشر ١٧٢/٢٠

ولذلك ان فكرة سياق الحال أصبحت تعني عدد هيرث دراسة اللغة بوصفها أداة في المجتمع يستعملها الأفراد بقصد تحقيق أهداف وأغراض معينة (١) ولكي يتم معنى الجملة حسب مقتضيات سياق الحال ينبغي الأحد بالحسبان العناصر الآتية:

١. أن يحلل النص اللعوي على المستويات اللغوية المختلفة الفونولوجية والمورفولوجية والتنطيمية والمعجمية، أي النظر في الأحداث اللغوية نفسها.

٢. ما يصاحب الأحداث اللغوية من الأحداث غير المنطوقة كالحركات وتعبير الوجه.

٣. الحقائق المتعلقة بالمشاركين في الحدث اللعوي

٤. الأمور المادية التي لها صلة مباشرة بالحدث اللعوي.

٥. اثر العبارات اللغوية المنطوقة بالمسلمين وفق لمعتقداتهم (٢).

ومن هنا يتحدّد مفهوم هيرث للمعنى على انه علاقة بين العناصر اللغوية والسياق الاجتماعي، إذ نتحدّد معاني تلك العناصر على وفق استعمالها في المواقف الاجتماعية المختلفة، فقد يكون لكلمة أو جملة ما معنى لا يلبث أن يتغير بسبب إلى الموقف المتغير الذي قد تستعمل فيه (٣).

والذي يدعم النظر في ما جاء به هيرث يجد أن نقطة الانطلاق الحقيقية لهيرث تمثلت في الإفادة من جهود ماليبوفسكي، لكن بطرته كانت مختلفة إلى حد كبير؛ ذلك أن استعانة كل منهما بهذا النوع من السياق قد تأثرت تأثراً كبيراً بتخصص كل

(١) ينظر لاتجاه الوظيفي في تحليل اللغة، يحيى أحمد ٨٢

(٢) ينظر ١٨٢ personality and language p. (١٩٥٠) J R Firth. فلا عن. الدلالة السياقية عند

العويين ١٩٧

(٣) ينظر الدلالة السياقية عند العويين ١٩٧.

منهما لأن كلا من ماليونوفسكي و هيرث يستعملان هذه النظرية بطريقة مختلفة، ويرجع هذا بالضرورة إلى أن ماليونوفسكي كان عالماً انثروبولوجياً، أفصحت به دراساته للأجساد البشرية إلى اهتمامه بالعاصر باللغة، بينما كان هيرث عالماً لغوياً مهتماً بالثقافة الإنسانية بالدرجة التي تعبته على تكوين نظرية لغوية^(١).

ومن المهتمين بسياق الحال بعد هيرث هاليداي (Michael Halliday) وهو أحد تلامذة هيرث^(٢) فقد نظر هاليداي إلى السياق نظرة موضوعية ولاحظ أن السياق ليس فكرة مطلقة تشمل كل شيء بل لا بُد من أن يفيد بلحظة الحلق اللغوي فيقول: ((من المهم أن يفيد فكرة السياق وذلك بأن نصيف له كلمة ذات صلة (relevant) لأن سياق الحال لا يعني كل شيء في المحيط المادي .. أنه يعني تلك الملامح التي لها صلة وثيقة بالكلام الحاصل))^(٣).

ويقسم هاليداي الموقف بشكل مختلف نوعاً ما عما كان يقسمه أستاذ هيرث، ذلك أنه يرى السياق يتكون من مظاهر ثلاثة هي: المجال (field) ونوع الخطاب (mode) والمشترون في الخطاب (tenor)^(٤).

وحلاصة سياق الموقف عند هاليداي أنه النص الآخر أو النص المصاحب للنص الطاهر، والنص الآخر لا يشترط أن يكون قولياً، إذ هو يمثل البيئة الخارجية للبيئة اللغوية بأمورها، وهو بمرحلة الجسر الذي يربط التمثيل اللغوي ببيئته الخارجية^(٥).

وكان جون لاينر أيضاً من المهتمين بسياق الحال فقد نصّ على ضرورة مراعاة كل من المتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما والأشياء الخارجية ذات الصلة

(١) ينظر إليه ونظرية السياق، د علي عزة ٢٣

(٢) ينظر علم النص ونظرية الترجمة، د يوسف نور عوض ٢٧

(٣) Halliday (١٩٧٣) p.٣ يعلا عن الدلالة السياقية عند اللغويين ١٩٩

(٤) ينظر علم النص ونظرية الترجمة ٣٣ ٣٤

(٥) ينظر علم النص ونظرية الترجمة ٢٩٠

بالحدث الكلامي، ولا يمكن للمسامع أن يفهم المتكلم ما لم تكن لديه معرفة سابقة بملاحظات الحديث، ولا يمكن فهم أي نص تقوّه به بمعزل عن محيطه الخارجي ومواقف الحديث المرتبطة بالعلاقة التواصلية بين عناصر الخطاب^(١)

وهذا ما أشار إليه استيفن اولمان أيضاً الذي لُكّد أنه لا بُدّ من أن يُراعى كل ما يسهم في التوصل إلى للمعنى عن طريق للسياق الحالي الذي ((يشمل بوجه من الوجوه كل ما يتصل بالكلمة من الظروف والملابسات، والعناصر غير اللغوية المتعلقة بالمقام الذي تنطق فيه الكلمة))^(٢) ولأهمية السياق عدده يعدّ نظرية السياق - إذا طبقت بحكمة - حجر الأساس في علم المعنى لأنها قادت إلى مجموعة من النتائج الباهرة^(٣)

وعلى الرغم من الاحتفاء العربي بنظرية السياق واتّخاذها منهجاً لغوياً في دراسة المعنى، إلا أن بعض اللغويين لم يعأ بها وقلل من أهميتها، ولا شك في أن المسبب الحقيقي لهذا الاستبعاد وجود صعوبات نظرية وعملية كبيرة في تناول السياق على نحو غير مُرضٍ^(٤).

فكان دي سوسير (De Saussure) ممّن استبعد سياق الموقف فلم يهتم بالإطار الاجتماعي للغة، واكتفى بدراسة نظام اللغة الداخلي، إذ يقول: ((إنّ التعريف الذي قدّمته للغة يبطوي على إبعاد كل شيء يقع خارج كيائها ونظمها، أو بعبارة أخرى كل ما يعرف بعلم اللغة الخارجي))^(٥) ولعلّ هذا ينطلق من منهجه في دراسة اللغة اللغة في ذاتها ومن أجل ذاتها^(٦) لذلك نجد يرفض الرّغم القائل إنّ هذه الطّواهر

{ } يُنظر علم الدلالة، لابن - ٢٧

(٢) سور الكلمة في اللغة. ٦٨

(٣) يُنظر المعاصر نفسه ٧٣

(٤) يُنظر علم الدلالة، بالمر ٧٠ ٧١

(٥) علم اللغة، فريديس دي سوسير ٣٩

(٦) يُنظر علم اللغة، للسعران ٥١

الخارجية لا يمكن فصلها عن الدراسة الحقيقية للغة، لأنه يرى أن دراسة الطواهر اللغوية الخارجية مفيدة ولكن القول بذلك لا يستطيع فهم النظام اللغوي الداخلي من غير دراسة الطواهر الخارجية إنما هو كلام بعيد عن الحقيقة، وعلى العموم يمكن الاستعداد عن معرفة الظروف التي تسهم في تطور اللغة^(١).

ولم تسلم نظرية السياق أيضاً من نقد تشومسكي (Naom Chomsky) رائد نظرية النحو التوليدي التحويلي التي لم تحفل في بدايتها الأولى وأصولها بالسياق واستبعدت علاقة اللغة بالمجتمع في أعمالها، إذ قلمت على فكرة المتكلم - السامع المثالي، وثنائية الطاقة والأداء^(٢). ولعل السبب في ضعف جانب المعنى عند التحويليين أنهم يدرسون اللغة من خلال نفسها بعض النظر عن الموقف أو المقام الذي يقال فيه الجمل، لأن هذا العنصر يصيب صعوبة إضافية لمصحح التحليل اللغوي المصظم، لذلك إن دراسته تترك لفئة أخرى من علماء اللغة الساعثين في الجانب الاجتماعي فيما أصبح يسمى بعلم اللغة الاجتماعي^(٣).

ودافعت فئة أخرى من العربيين عن هذه النظرية وحاولوا رد كل من استعدها في الدراسات اللغوية، ومن هؤلاء بالمر إذ يقول: ((من السهل أن يسحر من النظريات السيفائية - مثل ما فعل بعض العلماء - وأن ترفضها باعتبارها غير عملية، لكن من الصعب أن نرى كيف يمكن أن ترفضها دور إنكار الحقيقة الواضحة التي نقول بأن معنى الكلمات والجمل يرتبط بعالم التطبيق))^(٤).

لما اللغويون المحدثون العرب فقد تولد اهتمامهم بدراسة السياق بتأثير واضح من نظرية فيرث السياقية، لأنهم تلقوا هذا العلم على يديه بشكل مباشر أو

(١) يُنظر . علم اللغة، فريسيان دي سوسور ٤٠٠

(٢) يُنظر علم اللغة الاجتماعي، د. كمال بشر ٥٢

(٣) يُنظر أصواء على الدراسات اللغوية المعاصرة ٣٢٢

(٤) علم للدلالة، بالمر ٨٠

غير مباشر، ومن هؤلاء الدكتور تمام حسن، والدكتور كمال بشر، والدكتور محمود السعراي، والدكتور محمد حماسة، إذ يظهر ذلك بجلاء في مؤلفاتهم^(١).

() ينظر الدلالة والتعديد السحوي ٣٨٣، الدلالة السياقية عدد التعويين ١٧٩٠ ١٨٩، وينظر مؤلفاتهم مناهج البحث في اللغة ٢٥١، اللغة العربية معناها ومبناها ٣٣٧، دراسات في علم اللغة ٦٤ ٦٦، علم اللغة الاجتماعي ٨٧، علم اللغة، السعراي ٣٣٧ ٢٤١، النحو والدلالة ٨٥

الفصل الأول

ملاحح سياق الحال

عند سيبويه

الفصل الأول

ملاحح سياق الحال عند سيبويه

توطئة:

يجد الباحث في النحو العربي نفسه مدفوعاً إلى النظر والتفتيش في كتاب سيبويه بوصفه أول اثر نحوي باق يمثل جهود المرحلة الأولى، ويمثل نصح للعهم النحوي الراشد الذي يُعنى بتمييز التراكيب وكشف حصائصها وتوازمها مع ملامحاتها^(١)

ولعل أوصح دليل على ذلك ما نكره للشاطبي (ت ٧٩٠هـ) عن كتاب سيبويه إذ قال: ((ولم تكلم في النحو فقد نبّه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفاتها في أفعالها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به حتى أنه احتوى على المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني))^(٢).

فسيبويه منذ ذلك الحين لم ينظر إلى النحو نظرة تقريرية، بل نبّه على مقاصد العرب واتجاهاتها في تصرفها بأفعالها ومعانيها دون الاقتصار على السحية النحوية كالفاعل والمفعول والإسناد والتبعية، بل أرشداً إلى وجوه تصرف اللفظ بحسب ما يليق به في كل باب من أبوابه مفرودة بعلم الدلالة والبيان، واللفظ لا يتضح معناه إلا في سياقه^(٣). فكان سيبويه ((منذ ذلك العهد المبكر يفرع إلى السياق والملاسمات الخارجية وعناصر المقام ليرد ما يعرض في بدء الملة للنعوية من طواهر مخالفة لأصول النحو طلباً للاطراد المحكم، وهو يوافق فيما صدر عنه في

(١) ينظر النحو والدلالة ٢٢

(٢) المواقف، الشاطبي ٦٠/٤، نقلاً عن النحو والدلالة ٢٦

(٣) ينظر . الدلالة السياقية عند اللغويين ١٠٢.

الكتاب ملاحظات كثيرة مما تنبئ عليه الوطيفية ومناهج التوسيع أو اللعوبات الحارحية بعبارة دي سوسير^(١) وهذا ينبغي عمل سيويه مع أحدث الاتجاهات اللغوية مع تباعد الزمن والشفة، إذ كان يعوّل على سياق الحال كثيراً، وتكثر في الكتاب الإشارة إلى فهم المخاطب، والاستعانة عن بعض العناصر اللغوية في الحملة ساء على فهم المخاطب والمسياق الخارجي الذي يجري فيه الكلام ولذلك يلاحظ قارئ الكتاب أن سيويه في مواطن كثيرة يُعنى بوصف الموقف الذي يجري فيه الكلام واستعماله^(٢). وما يلائس هذا الاستعمال من حال المخاطب وحال المتكلم، موضوع الكلام، وقد هداه هذا الاتساع إلى استكناه البنية الجوابية للتركيب النحوي ورسم خطوط هائية في تعلم العربية تعلماً بصع كل تركيب موضوعه ويعرف لكل مقال مقامه^(٣)

ونظهر هذه الملامح السياقية في منهج سيويه في كتابه، إذ يفرع إلى السياقات والملابسات الحارحية وعناصر المقام في حديثه عن الحذف، وجد في الكتاب أمثلة كثيرة يجمع فيها بين التفسير اللغوي وملاحظة السياق، وذلك حين يرى سيويه يقف عدد تراكيب مخصوصة فيردها إلى أنماط لغوية مفرزة ويُقدّر ما يكون عرص لها من الوجهة اللغوية الحالصة من حذف أو غيره ولكنه لا يقف عند ذلك بل يتسع في تحليل التراكيب إلى وصف للمواقف الاجتماعية التي تستعمل فيها^(٤) وقد رأى في ذلك الدكتور عبد السلام المعددي أنه لا يمكن للباحث أن يجعل عن براءة سيويه في تفسير المظاهر الطارئة على بنية التراكيب النحوية في اللغة، وتعليلها على وفق جهر التحاور وسيطرته على توميس الحدث للنحاطبي، فعدا مبدأ التفاهم بمرآة المعيار الصانط لطاقة الاحترال أو التصريح في الكلام، فقد استنبط سيويه قانون

(١) نظريه النحو العربي ٨٨

(٢) بظن النحو والدلالة ١١٥.

(٣) بظن نظرية النحو العربي ٨٨

(٤) بظن المصدر بعثة والصفحة، الدلالة السياقية عند اللغويين ١٠٣.

التناسب العكسي بين طاقة للتصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون الرسالة الدلالية، وبموجبه تكون الطاقة، لاحتزالية ممكنة بقدر ما يكون السامع منطلقاً على مضمونها الحري^(١).

أولاً المصطلح واللامح عند سيبويه:

عسما يلح في كتب سيبويه لنتمس فيه المتهج الذي سلكه مؤلفه في دراسة اللغة فيم يخص أثر سياق الحال في النحو، نجد ابتداءً أن سيبويه لم يشر إلى لفظة السياق، ولكنه عبّر عن مفهومه من خلال ألفاظ عدة تكرر ذكرها في سائر أجزاء الكتاب، ومعظم هذه الألفاظ تتعلق بالكلام والمتكلم والمخاطب، وهي ألفاظ تتصل في معظمها باللغة المبطوقة لا المكتوبة، وهناك ألفاظ أخرى تطالعنا أيضاً نحو التباس وملتبس وبة وهي تتصل بمدى التفاهم أو للتواصل الذي يتم بين المتكلم والمخاطب أو انعدام هذا التفاهم مما سيثبتته البحث في صحائفه اللاحقة. ومما يجدر ذكره أن سيبويه في كتابه قد استعمل مصطلحاً تكرر في أكثر من موضع وهو مصطلح (الحال) ولعله أقدم مصطلح في التراث العربي والنحوي يشرب من مفهوم سياق الحال، وأغلب الظن أن هذا المصطلح عند سيبويه يرجع إلى أستاذه الحليل الذي تبيّن من خلال كتاب تلميذه، اعتماداً الواضح على السياق اللعوي وسياق الحال في دراسة التراكيب النحوية^(٢).

وإذا تأملنا راء الحليل بن أحمد للفراهيدي (١٧٥هـ) في كتاب تلميذه يتضح أنه من أوائل السحاة الذين اهتموا بعناصر سياق الموقف المتمثلة بالمتكلم والمخاطب والعلاقة بينهما، وعلم المخاطب بالمعنى إلى غير ذلك مما يرتبط بالمقام^(٣) ومن لمثلة اعتماد الحليل على سياق الحال توجيه النصب في قولهم: أنته حبراً لك، إلا

(١) ينظر التفكير اللساني في الحصار العربية، د عبد السلام المسدي ٣٣٧

(٢) ينظر فصول في عم الدلالة ١٢٨، الدلالة والتعبير النحوي ٤٣٠

(٣) ينظر الدلالة والتعبير النحوي ٣٦٩

يقول: ((نصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: (إنه) أنك تحمله على أمر آخر، فذلك انتصب وحدثوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام، ولعلم المُحاطب أنه محمول على أمر حين قال له: أنت، فصار بدلاً من قوله: أنت حيراً لك، وانحل في ما هو حير لك))^(١) واعتمد الحليل على إرادة المتكلم في توجيه ما انتصب على التعظيم والمدح في نحو الحمد لله أهل الحمد^(٢). إذ قال سيبويه: ((ورغم الحليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تحاطب بأمر جهلوه، ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت، فجعلته ثناءً وتعظيماً))^(٣) وغير ذلك من الأمثلة التي تنبئ اهتمام الحليل وتلميذه سيبويه بسياق الحال.

ونبين من قراءة الكتاب أن أغلب الشواهد والأمثلة التي ساقها سيبويه ذات طبيعة حوارية نحاطبية، بدءاً من الآيات القرآنية التي يترأخ معظم مدلولاتها من بين الخطاب المباشر أو غير المباشر وبين الإخبار والتقرير، ومروراً بالشعر الصادر من متكلم إلى جمهور من المستمعين قل أو كثر، وانتهاءً بالنعيرات و الأقوال المستفاد من أفواه العرب، فذلك لم يرتبط النحو عند سيبويه بالقواعد المصطلقية الجمدة وإنما كان للمعنى المراد بالصيب الأكبر من الاعتبار والتحليل وقد ذهب كارتر (M G Carter) إلى أن عدد من ذلك حين وحد أن سيبويه كان ينظر إلى الكلام على أنه شكل من أشكال السلوك الاجتماعي بديل أنه أطلق فيه أحكاماً أخلاقية أو ثقافية فهو إما حمس أو قبيح أو حيث، شأنه في ذلك شأن سائر أنواع السلوك الإنساني^(٤).

وهكذا يلتقي عمل سيبويه مع أحدث الاتجاهات اللغوية مع تباعد الشقة والرمز، ممّا يجعلنا نقول من دون تردد: ((إن سيبويه بحق يُعدُّ رائد النظرية

(١) الكتاب ٢٨٣/١ ٢٨٤

(٢) ينظر الكتاب ٦٢/٢

(٣) الكتاب ٦٥، ٢.

(٤) ينظر P ١٤٦ (An Arab Grammarian), Carter

السياقية، إذ طبق علب وإحكام جميع عناصر هذه النظرية مع أدق تفاصيلها، ولم يترك تقريباً شيئاً من عرّفته الدراسات الاجتماعية الحديثة (لا ومارسه تطبيقاً في كتابه))^(١)

تلك حقيقة لا يمكن عصر النظر عنها وقد أقرّ بها العربيون قبل العرب فقد قال كارتر (Carter) ((إن الكتاب يقدم نموذجاً من التحليل السبوي لم يعرفه العرب حتى القرن العشرين، وهو منهج قريب مما يعرفه عدد السيويين — (تحليل المفومات المباشرة))^(٢) ولا يكفي كارتر بهذا القول بل يعد مقالته هذه محاولة لإنصاف سبويه وهو يدعو إلى توحى الدقة في تأويل ما جاء به سبويه أو نقده، محتثاً حديثه بقوله. ((إنه لو قدر لسبويه أن يولد في عصرنا لتبوأ منزلته ما بين سي سوسير وبلومفيلد))^(٣).

فإذا كان أصحاب النظريات السياقية من العربيين قد توصلوا — في ما توصلوا إليه من الكشف اللغوية في المعنى — إلى ضرورة ربط الكلمة بمحيطها الخارجي وملاسلها لاجتناء المعنى المراد، وخرجوا بنظرية سياق الحال (Context of situation) ولا سيما فيرث الذي حدد عناصرها وبأدى بضرورة مراعاتها في التحليل اللغوي، فإن سبويه أدرك ذلك ووعاه وطبقه في كتابه وقد أتضح لنا ذلك من خلال الملامح الآتية:

أولاً: إن سبويه استعمل مصطلحاً قريباً كل العرب من مصطلح سياق الحال في مفهومه الاصطلاحي، وكان هو أول من ذكره بعد أستاذة الخليل واستعان به في التحليل اللغوي، وهذا المصطلح هو (الحال) إذ قال سبويه ((ومن ذلك أيضاً أن ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرض له فنقول متعرضاً لعن لم يغبه أي من هذا الأمر متعرضاً لعن لم يعبه، وترك ذكر الفعل لما يرى من الحال، ومثله ينفع

() الدلالة والتعبير السوي ٤٣٠

(١) Carter, (An Arab Grammarian of the eighth century), p. ١٤٦

(٢) Carter, (An Arab Grammarian of the eighth century), p. ١٥٧

المَلْطَى لا عهد ولا عقد وذلك إن كنت في حال مسومة وحال بيع فتدغ أبايعك
استعناء لما فيه من الحال))^(١) فقد نصر سيبويه ههنا على نكر (الحال) وهو الموقف
كل جوانبه ذات الصلة بالممارسة اللغوية، واستعمله قريباً من المصطلح اللساني
(سياق الحال) (Context of situation) ^(٢).

ثانياً: عناصر سياق الحال التي حددها فيرث وهاليداي، كان سيبويه قد وعدها
مد القدم واتحدها آلة معنوية لتحليل النصوص اللغوية عن طريق ربطها بمحيطها
الخارجي، وإذا أردنا أن نصرب أمثلة من الكتاب فالأمثلة أكثر من أن نحصى،
وبورد هنا قولاً لسيبويه تحتّم فيه كل عناصر نظرية فيرث، إذ قال سيبويه ((ولو
رايت ناساً ينظرون الهلال وأنت منهم بعيد فكثروا لقلت الهلال ورب الكعبة، أي
أبصروا الهلال، أو رأيت صرباً فقلت على وجه التقاؤل: عبد الله، أي يقع بعيد الله
أو بعيد الله يكون، ومثل ذلك أن ترى رجلاً يريد أن يوقع فعلاً أو رأيته في حال
رجل قد أوقع فعلاً أو أحبرت عنه بفعل فتقول ريداً، تريد نصرب ريداً أو أنصرب
ريداً))^(٣) فكل هذه الأسماء التي استعان بها سيبويه في تحليله هي نفسها التي يسند
إليها السياقيون في نظريتهم

ثالثاً: حرص سيبويه حرصاً شديداً على عدم فصل الكلمة أو الجملة عن
محيطها الخارجي «و عن سياق حالها»، وهذا مبدأ من مبادئ النظريات السياقية،
ويتضح ذلك عند سيبويه من خلال ربط الحمل المختزلة لغوياً للنبي لا يفهم معناها
إلا سياقها كما في قوله: ((وحدثنا بعض العرب أن رجلاً من بني أسد قال يوم
جيلة واستقبله بغير أعور فتطير منه فقال: يا بني أسد أعور ودا باب، فلم يُرد أن
يسرّ مدّهم ليحبروه عن عوره وصحته، ولكنه بثّهم كأنه قال: أتمتفلور أعور ودا

(١) الكتاب ٢٧٢/١

(٢) ينظر مفهوم الجملة في السلفيات والنحو العربي، د. محمد حير الحلواني ٢٢٠، مفهوم

الجملة عند سيبويه، د. حسن عبد العسي ٢٠٥

(٣) الكتاب ٢٥٧/١

سبب! والاستقبال في حال تنبيهه إياهم كان واقعاً كما كان التلوُّن والتَّقلُّ عكسك ثابتين في الحال الأول، وأرد أن يثبت لهم الأعور ليحدروا^(١)

سببويه هـ يحلل النص بمساق حاله، وهكذا يفدر الحذف في صوء للتفسير الدخلي، ثم يلاحظ كيف يصرف الاستفهام إلى التوبيخ والتقرير في صوء معطبت الموقف الاجتماعي^(٢).

رابعاً: مراعاة سببويه للمخاطب في تفسير ظواهر بحوية كثيرة وما يطرأ على الجملة من عوارض، إذ قال: ((ولا يستقيم أن تحبر المُخاطب عن المنكور، وليس هـ بالذي يبرل به المُخاطب مرئتك في المعرفة، فكرهوا أن يقربوا بسبب لنس))^(٣)

خامساً: مراعاة سببويه لسياق الحال في الحكم على الجملة الواحدة، بالصواب مرة وبالحطأ أخرى، إذا استعملت في غير سياقها الذي ولدت فيه، فهي جملة. أنا عبد الله مطلقاً، يقول سببويه: ((.. وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يحبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبدُ الله مطلقاً، وهو ريدٌ مطلقٌ كان محالاً؛ لأنه إما أراد أن يحبرك بالانطلاق، ولم يقل هو ولا أنا حتى استعيت أنت عن التسمية، لأن هو وأنا علامتان للمصمر وإنما يصمر إذا علم أنك قد عرفت من يعني، إلا أن رجلاً لو كان حلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت: من أنت؟ فقال أنا عبد الله مطلقاً في حاجتك كان حساً))^(٤).

فقد تنبّه سببويه إلى اثر المتعيرات الخارجية كالمتكلم وموقفه الخاص من كل من العنصرين في اختيار احد وجهين جائزين في مقياس النحو، وواضح من ذلك

(١) الكتاب ٣٤٣، ١

(٢) بنظر نظرية النحو للعربي ٨٩

(٣) الكتاب ٤٨، ١

(٤) الكتاب ٨٠، ٢ ٨١

أنه يرسم لأبناء اللغة أن يساقوا للمتغيرات الخارجية والوجود الجائزة المناسبة عند استعمال اللغة^(١).

فإننا لو وازنا هذه المسألة السيوييه بما يراه بيرلنج (Burling) أن المتغيرات الخارجية بما تؤثر في اللغة في تلك المواضع التي يبيح فيها النحو الاختيار، أي يدخلها في سعة الجوار، فإن سيوييه يبدو كأنما راد هذه الطريق منذ اثني عشر قرناً^(٢).

ثانياً عناصر سياق الحال عند سيوييه:

لم يكن النحاة العرب بعديين عن دراسة المعاني في تحليل الجمل، بل كانوا على صلة وثيقة بمعاني الكلام وبأغراض الأسلوب ومقاصده، وبطبيعة العلاقة بين المتكلم والمخاطب، وبملايسات الخطاب ودلالته وأغراضه، فلم يفهموا اللغة على أنها منظومة من القواعد المجردة محسب، وإنما فهموها على أنها لفظ معين يؤديه متكلم معين في مقام معين لأداء غرض تواصلية إيلاحي معين، لذلك جعلوا من أهداف الدراسة النحوية إفاة المخاطب معنى الخطاب وإيصال رسالة إيلاحيه إليه^(٣).

وهذا مني على أساس وعيهم أن النظام اللعوي نظام إفاة لتبليغ أغراض المتكلم للمخاطب، وهما ركيزة أساسية فيه لا يمكن عزله عنها إذ لا يمكن أن تفهم النصوص ما لم يُعرف قصد قائلها والعائدة التي يجتئها السامع، لأن هم المتكلم أن يبلغ أكثر عدد ممكن من القوائد بأقل عدد ممكن من الجهود^(٤). ولا شك في أن

(١) ينظر نظرية النحو العربي. ٩٣

(٢) ينظر المصدر نفسه ٩٣، الهامش ٢٥، تعليق س. بهاء المومني على قول سيوييه السابق

(٣) ينظر التداونية عند العلماء العرب، س. مسعود صحرلوي ١٧٤.

(٤) ينظر النحو العربي ومطلق ارسطو، عبد الرحمن الحاج صالح ٧٤، نظرية النحو العربي ٨٧.

الجملة العربية حاصصة لمماسات القول وللعلاقة بين المتكلم والمخاطب، ولا يتم التفاهم في أية لغة إلّا إذا روعيت تلك المماسات، وأحدث للعلاقة بين أصحابها بالحسن (١).

فالذي يبدو أنّ طريقة التّواصل بهذا المعيار لم تستوف دقائقتها وتفاصيلها لدى شعب من الشعوب على النحو الذي تهيأ له في الفكر العربي لدى رواده وعلمائه فلم يتركوا معنى يتصل بمهمة المتكلم في إيهام السامع إلّا بهوا عليه، ولم يعقلوا عن شيء يتصل بمهمة المتلقي في فهم ما يلقى إليه إلّا وقد وقفوا عنده وأشاروا إليه. (٢)
فكل عملية خطاب تنتج بين طرفين أساميين هما: المتكلم والمخاطب، والمتكلم يعبر عما في فكره من معاني بلغة المهياة لذلك ويحاول أن يسلك السبل الكفيلة بإيصال ما يريد إلى السامع، وهذا يقتضي أن تكون العلاقة بين المتكلم والسامع ذات ملامح واضحة، ومن أجل هذا يراعي المتكلم كل ما من شأنه تحقيق ذلك كالمخاطب لأن ((المخاطب أسامٍ في استمرار التفاهم والاتصال بين المخاطب والمتكلم لذا لا يستطيع المتكلم أن يجعل كلامه في مأى عن إدراك المخاطب وفهمه فهو لا يستطيع الاستمرار في الكلام من غير معرفة بالطّروف الاجتماعية والنفسية للمخاطب)) (٣)

لذا يسعى المتكلم جاهدا لمعرفة الحال التي يكون عليها المخاطب؛ لينسى له صياغة كلامه على وفق تلك الحال؛ لأنّ مرعاتها تسهم كثيراً في كيفية صياغة البناء التركيبي للجملة؛ لذا يختلف الأسلوب الذي يتبعه المتكلم كما وكيفاً مع السامع، فقد يحتاج إلى الإيجاز في موطن الحاجة إليه كأن يكون السامع عالماً بأطراف الحديث مدركاً وملمّاً بالموضوع وكذا الحاجة إلى الإطناب والتطويل (٤).

(١) يُنظر في النحو العربي نقد وتوجيه - ٢٢٥

(٢) يُنظر - قراءه للنص وجماليات التلقي، د محمود عيسى ١٣٢

(٣) مراعاة للمخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (للبحث) ٢٨

(٤) يُنظر - مراعاة المخاطب في النحو العربي، د. ياسر الحفاجي ٥٩

والعملية التواصلية في الخطاب تقتضي إقبال المُحاطب وإصعائه للمتكلم بكل جوارحه لا بسمعه حسب بل ببصره فقد قال ابن جني: ((أو لا تعلم أن الإنسان إذا عده أمرٌ فأراد أن يُحاطب به صاحبه، ويُعَمَّ تصويره في نفسه، استعطفه ليُقبل عليه، فيقول له: يا فلان أين أنت؟ أرسى وجهك، أقبل عليّ أحدثك، لما أنت حاصر يا هاه، فإذا أقبل عليه، وأصغى إليه، اندفع يحنّته، أو يأمره، أو يبهاه، أو نحو ذلك، فلو كان السامع الأخر معيلاً عن مغالبة العين، مجرئاً عنه، لما تكلف الفائل، ولا كلف صاحبه الإقبال عليه والإصعاء إليه))^(١).

وكذلك على المتكلم الذي يزوم نقل ما يدور في ذهنه إلى المحاطب أن يتعرف على الحوائج المتعددة التي تحيط بذلك المحاطب لكي يكون خطابه ملائماً لمحاطبه، ويستطيع أن يوصل رسالته بسهولة ويسر. فلا بد للمرء من أن يسأل في ذلك عن هوية المحاطب، وموضوع خطابه، وكيفية إبراز الموضوع في الخطاب، وطُروف فهم السامع وتأويله، ودخل هذه الظروف في علاقة الخطيب باللغة، وكيفية انعكاس العناصر غير اللغوية في التنظيم اللغوي لعناصر الخطاب^(٢).

وقد أولى العلماء العرب من بلاغيين وحويين ونقاد العلاقة بين المتكلم والسامع اهتماماً كبيراً تجلّى في كتبهم التي وصلت إلينا. فقد تحدثوا عن الخطيب وعلاقته بجمهوره، والتراسل بينه وبين مستمعيه فقضية الفهم والإفهام في الخطبة كانت من القضايا التي شغلت رواد الفكر العربي؛ لحرصهم على التواصل الذهني بين الخطيب وجمهوره، فإذا انقطع التواصل بينهما لعجز المتكلم أو لسوء فهم فقد للكلام غايته وحظه من البلاغة.^(٣) فقد يقف المتكلم في معظم الأحيان موقفاً خاصاً من السامع، وينصح هذا الموقف في اختيار الكلمات وترتيبها، والعربية مدد شأنتها

(١) الحصان ٢٤٦ / ١ ٢٤٧

(٢) يُنظر نظرية السياق (المقدم) والموقف الكلامي بين اللغويين العرب والأجانب، د. هادي بهر،

بحث، مجلة أدب المستنصرية ع ٢٤-٢٥ سنة ١٩٩٤ ٧١

(٣) ينظر البيان والتبيين، الجاحظ ١ / ٨٧، مراعاة المحاطب في النحو العربي ٢٢

تحاول استقصاء هذا الموقف ولا تكتفي بما قد تسميه الاهتمام التلقائي بالسماع بل تسعى إلى ما يشبه العمق والاحتفاء بمواقف معينة^(١). ويكتشف المتكلم في الدراسات الحوية أن كثيراً من الأحكام بهذه الحويون أو وجهوها في صوء تحليل وجود محاور يفل على المتكلم ويحاوره لذا يكون الحكم مبنياً على قول مقترص للمحاطب يحمل المتكلم للرد عليه، وصيغة جمل في صوء ما يعنيه المحاطب ويقصده^(٢).

وقد دأب سيوييه على تحليل الظروف المحيطة بكثير من التعبيرات التي يطق بها العرب وعلى استرجاع حضور المحاطب أو السامع في بعض الأحيان، لتكتمل بذلك عملية التحوار أو التواصل الذي أدى إلى نشوء نص منطوق، لأنه فطن إلى أن اللغة أداة تواصل في طبيعتها، فكل عبارة قائل أو متكلم قصد من وراءها شيئاً، ولأن من وجود سماع أو محاطب يعرف معنى هذه العبارة ويرك العبة منها، فإذا عثرت هذه النص ظاهرة تركيبية، رد ذلك إلى مراد المتكلم، وإلى قدرة السامع على الفهم، وقبل ذلك إلى معرفة المتكلم بما يستطيع فهمه.

ولاشك في أن سيوييه كان يتحليل بإدراك عميق كل محاطب وهو يسمع ما يتحدث به المتكلم سواء أكان عالماً بما يقال، عارفاً به، أم حالي الدهر، أم جاهلاً، أم غافلاً، ويبني كثيراً من الأحكام والعلل في صوء هذا للتصور ويجعل لكل حال من أحوال المحاطب حكماً يقصده المتكلم؛ لأن المتكلم يصنع في حسنه علم المحاطب وجهله وما يقتضيه ذلك من تنبيه أو تكثير أو تأكيد^(٣). والملاحظ في نصوص سيوييه التي تراعي أطراف العملية الحطائية أنها يمكن أن تكون مورعة على محاور ثلاثة أولها ما يظهر اهتمام سيوييه بالمتكلم وحده في تفسير الطواهر الحوية. وثانيها ما يظهر اهتمام سيوييه بالمحاطب وحده، وثالثها ما يفهم منه

(١) يُنظر اللغة والتفسير والتواصل، د. مصطفى ناصف ١١

(٢) يُنظر مراجعة المحاطب في الأحكام الحوية في كتاب سيوييه (البحث)، ٢٦

(٣) يُنظر المصدر نفسه ٢٥

مراعاة سبويه للمتكلم والمُحاطب كليهما وقد يرافق ذلك اهتمام بالحال المشاهدة من قبل المتكلم والمُحاطب. ويستطيع المتدبر في ذلك أن يصل إلى نتيجة مفادها أن سبويه يُحوّل النصوص المكتوبة إلى مقاطع حوارية فيتّحيل عناصرها الكلامية وعلى أساس ذلك ينعّد إلى تفسير طواهرها اللغوية تنعاً إلى المحيط الذي ولدت فيه، لذا فإنّ قارئ هذه النصوص يجد نفسه بين أشخاص يحاور بعضهم بعضاً وكأنّ اللغة المكتوبة تصبح لغة حية منطوقة. ويمكن أن نفهم من خلال ما تجمع لدينا من نصوص سبويه الخاصة بالمتكلم والمُحاطب والحال المشاهدة انه يستعين غالباً بالمتكلم والمُحاطب ويتحدّهما أداة تحليلية لتفسير الطواهر النحوية فيصنع في حسانه قصد المتكلم وإعادة المُحاطب، فيجد متكلم سبويه يراعي مُحاطبه في تكوين الجمل بأن يبين له أو يدفع توهّمه، أو يبتعد عن اللبس، وقد نجد في أحبيس بحث المتكلم على مراعاة مُحاطبه في صياغة جملة وأوجهها الإعرابية، وعلى نحو ذلك تكون هناك مراعاة المُحاطب للمتكلم في ما يتعلق بالرد أو الإجابة على كلامه

١. المتكلم.

للغة على رأي ابن جني: ((أصوات يُعبّر بها كلّ قوم عن أغراضهم))^(١) تقتضي متكلماً يعبر بها عن أفكاره وأغراضه وقال ابن خلدون: ((إن اللغة هي المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده.. واللغة ملكة في النفس... وهو في كل لغة بحسب اصطلاحاتهم))^(٢) ومن هنا تتأتى أهمية المتكلم براء اللغة؛ لأن اللغة وجدت لأجل للمتكلم يعبر بها عن أفكاره لذلك جعل للعوّيون المحدثون مرجعية بعض وطائف اللغة إلى المتكلم إذ يقول هنري سويت: ((إن اللغة هي التعبير عن الأفكار بوساطة الأصوات الكلامية المؤلفة في كلمات))^(٣) فالوظيفة التعبيرية هي

(١) الحصائص ٣٤/١

(٢) المقدمة ١٢٥٢-١٢٥٤

(٣) اللغة والمجتمع، المعرا ٤

إحدى وظائف اللغة مرجعيتها إلى المتكلم، كما أكد ذلك بوهر (Buhler)^(١)، و جاكوبسون (R. Jakobson)^(٢) وهي عنده: ((المركزة على المرسل وتهدف إلى أن تعبر بصيغة مباشرة عن موقف المتكلم تجاه ما يتحدث عنه))^(٣).
فلما كانت اللغة وسيلة التعبير عن الأفكار، وهذه الأفكار ناتجة عن المتكلم، إنَّ يمثل المتكلم محورياً أساسياً من محاور العملية اللغوية ذلك أن الدروع لإنشاء النص، أو الشروع في الكلام، إنما يكون من متكلم ويحصص بالدرجة الأولى لمراده وعرضه.

و يفهم الكلام في ضوء شخصية المتكلم التي تتشكل من خصائص معينة تسم المتكلم بصيغة خاصة تنعكس في حديثه بشكل يصح أسلوباً خاصاً به^(٤)
لذلك لقي المتكلم اهتماماً في الدراسات اللغوية المختلفة قديمها وحديثها، فالدراسات اللغوية واللسانية الحديثة أولته عناية خاصة، فكان عنصراً مهماً في النظريات اللغوية ولاسيما تلك التي تُعنى بالمعنى، ففي النظرية السلوكية عنده بلومفيلد العنصر الذي يصدر عنه المثير الذي يستدعي استجابة المحاطب، لذلك كان التركيز عليه من أهم أسس هذه النظرية وصولاً إلى المعنى.^(٥)
وكان المتكلم عنصراً أساسياً في نظرية هيرث، لذلك أكد ضرورة مراعاة جسم المتكلم، وهل هو ذكر أو أنثى؟ صغير السن أو كبيره؟ واحد أو اثنين أو جماعة أو جمهور؟ وشكله الخارجي ونبذة صوته.^(٦) لأن التوصل إلى المعنى الحقيقي يتطلب مراعاة عنصر المتكلم وما يتصل به وشخصيته ومكانته في المجتمع

(١) يُنظر مدخل إلى علم اللغة الحديث، البركاوي ٣٣

(٢) ينظر فصاي الشعرية، جاكوبسون: ٢٧

(٣) العنصر ٢٨.

(٤) ينظر دلالة السياق ٦٠١

(٥) يُنظر دلالة السياق ١٧٨ - ١٧٩

(٦) يُنظر ٠ أصواء على الدراسات اللغوية ١٢٣، والنحو والدلالة ١١٤٠

وتقافته وانتمائه الاجتماعي وعقيدته؛ لذلك إن دلالة الكلمة تختلف باختلاف المتكلم، لأن كل متكلم تحيطه ظروف حالية خاصة.^(١) فكل متكلم بلغة من اللغات تتكون لديه من تعلمه للغة ومن ممارستها لها عادات أو نظم عقلية خاصة بهم يتعلق بتأليف الجمل وهو يألف هذه العادات كما يألف بطق أصوات لفظه وتصدر عنه مدح تأليف للكلمات في جمل بطريقة لا شعورية^(٢).

وكذلك كان للمتكلم نصيب في الدراسات الأسلوبية عند المحدثين إذ أنه يمثل دعامة أساسية في علم الأسلوب فهو الذي يقوم بعملية التركيب أي صوغ المفاهيم والمتصورات المجردة في سق كلامي محسوس، يُنقل عبر القناة الحسية بواسطة الأداة اللسانية وهو مقدم في الأسلوبية على المُحاطب والمحطاب؛ لأن الرسالة اللغوية من حيث حدوثها تتبثق من مشئها تصوراً وحلقاً وإبراراً للوجود، وإن تحيد الأسلوب باعتقاد عصر المتكلم معرق في القدم يتحطى حواجر الأسلوبية المعاصرة إلى بلاغة اليونان وغيرهم^(٣).

والمتكلم أحد المراكز الأساسية في التداولية التي تبحث في معنى المتكلم وقصده وبوايه في الخطاب^(٤)، لذلك كان من أجل تأويل العناصر التي نرد في خطاب م، من الضروري معرفة من هو المتكلم؟ ومعتقداته ومقاصده وشخصيته وتكوينه الثقافي.^(٥)

(١) ينظر فصول في علم الدلالة ١٣٩

(٢) ينظر علم اللغة، السعدي ٢٠٥

(٣) ينظر الأسلوبية والأسلوب، د عبد السلام المسدي، ٥١، ٥٠٥، ٥٠٦

(٤) ينظر أفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد بحلة ٦

(٥) ينظر للتصور التداولي للخطاب اللساني، نعمان بوقرة ٨٣، لسانيات العنصر، محمد خطابي ٢٩٧، بلاغة الخطاب وعلم النص، صلاح فصل ٩٩.

وفي نظرية التواصل اللغوية نرومان جاكسون يُعدّ المتكلم الطرف الأول في عملية التواصل، والمسؤول عن إرسال الرسالة واختيار المرجع وقسمة الاتصال والزمنة.^(١)

وهذا يعني أن جل الدراسات اللغوية الدلالية واللسانية الحديثة أصبحت تركز في رصدها للعملية البلاغية والتواصلية على المتكلم حتى صارت طبيعة الدلالة المحمولة في الكلام موقوفة على قصد المتكلم في إعلانه المتلقي بالحر.^(٢) إن تلك لأهمية التي نالها المتكلم في الدراسات اللغوية الحديثة، كان قد استشعرها اللغويون القدماء من قبل فحطى عدهم من العناية ما لقيه عدد المحدثين وكان المتكلم موضع اهتمام البلاغيين إذ نال عنايتهم وتناولوا جوانبه المختلفة وحالاته الكلامية إذ أنه يمثل من النظرية البلاغية مرحلة مرموقة، فهو طرف مهم في عملية الكلام وعصر فعال في تحديد خصائص النص إذ تقع على عاتقه كلفة جراحه على سمع يستجيب لمقتضيات الوطبيعة والإبانة والمقام.^(٣) وهو الذي يعمل الأعمال الدلالية التي تنقلب عند النحوي إلى مفاهيم ويعمل الأعمال الدلالية التي تنقلب عند البلاغي إلى مفاهيم بلاغية معنوية أو مجازية أو بدعية^(٤). ريادة على أنه مدعو إلى تحقيق المناسبة المرجوة حتى لا يخرج عن حد البلاغة إلى مرعاه العرص الذي يسعى الحديث إلى تحقيقه، فلا يخلط بين أقدار الألفاظ وأقدار المعاني ولا يتصنع الحد حيث يجب الهرل^(٥). إذ قال الجاحظ: ((يبغي للمتكلم أن يعرف أقدار المعاني، ويوارن بينها وبين أقدار المستمعين، وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طريقة طبقة من تلك كلاماً، ولكل حالة من ذلك مقاماً، حتى يقسم أقدار الكلام

(١) يُنظر حور للتواصل، مانفرد فرانك ٣٨

(٢) يُنظر • عدم الدلالة، أصوله ومباحثه، منور عبد الجليل ١٥٤-١٥٥

(٣) يُنظر التفكير البلاغي عند العرب ٢٤٨

(٤) يُنظر • نظرية النحو العربي ٨٥-٨٦.

(٥) ينظر التفكير البلاغي عند العرب، حمادي حمور ٢١١.

على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات)) (١)

هكذا كان المتكلم محوراً تدور حوله الدراسات البلاغية في موضوعاتها المختلفة كعلم المعاني وما يتصل به من الذكر والحذف والفصل والوصل، والتقديم والتأخير، وشروط العصبية والبلاغة في مراعاة المقتضى والمطابقة بين المقام والمعال وغير ذلك.

لما السحويون فكان للمتكلم مدار بحثهم لأنه غاية نحوهم ولأجله استقرت اللغة، وقعدت لصيانة لسانه من اللحن، ولهم مراده ومقصوده في كلامه، فقد راعى النحاة المتكلم في مسائل نحوية كثيرة وعلى أساسه فسروا طواهر نحوية وأساليب لغوية، فكان غرض المتكلم أو قصده العلية التواصلية التي يريد المتكلم تحقيقها من الخطاب وقصده منه. المحور الذي بنيت على أساسه قواعد النحو واللغة (٢).

ولمثلة اعتماد النحاة على المتكلم في التحليل للنحوي كثيرة ولا سيما ما وجدناه في كتاب سيبويه من مراعاة المتكلم وغرضه ومقصده في الكلام، وبلغ الاهتمام بالمتكلم دروته عند العالم اللغوي ابن جني، ورصي للذين الاسترأبادي، لا جعلاه العامل والموجد لعلامات الإعراف رافضين أن يكون العامل لفظياً ومعنوياً إذ قال ابن جني: ((وأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والحرم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمصامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح)) (٣)

وتابعه الرصي في ذلك مُسنداً العمل النحوي إلى المتكلم فقال ((الموجد للمعاني وعلاماتها هو المتكلم، ولكن النحاة جعلوا الآلة كالموجد لها ولهذا سميت

(١) البيان والتبيين، الجاحظ ١/١٣٨

(٢) يُنظر - النحاة في عهد العجماء العرب - ٢٠٠ ٢٠١

(٣) الحصائص ١/١٤٩

عوامل))^(١) ولما تعرض أبو حيان النحوي (ت ٧٤٥هـ) للمستثنى ذكر أن ((إلا) ليست هي التي تستثنى، إنما يُستثنى بها، والمستثنى هو المتكلم^(٢) وقد رآل هذا الرأي إعجاب المحدثين فتأثر به الأستاذ إبراهيم مصطفى متابعاً ابن جني والرصني في ذلك^(٣).

والحق أن الفهم الصحيح لقول ابن جني يظهر أنه غير الصواب، إذ إن أبا الفتح لم يقصد أن المتكلم يقوم بالعمل النحوي اعتباطاً، وإنما يقوم به بعد مطابقة ذهنية بين المعنى والحركة الإعرابية، فتأتي الحركات من فعله تبعاً لما في ذهنه من معانٍ إذ ((يراه يقصد به أن المنفرد لوصف الحركة الإعرابية على أواخر الكلم في الجملة هو المتكلم طبقاً لما جاء عن العرب هي لغتهم قياماً عليها. ولو كان ابن جني يقصد بالعامل المتكلم المعنى المطلق لهذه العبارة لكان يدعو إلى فوضى اللغة))^(٤) لأن المتكلم العربي عندما يريد أن يعبر يقوم في ذهنه بعمليات عقلية ترتد إلى عمليتين أساسيتين: عملية تحليلية وعملية تركيبية. أما التحليلية فهي تلك التي يميز بها العقل بين عدد معين من العناصر التي نشأ بينها علاقة معينة. أما عملية التركيب أو التأليف فهي تلك التي يركب بها العقل أو ينظم أو يؤلف بين هذه العناصر المختلفة لتكوين ما يسمى في الاصطلاح للصورة اللفظية.^(٥)

وجعل ابن جني غرض المتكلم يصلح الكلام ويعسده وذلك عند حديثه عن الحذف في سياق جملة التمييز بقوله: ((وقد حذف المميز وذلك إذا علم من الحال حكم ما كان يعلم منها به وذلك قولك: عدي عشرون واشتريت ثلاثين وملك

(١) شرح الكافية للرصني ٥٩/١.

(٢) يُعبر منهج السالك، أبو حيان ٣٠.

(٣) يعبر بحياة النحو، إبراهيم مصطفى ٣١٠، العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه، حليل أحمد.

عمارة ٧٣، في التحليل اللغوي، حليل أحمد عمارة ٧٥.

(٤) العامل النحوي بين مؤيديه ومعارضيه: ٦٧.

(٥) يعبر علم اللغة، السعراي: ٢٠٦.

حمسة وأربعين، فإن لم يعلم المراد لزم التمييز «إذا قصد المتكلم الإبانة، فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه تكرار التمييز، وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم وعليه مدار الكلام»^(١).

وفرق ابن هشام بالمتكلم بين (كم) الحبرية والاستفهامية بسبب وضع المتكلم إذ قال: ((إن المتكلم بالحبرية لا يستدعي من مخاطبه جواباً لأنه محبر، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه لأنه مستحضر))^(٢).

وقد مع الحاجة إصمار حرف العطف اعتماداً على المتكلم ((لأن الحروف أدلة على معان في نفس المتكلم فلو أصمرت لم يكن شيء يدل عليها فلا يُهتدى إلى مراد المتكلم))^(٣) وقد بلغ اهتمام النحويين بالمتكلم إلى مراعاة غلظه في كلامه ونسيانه، وذلك من خلال موضوع بدل العطف والنسيان وهو ((م لا يفصح متوعدة بل يكون المقصود البديل فقط وبما غلط المتكلم فذكر المبدل منه ويسمى بدل العطف والتميس))^(٤) واعتمد النحاة أيضاً على المتكلم في التفريق بين معاني الإعراب كالرفع والنصب إذ قال الرصبي عن معاني رفع المصارع ونصبه بعد حتى ((إذا أردت أن بين متى يرفع المصارع بعد حتى ومتى ينصب قلداً ذاك إلى قصد المتكلم))^(٥).

والمتكلم حجر الأساس لبعض أساليب الكلام كالتوكيد إذ يقول الرصبي: ((العرض الذي وضع له التأكيد أحد ثلاثة أشياء: أحدها أن يدفع المتكلم صرر عقلة السامع عنه، وثانيها أن يدفع طبه بالمتكلم العلط.. والعرض الثالث أن يدفع المتكلم

(١) الخصائص: ١٥٥/٢

(٢) معني اللبيب، ابن هشام ٢٤٤/١

(٣) الفصول المفيدة في الوتر المرببة، أبو سعيد العلاني الدمشقي: ١٢٤

(٤) شرح ابن عقيل ٢٤٩/٣

(٥) شرح للكافية للرصبي ٥٨/٤

عن نفسه طر السامع به تجوزاً...))^(١) وكذلك الاستعهم والاستثناء والبداء والنفي وغيره.

لأن المتكلم عند سيبويه فيمثل غايةً وهدفاً، إذ إن سيبويه يقول لنا اللغة الحية كما يطقها أصحابها، فكان دقيق الملاحظة لمتكلمي اللغة، عارفاً مقاصدهم لأنه يدرس الكلام العربي في محيط استعماله لذلك كان معيماً في كتبه باللغة المنطوقة فصلاً عن المكتوبة ((واللغة المنطوقة تشكل حيزاً كبيراً من الكتاب، ولم يستخدم سيبويه العبارة نفسها ولكن هناك العديد من الكلمات التي تحص تلك اللغة، كقوله: (نقول) و (تحاطبني) و (تحدث) وسواها))^(٢) فالأمثلة التي تحص المتكلم في الكتاب كثيرة ولكن ما يعينها منها تلك التي تراعي المتكلم في محيطه الخارجي لتحليل النصوص اللغوية وتفسير طواهرها المختلفة، فكثيراً ما نجد سيبويه يعتمد على المتكلم في التعميد النحوي بل أنه في بعض الأحيان نجده يتحول متكلماً مستنداً إليه في ربط النص بمحيطه وصولاً إلى كنه بيته العميقة. ومن خلال استقراءنا للأمثلة التي تحص المتكلم في الكتاب لاحظ أن المتكلم عند سيبويه متنوع الأنوار سواء أ كان حقيقياً أم متحليلاً من سيبويه، فمرة نجد متكلم سيبويه شاعراً، ويرتله مدركة خاصة يحتكم إلى شعره أحياناً ويتجاوز عن كثير من أخطائه معتدراً له بقوله ((أعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام))^(٣).

وقد يكون المتكلم عند سيبويه متكلماً متعلماً، قارئاً كان أو سامعاً وهو الذي دأب سيبويه على توجيهه وتعليمه فهنا يطلب إليه في كل حين ترسم سن العرب في التعبير والسير على وفق قواعد المتكلمين الأصليين للغة وهو يتوجه إليه بالحديث في أغلب نصوص الكتاب أمراً أو ناهياً أو باصفاً كقوله: ((قف على هذه

(١) شرح الكافية للرصبي ٣٧٤/٢-٣٧٥

(٢) الدلالة والتعميد النحوي ٢٢٨

(٣) الكتاب ٢٦/١

الأشياء حيث وفها^(١) وقد يكون المتكلم متكلماً محطناً وهو العربي الذي يشوب كلامه بعض الصعف والذي يعتمد سيويه في كثير من المواضع إلى تصويب بعض تركيبه وعذا صعيقة أو قبيحة^(٢) وقد يكون المتكلم عد سيويه ثقة وهو العربي الموثوق بكلامه وفصاحة لحنه وحلوها من الأخطاء وهو المرجع الأساس له في تعميده للغة وفي استنباطه وآرائه، لأن كلام هذا المتكلم يسير على وفق القياس لذا يمسد إليه سيويه كل العمليات اللغوية التي تجري في اللغة كالحذف والإصمار والاحترال والاستعفاء والاحنصر والاستحفاف والتقديم والتأخير والتعريف والتكثير، ومن خلال ما وقفنا عليه من نصوص سيويه الحوية التي تحصر مراعاة المتكلم تبين لنا أن اهتمام سيويه بالمتكلم ومراعاته له كان يدور في أربعة محاور، هي:

١. مراعاة استعمال المتكلم من خلال ملاحظة سيويه ليطبق المتكلم ومشاغفه تكونت لديه درية تامة في معرفة ما يكثر في الاستعمال من الكلام فيكون علة مسوعة للحذف، ومعرفة لجوء المتكلم أحياناً إلى أيسر السبل في الطبق مراعاة لمبدأ الحقة في الكلام فيتحد ذلك أساساً في تفسير الطواهر اللغوية.
٢. مراعاة قصد المتكلم: فقد يعتمد سيويه على قصد المتكلم في تفسير بعض الطواهر اللغوية كالذكر والحذف، وقد يكون قصد المتكلم ومراده مسوغاً لتجويز بعض الكلام ومنعه، فمثلاً جملة: رأيت ريداً لباه. نحسن ونقبح تبعاً لقصد المتكلم فهي غير جائزة إذا كان ((الأب غير ريد لأنك لا تبينه بعيره ولا بشيء ليس منه))^(٣) وهي جائزة إذا كان المتكلم ((أراد أن يقول:... رأيت أنا ريد، فحط أو بقي ثم استترك كلامه بعد))^(٤) وقد يتحد سيويه من قصد المتكلم أداة للفرقة بين

(١) الكتاب ٢٦٦/١

(٢) يُنظر: الكتاب ٣٣٠/١

(٣) الكتاب ١٥١/١

(٤) الكتاب ١٥٢/١

معاني الإعراب كالرفع والنصب، كتفسير سيبويه لوجه الرفع بعد حتى ووجه النصب بعدها استعانة بقصد المتكلم^(١) وكذلك وجه الرفع والنصب للفعل المصارع بعد إذن سبعا لقصد المتكلم^(٢).

٣. مراعاة حال المتكلم: يجعل سيبويه من حال المتكلم فيصلاً في الحكم على تسوية بعض التركيب اللغوية فتعير تبعاً لحاله من ظن وعلم وعقلة ونسراج كما في استعمال أحرف النداء تبعاً لحال المتكلم فالمستعير غير السلاب وغير المصادي المجتهد^(٣) وكذلك إلقاء ظن وأحوالها وإعمالها تبعاً لحال المتكلم من الشك واليقين^(٤).

٤. توجيه المتكلم: وقد جد سيبويه مع متكلمه موحهاً ومرشداً له لتحرري سلامة النطق بالعربية فكثيراً ما يردد عبارة ((لا يجوز لك أن تقول)) و((يسعي أن تقول)) كقوله ((ولا يجوز أن تحلط من تعلم ومن لا تعلم فتجعلهم بمنزلة واحدة))^(٥) وقوله: ((فإنما يسعى لك أن تبدأ به ومن لم تكتف بذلك ربت من المعرفة ما ترداد به معرفة))^(٦) وغيره، ولا شك في أنه كان يتوحي تعليم المخاطب ووضع ووضع قوانين للغة لا يسعى له أن يجهلها.

٢. المخاطب:

عني دأروا اللغة على اختلاف وجهاتهم وتحصصاتهم بالمخاطب، وأولوه عناية خاصة لكونه أحد أطراف العملية اللغوية، ووصول الأفكار الملقاة إليه بجلاء ووضوح هي العناية المشودة التي يسعى المتكلمون إلى تحقيقها بمفردات اللغة إذ

(١) يُنظر الكتب ١٧/٢-١٨

(٢) يُنظر الكتب ١٦/٣

(٣) يُنظر الكتب ٢٢٩/٢-٢٣٠

(٤) يُنظر للكتب ١١٨/١-١٢٠

(٥) الكتب ٢٠/٢

(٦) الكتاب ٧/٢

إلى اللغة إشارات يحاول المتكلم إيصالها إلى السامع أو القارئ لذلك يجب أن ننسى اسمها على وفق العلاقة القائمة بين هذين الركنين، وأن نراعى الظروف الخارجية التي تحيط بها؛ لأن السامع أو المتلقي أو المُحاطب أو للقارئ جزء مهم منه ينبغي مراعاته في اللغة لكي يتسنى تحقيق هدفها المنشود.^(١)

لذا انصب اهتمام اللغويين على المُحاطب وُسِّرت به كثير من إشكاليات الخطاب اللغوي ونُبت على وفق مراعاته كثير من قواعد اللغة، فقد اُخذ حِسْرًا واسعاً في الدراسات اللسانية العربية والعربية

والاهتمام بالمُحاطب يشكل ظاهرة ذات أهمية بالغة في الدراسات اللغوية قديمها وحديثها لأنه أحد أطراف العملية اللغوية، فالاهتمام به بدأ منذ القدم، لكن الدراسات اللسانية الحديثة عند العربيين أولته عناية خاصة إذ أنه يمثل عنصراً مهماً في أغلب النظريات اللغوية لديهم واهتمامهم به له جذور مغلقة في القسم إذ ((تشير المقولات المروية عن أفلاطون وهوراس وأرسطو إلى أن ملامح مراعاة المُحاطب ومفهوم التلقي قد بدأ يظهر عند الإغريق))^(٢) ويعال إلى أفلاطون كان سبق من غيره في الإبانة عن هذا المعنى.^(٣) فهو يقول: ((على المرء لكي يكون قادراً على الخطابة أن يعرف ما للعوام من أنواع، وعلى قدر هذه الأنواع تكون الصعوبات وهو ما يختلف به الناس... ولكل حالة نفسية نوع خاص من الخطابة فعلياً إذن كي أولد في العوام نوعاً من الإقناع أن أطابق بين كلامي وطبيعتهم، وإذا نوافرت للمرء هذه الصلابة عرف متى يجب أن يتكلم ومتى يجب عليه أن يمتنع من الكلام ومتى عليه أن يكون موجزاً أو مطيلاً أو مبالعاً. أما قبل الوقوف على هذه فلا وسيلة له إلى التعرف على ذلك))^(٤)

(١) يُنظر: مراعاة المُحاطب في النحو العربي: ١٥.

(٢) إشكاليات التلقي، سهام حسن حصيد: ٧٠.

(٣) يُنظر: قراءة النص وجماليات التلقي ١٢١.

(٤) قراءة النص وجماليات التلقي. ١٢١.

أما أرسطو فقد عُني بالمتلقي وذلك من خلال ما نسب له للأدب من وظيفة
تطهيرية، لذلك إنَّ الوصعيات التي يتم فيها الترمويه تعد ذات شأن في تحقيق
الاندماج التام بين المتلقي والعمل الدرامي. (١)

كل ذلك كان حافزاً للعربيين لإيلاء المتلقي العناية الخاصة في الأعمال
الأدبية وثمره ذلك ظهور نظرية التلقي في الثلاثينيات من القرن العشرين التي من
أهم معطياتها أن كلا من المعنى والمعنى ينتجان عن التفاعل مع القارئ لكونه إلى
حد ما المبدع المشترك، لا البص نفسه، بل لمعناه وأهميته وقيمه. (٢)

وهذا يعني أن أهم شيء في عملية الأدب تلك المشاركة الفعالة بين البص
الذي أله المبدع والقارئ المتلقي. أي أن الفهم الحقيقي للأدب ينطلق من موقع
القارئ في مكانه الحقيقي لذلك يقول أيرر ((إن النصوص الأدبية تحتوي دائماً
على فراغات يمكن أن يملأها القارئ وحده)) (٣)

وهذه النظرية بينت لثر المتلقي أو المُحاطب في الأدب، وهناك نظريات
أخرى عند العربيين بينت لثر المتلقي في اللغة ووظيفتها في عملية الاتصال وأثرها
في المجتمع، وهي النظريات التي درست المعنى كالنظرية الذهبية التي تنص على
أن لكل تعبير لغوي فكرة جاهرة في ذهن المتكلم ومقدرته على إنتاج التعبير الملائم
هو الذي يستدعي الفكرة نفسها في عقل السامع (٤)

(١) ينظر: الأصول المعرفية لنظرية التلقي، نظم عودة حصير ٤١ - ٤٢

(٢) ينظر: انماديا المحببة من البيوية إلى التفكيك، عبد العزيز حمودة بحث في مجلة عالم
المعرفة ٣٢٢ ٣٢٣.

(٣) نقد استجابة القارئ، راسان سلون، بحث، مجلة أفق عربية ٣٢

(٤) ينظر: الدلالة السياقية عند اللغويين ١٩٠

وكذلك النظرية السلوكية التي تصنع المعنى ليس في الدهن بل في الطريقة التي يتجاوب معها السامع.^(١) والنظرية السياقية التي جعلت المُحاطب طرفاً أساسياً في الوصول إلى المعنى من خلال ربط اللغة بمحيطها الخارجي.^(٢) وعند الأسلوبيين كذلك يُعدُّ المُحاطب ركناً أساسياً في الأسلوب إذ يتجسَّه رواد التنظير والتحليل إلى عدا الأسلوب صعباً مسلطاً على المستقبل بحيث لا يُلقى الخطاب إلا وقد تهيأ فيه من العناصر الصاعقة على ما يريل عن المستقبل حصرية رسود الفعل^(٣)

إذ إن البحث الموضوعي عند الأسلوبيين يقتضي ألا يطلق المحلل الأسلوبي من البص مباشرة وإنما يطلق من الأحكام التي يندبها القارئ حوله.^(٤) ولذلك يرى الدكتور عبد السلام المسدي ((إن تحول عنصر المستقبل قارئاً كان أو سامعاً - في جدل التنظير والتحديد قد اكتسب النظرية الأسلوبية ثراءً في تعريف موضوعها وذلك أن فرصية المُحاطب في قراءة مهابات الأسلوب تقوم نفسها للمبدأ الانتولوجي المطلق، واعتراض على أبدية الانتساب بين اليات ومنقوطة، وهي للغة نفسها تعصم عرى الرحم بين الولد والمولود فلا بماهية الأسلوب وفقاً لمطور نظرية المُحاطب موجود مائع ومغروس معق لا يتنزل ولا يتجسد إلا بإصابة الخطاب مرمه في نفس المتقبل))^(٥)

وربما كان الاهتمام النظري بالمُحاطب من لدن العربيين سبباً في جعله عنصراً مهماً تبى عليه أغلب نظرياتهم اللغوية فكانوا أصحاب تنظير وتطبيق في هذا الشأن.

(١) ينظر علم الدلالة، د. حمد محتر عمر، ٥٩ - ٦٧

(٢) ينظر المصدر نفسه ٦٨ - ٧٨

(٣) يُنظر - الأسلوبية والأسلوب - ٦٤

(٤) يُنظر - المصدر نفسه ٦٦

(٥) المصدر نفسه ٦٨

وذلك لا يعني أنه نكر ما للوعيين العرب من جهود عملية بينت اهتمامهم بالمُحاطب في علومهم اللغوية المختلفة. فقد كان البلاغيون أصحاب سبق في ذلك المصمر إذ إن البلاغة ((كل ما تُبلغ به المعنى قلب السامع وتمكنه في نفسه كتمكنه في نفسك مع صورة مقبولة ومعرض حسن))^(١) فالمُحاطب وحسن استجابته للمتكلم غاية البلاغة إذ ((يكفي من حظ البلاغة أن لا يؤتى السامع من سوء إلهام الساطق، ولا يؤتى الساطق من سوء فهم السامع))^(٢).

ويظهر اهتمام البلاغيين جلياً بالمُحاطب من خلال حدودهم ومصطلحاتهم البلاغية، فإن المتأمل في هذه الحدود والمصطلحات التي عُذت من الركائز الأساسية للدرس البلاغي لما فيها من ارتباط وثيق بالسامع، تتجلى له عبية البلاغيين بالمُحاطب.

إذ يشكل المُحاطب عند البلاغيين عصباً مهماً في شروطهم التي وصعوها للفصاحة والبلاغة، فمن ذلك اشتراطهم في الكلام للفصح أن يكون حاليّاً من التعويد المعنوي إذ عرفوه بأنه: ((ما كان الانتقال من معناه الأول إلى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهراً حتى يُحيل إلى السامع أنه فهمه من سياق اللفظ))^(٣)

واشتراطوا في فصاحة الكلمة ألا تكون غريبة في الاستعمال وجعلوا العرابية ((ما يوجب حيرة السامع في فهم المعنى المقصود من الكلمة لتردها بين معنيين أو أكثر بلا قرينة))^(٤) ويتصح للمُحاطب أيضاً في اشتراطهم لبلاغة الكلام ((مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته))^(٥) والحال عندهم الأمر الداعي للمتكلم إلى أن يميز كلامه بميزة تعبيرية خاصة، ومعنى ذلك أن الأحوال والمقامات هي مجموعة

(١) انصاف عتيق، أبو هلال العسكري ١٠

(٢) النبيان والسيب ٨٧، ١

(٣) الإيضاح في علوم البلاغة، القروي ١١

(٤) جوهر البلاغة، أحمد الهاشمي ٨

(٥) شروح التلخيص، سعد الدين التفتازاني ١٢٢ / ١ ١٢٣

المؤشرات (غير اللغوية) التي تؤثر في لغة الكلام التابع بحيث تترك فيه بصمات أو طواهر تعبيرية توأمتها وتتوغل بسواعها. (١)

وهذا يؤكد أن البلاغيين رصدوا مواضع الإبداع في العملية الكلامية من خلال العلاقة التفاعلية التي تربط المتكلم بالمُحاطب وكثيرة هي المواضع التي تبرز اهتمامهم بهذا الطرف اللغوي في علوم البلاغة المختلفة (٢).

فعلى الرغم من إبداع البلاغيين في مراعاة المُحاطب كذلك أبدع النحويون في هذا الجانب أيضًا إبداع فهم أول من قال بمراعاة الأحوال المحيطة بكل من المتكلم والمُحاطب، إذ إن الفكر العربي قد تحطى حدود الشكل في الدرس النحوي، وإن علماء النحو أرسوا دعائم معوية عبرت عن مقاصد المتكلمين في المبادئ المختلفة ومنها التي يدّعي المحدثون أنهم قد ابتكروها وحاصوها لأول مرة. (٣)

لأن غاية الدرس النحوي دراسة التراكيب اللغوية؛ ليتسنى فهم معانيها، ولم تكن دراسة معرّيات اللغة بمعزل عن واقعها اللغوي والوسط السدي تستعمل فيه والظروف المحيطة بها التي يُعدُّ المُحاطب من أهم أطرافها إذ يثبت أغلب أحكام النحو على أساس مراعاته فجاءت هذه الأحكام متسوقة مع معرفة السامع (٤)

وقد أدرك ذلك الدكتور مهدي المحرومي فوجد أنه ((لن يكون الكلام مفهوماً ولا الحبر مؤدي غرضه ما لم يكن حال المُحاطب ملحوظاً، ليقع الكلام في نفس المُحاطب موقع الاكتفاء والقبول)) (٥)

ونتبه باحث إلى اهتمام النحاة بالمُحاطب وعلمه إذ ((يمثل علم السامع عندهم دليلاً على اختلاف جهات الكلام وحروج العبارة عن مدلولها النحوي الطاهري إلى

(١) يُنظر شروح التلخيص ١ / ١٢٢-١٢٣

(٢) يُنظر مراعاة المُحاطب في النحو العربي ٢٧ ٤٣

(٣) يُنظر مراعاة المُحاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيويو، البحث ١٨

(٤) يُنظر مراعاة المُحاطب في النحو العربي ١١٥

(٥) في النحو العربي، بعد وتوجيه، ٢٢٥

معنى مختلف فعندهم أن قولك غير الله لرید، ورحم الله ریداً، وبحو ذلك " لفظ
الحبر ومعه الطالب، وإن كان كذلك لعلم السامع أنك لا تحبر عن الله عز وجل
وإن تسأله))^(١)

وقد يكون علم السامع هو المسوغ المعقول والمقبول وهو يجري في كتبهم
كالأصل الثابت المتواتر، وهم يصرحون به تصريحاً غير ملئس ويمتد هذا المسوغ
للحذف فهو يسوغ حذف المبتدأ، وحذف كان واسمها، وحبر بن وأحواتها وصلة
الموصول، والعائد في صلة الموصول والمعطوف، والموصوف والمفعول
والمستثنى، وغير ذلك مما يجوز فيه الحذف لعلم السامع به.^(٢)

وبجد إشارات كثيرة عند نحاة العرب يتم الحذف فيها لعلم المخاطب أو
السامع ويعد الحليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) صاحب السبق في ذلك ويلحظ
ذلك فيما نقله عنه تلميذه سيويه وأكثر ما يكون ذلك في المواضع التي يفسر فيها
الحليل معاصد العرب في الحذف والاستعلاء فعندما سأله سيويه عن حذف جوابات
الشرط في آيات من القرآن الكريم قال: ((إن العرب قد تترك في مثل هذا الحبر
الجواب في كلامهم لعلم المخبر لأي شيء وصح هذا الكلام))^(٣) كما اعتمد الحليل
على علم المخاطب في تفسير نصب كلمة (صبغة) في قوله تعالى: ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ
وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً﴾ (البقرة: من الآية ١٣٨) قائلا: ((ولما نصب (صبغة
لله) فعلى معنى فعل مضمر اطرَح لعلم المخاطب بمعناه، وهو: إلزموا صبغة
الله))^(٤).

ولم يفعل النحاة بعد سيويه ذلك وقد وجدوا فيه حير معين في تفسير كثير
من الظواهر النحوية واللغوية فقد اتحد المبرِّد (ت ٢٨٥ هـ) منهج الحليل وتلميذه

(١) نظريه للسياق (المعجم) ٨١

(٢) بنظر الحصانصر ٢/ ٢٦٨، ونظر نظرية للسياق (المعجم) ٨١

(٣) الكتاب ١٠٣/٣

(٤) الجمل في النحو، الحليل ١/ ٩٧.

درباً يملكه ليصل إلى تفسير ظواهر النحو المختلفة كالحدف والتقديم والتأخير. (١)
منها قوله: ((ومما يحدف لعلم المُحاطب بما يقصد قولهم لا عليك، إنما يريدون: لا
يأس عليك، وقولهم: ليس إلا وليس غير... إنما يريدون: ليس إلا ذلك. وإبما
تحدف إذا علم المُحاطب ما تعني)) (٢).

والحدف لعلم المُحاطب بشكل ظاهرة مهمة في النحو العربي، فكثير من
الأشياء تُحدف إذا كانت معلومة عند المُحاطب يقول أبو بكر سن السراج
(ت ٣١٦ هـ) ((المحدوفات في كلامهم كثيرة، والاحتمار في كلام الفصحاء كثير
إذا اسوا بعلم المُحاطب ما يعنون)) (٣).

وقد أدرك النحاة العرب أن علم المُحاطب قد يتأتى بفعل القرائن اللفظية الدالة
على المحذوف في الكلام يقول الأندلسي (ت ٥٧٧ هـ) ((إنهم قد يستعنون ببعض
الأكفاط عن بعض، إذا كان في الملفوظ دلالة على المحذوف لعلم المُحاطب)) (٤).

والكلام على المُحاطب ومراعاة أحواله بكثرة في النحو العربي بكثرة الظواهر
النحوية والاستعمال اللغوي لأساليب الكلام المختلفة وقد شكل هذا ظاهرة
ملحوظة. (٥)

وبما أن المُحاطب يُعدّ قطبا من أقطاب العملية التواصلية مراعاته ومراعاة
مقامه، وجلب انتباهه مما يؤثر في تركيب الجمل وحشر مكوناتها على وفق ترتيب
معين، كما أن عدم إحد المُحاطب بالاحساس قد يؤدي إلى خلق حالة مخالفة تماماً لما

(١) بطلر المعتصب ١٢٩/٤ ١٣٠.

(٢) المصدر ص ١٣٠/٤

(٣) لأصول في النحو - ٣٢٤/٢

(٤) لإتصاف في مسائل الخلاف ٩٢/١

(٥) هناك دراسة بعنوان (مراعاة المُحاطب في بناء الأحكام النحوية، حتى نهاية القرن السادس
الهجري) للباحثين صالح مهدي الحفاجي، بإشراف الدكتور كريم حسين، صاحب مكتبه للتربية
بجامعة بغداد ٢٠٠٦م وقد نشرت كتاباً بدور الكتب العلمية بعنوان مراعاة المُحاطب
في النحو العربي

كان المتكلم يروم في كلامه وقد بدا ذلك واضحاً في أحكام لائحة العرب وتعليقهم لتلك الأحكام وفي توجيههم لمسائل الخلاف النحوي وتقويمها وغير ذلك مما يلحظه المطلع على كتبهم. ولعل ذلك يمكن من القول ((إن النحويين القدماء ربطوا أحكامهم وتعليقاتهم وتفسيراتهم بحالات المُحاطب، بمعنى تلك الحالات وإدراك لها فاكتمل حال المُحاطب اهتماماً جعل النحويين يشيرون إلى علاقة تلك الأحوال بالأوضاع الاجتماعية والنفسية لكل من المتكلم والمُحاطب من غير أن يخصصوا في تفصيلاتها التي آل إليها الدرس للنعوي الحديث))^(١)

ونبعا لذلك نجد أن المُحاطب كما كان شريك المتكلم في العملية الخطابية فإنه أيضا يمكن أن يكون شريكه في القاعدة النحوية ولا جرم أن تكون له اليد الطولى في العمل النحوي لأن مراعاته لها أثر كبير في تحديد الحركات الإعرابية فما يعطى على طنت أن المُحاطب يمكن أن يكون هو العمل في النحو مهتدين في ذلك بما توصل إليه العالم للنعوي الكبير ابن جني الذي جعل العمل للنحوي موطأ بالمتكلم لا غير^(٢) وتابعه في ذلك الرصي الاسترادي (ت ٦٨٦ هـ)^(٣) وتأثر بهما الأسناد إبراهيم مصطفى^(٤). وبما أن القصد من الإعراب إيادة المعاني فإن للمتكلم يعرب كلامه مراعاة لمُحاطبه إذ لو لا المُحاطب لما احتاج المتكلم إلى الإعراب يقول السهيلي (ت ٥٨١ هـ) ((اعلم أن الكلام صفة قائمة في نفس المتكلم يعبر للمُحاطب عنها بلفظ أو لفظ أو يحط، ولو لا المُحاطب ما احتيج إلى التعبير عما في نفس المتكلم. ثم لما كان المُحاطب مشاركا للمتكلم في معنى الكلام، إذ الكلام

(١) مراعاة للمُحاطب في الأحكام النحوية في كتاب مبدئي، البحث ٢٨

(٢) ينظر الخصائص ١ ١٤٩.

(٣) ينظر شرح الكافية

(٤) ينظر بحية النحو ٣١

مبدؤه من المتكلم ومنتهاه عدد المُحاطب، ولو لا المُحاطب ما كان كلام المتكلم لهطاً مسموعاً، ولا احتاج إلى التعبير عنه^(١).

لما عدد سيبويه فللمُحاطب في الكتاب شأن ذو أهمية بالغة، فهو العنصر السياقي الرئيس الذي يحول المتكلم استعمال أساليب مختلفة في التعبير ويتيح له ممارسة أعراف لغوية متعددة اعتماداً على فهم السامع أو المُحاطب الذي ألف هذه الأساليب، والذي يمتلك والمتكلم سليفة لغوية مشتركة تعين كلَّ منهما على التفاهم والتواصل مع الآخر وتمنع من اللبس أو الخطأ في التفسير لذلك يرى كارتر (Carter) أن السامع أو المُحاطب عدد سيبويه لا يشكل طرفاً أساسياً في تكوين الخطاب فحسب، بل له كذلك الأثر الأكبر في تحديد بنيته وعناصره اللغوية فكثير مما يقوله محكوم بما يعتقد أن المُحاطب يتوقعه، وهو الذي دائماً يستبق أسئلته وتساؤلاته.^(٢)

ومما تجدر الإشارة إليه ابتداءً أن مصطلح المُحاطب يرد كثيراً في كتاب سيبويه ما دفع المستشرق جيرار تروبو (Gerard Troupeau) إلى القيام بإحصائية للمصطلحات الدالة على سياق الحال (context of situation) في كتب سيبويه فوجد أن كلمة المُحاطب (Addressee) قد وردت في الكتاب ستاً وثمانين مرة^(٣) وهذا يؤكد أن سيبويه كان منتمياً بهذه الناحية، أثر المُحاطب في المتكلم، وعلم المُحاطب وحالته ومقامه وما يكتنف العملية اللغوية كلها، فكلمة المُحاطب ترد في الكتاب ستاً وثمانين مرة تكشف عن نظرة سيبويه إلى هذا العنصر واتجاهه أداة لتحليل الكلام العربي وتفسير ظواهره اللغوية^(٤).

(١) نتائج الفكر في النحو . ١٧٠ ، ١٧٢

(٢) يُنظر - P ١٤٩ (An arab Grammarian) Carter,

(٣) يُنظر ١١ Gerard Troupeau ,Lexique-index du kitab deSibawayhi,

(٤) يُنظر الدلالة السياقية عدد اللغويين ١٠٩

إن استعمال سيبويه لعبارة المُخاطب أو علم المُخاطب يعني أن قسور
الاحتيار بين المفردات والاحترال فيها لا يسوغه إلا المُخاطب فهي ((عبارة على
سماطتها ووجارنها، حظيرة الأبعاد في دلالتها للباعدة، فقد يفهم أن مراد سيبويه أن
يقول إن سعة الكلام مع كثرتها... وعدم وقوعها تحت دائرة الحصر أي
الانتقال من مستوى إلى مستوى، أو التجاور في بيفاع العلاقات النحوية بين ما لا
تفع فيه عادة، أو إن شئت كسر قانون الاحتيار بين المفردات بالطريقة المسموح بها
لا يسوغه إلا فهم المُخاطب))^(١)

والمطلع على مواضع المُخاطب في الكتاب يجد أن سيبويه كان عميق التأمل
في حال طرف الكلام الآخر يتراءى أمامه في أوصاعه المختلفة، يدقق في أحواله
ويتحليها سعة خيال لينير ما كان منها من عقلة أو سريان أو انشغال أو نوم أو
إعراص أو غير ذلك، ويفسر كثيرًا من الاستعصالات اللغوية وطرائق الساء وحالات
الإعراب في ضوء ما يكون عليه المُخاطب؛ ذلك أن سيبويه يتراءى أمامه
المُخاطب في حالاته المختلفة من علم أو جهل أو طر أو حلو دهر، وهو بين هذا
وداك مؤثر فعال في صوغ البناء التركيبي للجملة وما يعترئها من عوارص من
حذف وإصمر وتقديم وتأخير.^(٢)

ومن خلال استقراء الكتاب واستدراج نصوص سيبويه عن مراعاة
المُخاطب، وجدنا أن تلك النصوص في أغلبها مبنية على مراعاة أحوال المُخاطب
المختلفة وأكثر ما يكون ذلك في التعريف والتكثير، والذكر والحذف، والإخبار،
والأحكام النحوية الأخرى، وتوصلنا إلى نتيجة مفادها أن أغلب هذه النصوص
- موضع دراستنا - يمكن أن تتصوي تحت محاور خمسة هي:

١. مراعاة علم المُخاطب: إن الإطلاع على كتاب سيبويه يُثبت بجلاء
البراعة التي نسجل له قدرته على استنباط الموارد التي يتأتى منها علم المُخاطب.

(١) النحو والدلالة ٨٧

(٢) يُطرر مراعاة المُخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (بحث) ٢٨

وحصر هذه الموارد التي تكون حالة العلم لديه لتأسيس قواعد تتمجم وهذه الحالة وقد بدت هذه الفكرة واضحة من خلال عنايته برصده هذه الحالة ومتابعتها في أكثر من موطن في الموضوعات النحوية إيماناً منه بنحكم الاقتصاد اللغوي في مسار عملية التواصل الكلامي بين المتكلم والسماع

والموارد التي يتأتى منها علم المخاطب ليست واحدة، فقد يتأتى من كونه حاصراً في موقع الكلام ومشاهدته لمجريات الأحداث، فكل من المتكلم والمخاطب حاصراً في المشهد الكلامي يرى ويسمع أطراف الحديث، فالمشهد يُوحى بالدلالة المقصودة فلا يحتاج المتكلم إلى ذكر تفصيلات ما يشاهده المخاطب، وإنما يذكر له الحدث الأهم الذي ينبغي المخاطب أن يسمعه، ولو لم يكن المخاطب مشاهداً للحال التي يتكلم عنها لأصبح الكلام غريباً عليه يكتفه للعموص غير مفهوم عنده؛ لأنه لم ير شيئاً، لأن رؤية العين تُعين على نقل الأحداث، وتصور الأفكار، فتكون بديلاً عن ذكر تفصيلات قد يحتاج إليها المتكلم المرید إيصال فكرة أو نقل حدث إلى المخاطب الذي لم يشاهد بعينه الحدث.

وعلى هذا الأساس يعتمد المتكلم إلى الاختصار في كلامه فيذكر منه ما كان بالاهتمام أولى وبالإفهام أغنى ويحذف سوى هذا. والمصوغ لهذا الحذف هو أن المخاطب مشاهد أمامه يعرف ما يريد المتكلم إبلاغه إليه (١)

وأكثر ما نجد ذلك واضحاً من خلال تفسير سيبويه لمواضع الحذف والاحترال في الجملة العربية، فجدده قد استنبط قانون التماس العكسي بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمصموم الرسالة الدلالية الذي بموجبه تكون الطاقة الاحترالية ممكنة بقدر ما يكون السامع مستطلعاً على مصمومها الحصري (٢) والمواضع التي تحصن هذا الأمر كثيرة هي الكتب منها قوله: ((لأن المخاطب قد

(١) يُنظر مرعاة المخاطب في النحو العربي ٦٢

(٢) ينظر التفكير الساني في الحضرة العربية، د. عبد السلام المسدي، ٣٣٢

يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا))^(١) وقوله: ((وإنما لصمروا ما كان يقع مطهرأ، استحقاقاً، ولا المُخاطب يعلم ما يعني))^(٢).

وقد يتحد سيبويه علم المُخاطب علة لتفسير الاستبعاد عن بعض الأشياء في الكلام لأنها معلومة لدى المُخاطب وهي إذن تعتمد على المياق العام في الاستعمال اللغوي وعلى التوافق بين المتكلم والمُخاطب^(٣).

٢. مراعاة فهم المُخاطب: ويتم ذلك من خلال مراعاة الابتعاد عما يسبب اللبس أو الإيهام على المُخاطب، والنزول ما يحقق الإيضاح والإفهام. وهذا مبني على العلاقة بين المتكلم ومُخاطبه، فعلى المتكلم أن يتأكد ما قد يقع في كلامه من لبس فيصوغ عبارته على وفق تلك العلاقة صوغاً رصيناً يُبعد كل ما من شأنه أن يحقق هذا اللبس والاحتلاط في الفهم، فهناك دلائل تشير إلى أن هذا النسق التركيبي يحقق في ذهن السامع احتلاطاً، فيسبق إلى ذهنه معنى غير المعنى الذي يقصده المُختر فلا يستطيع المُختر أن يستبطن دلالة المعنى المقصود من هذا الحلط ((لما صدر عن اللبس مصطلحاً يحوي إرادته مراعاة الوضوح في الكلام، والبيان في التركيب، لكي يدرك المُخاطب المعنى المراد من غير لبس أو حلط في الدلالة))^(٤) ومنه يشير إلى ذلك عدد سيبويه قوله ((ولا يستقيم أن تحبر المُخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي يدور به المُخاطب من تلك في المعرفة، فكره هو، أن يفربو باب لبس))^(٥)

٣. مراعاة انتظار المُخاطب وتوقعه: الانتظار والتوقع حالتان تطرآن على المُخاطب في نفسه وقلبه نتيجة لما هو عليه من انتظار سمع حدث معين متوقع

(١) الكتاب ٥٤، ١

(٢) الكتاب ٢٢٤، ١

(٣) ينظر العنبر النحوية في كتاب سيبويه، اسعد حلف العوادي ٢٨١

(٤) مراعاة المُخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (للبحث) ٢٢

(٥) الكتاب ٤٨/١

ومُترقّباً لحصوله فهو شغفٌ مُتلهف لإخباره به. فلامح الوجه و النظرات كلها إشاراتٌ ودلائلٌ موحيةٌ على هذا الترقّب والتوقّع، والمُخاطب يُعزّزُ عن هذا الانفعال الداخلي نتيجةً للمشاعر غير المستقرة في أعماق نفسه، فلامح الوجه تحكي هذا الانفعال ومن ثمّ فإنّ هذه الإشارات السيميائية تنتقل إلى المتكلّم ليصوغ كلامه على وفق تلك الحالة . فيركز إلى أسلوبٍ دور آخر مراعيّاً الحال التي عليها المُخاطب ليُرصّي قصولهُ ويُشعّر رعيته في سماع ما يحدث معه فالحال التي يكون عليها المُخاطب كانت مدعاةً لتوجيه الكلام وصوغه ساءً وإعراباً في صوء ما تقتضيه تلك الحال (١)

ومما يشير إلى ذلك مسألة اشتراط تعريف المبتدأ مع اسم كان إذ قال سيبويه: ((فإذا قلت: كان زيدٌ فقد ابتدأت بما هو معروفٌ عددهً مثلهُ عددك فإنما ينتظر الخبر . فإذا قلت حليماً فقد أعلمته مثل ما علمت فإذا قلت كان حليماً فإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة فهو مبدوءٌ به في الفعل وإن كان مؤحراً في اللفظ)) (٢).

ومن ذلك أيضاً ما نقله سيبويه عن شريحه الحليل في كلامه على صميم الفصل في باب الأفعال الناقصة، قال سيبويه: ((فجار هذا في هذه الأفعال التي الأسماءُ بعدها بمرلتها في الابتداء، إعلماً بأنّه لا فصل الاسم، وأنّه فيما ينتظر المحدثُ ويتوقّعه منه، ممّا لا بدّ له من أن يذكره للمحدث؛ لأنك إذا ابتدأت الاسم فإنما تنتكته لما بعده، فإذا ابتدأت فقد وجب عليك مذكورٌ بعد المبتدأ لا بدّ منه، وإلّا فسد الكلام ولم يسع لك، فكانه ذكر هو ليستدلّ للمحدث أن ما بعد الاسم ما يُحرجه مما وجب عليه وأن ما بعد الاسم ليس منه)) (٣)

(١) يُنظر مراعاة المُخاطب في الأحكام النحوية (البحث) ٢٢ و مراعاة المُخاطب في النحو

العربي ٧٧

(٢) الكتاب ٤٧/١ ٤٨

(٣) الكتاب ٣٨٩، ٢

٤ . مراعاة تنبيه المُخاطب: قد يعتمد المتكلم إلى التعبير في تركيب الجمل العربية ورتبها فيقدم لفظاً أو يؤخر آخر، وما ذلك إلا للعدية والاهتمام ((كأنهم إنما يقومون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعتى، وإن كنا جميعاً يُهمّتهم ويعينهم))^(١) والعرض منه كما تبين لنا من منهج سيبويه تنبيه المُخاطب. ومن ذلك قوله في رفع الاسم المشعول قبل أنوات الاستفهام: ((هذا باب من الاستفهام يكون فيه الاسم رفعاً، لأنك تتكلم لتنبه المُخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك: ريد كم مرة رأيته..))^(٢)

٥ . مراعاة ظن المُخاطب: برّ الظنّ الذي يحالج نفس المُخاطب جعل لزاماً على المتكلم أن يأخذ بالحسبان هذه الحالة ويراعيها عند سائنه الصلوص اللغوية لتكون طريقة صوغه والأسلوب الذي يعتمد في الحديث ملائماً لها فيوظف من أدوات اللعبة ما من شأنه أن يبره ذهن المُخاطب من حالة الظن التي قد تساوره.^(٣) وقد انصحت معالم هذه الفكرة في أكثر من جانب من جوانب الدرس النحوي في الكتب ومنها الحكم بامتناع إصمّر فعل العائب في الإعراء والتحدير، قال سيبويه: ((و علم به لا يجوز أن تقول: ريد، وأنت تريد أن تقول: ليصرب ريد، أو ليصرب ريد، إذا كان فعلاً، ولا ريد، وأنت تريد ليصرب عمرو ريد، ولا يجوز ريد عمرو، إذ كنت لا تُخاطب ريداً، إذا أردت ليصرب ريد عمرو وأنت تُخاطبني، وإنما تريد أن أُلّعه أن عدك أنك قد لمرته أن يصرب عمرو، وريد عمرو غائب فلا يكون أن تُصمّر فعل العائب. وكذلك لا يجوز ريداً، وأنت تريد أن أُلّعه أنا عدك أن يصرب ريداً، لأنك إذا أصمربت فعل العائب ظنّ السامع (الشاهد إذ قلت ريداً) أنك تأمره هو بريد.^(٤)

(١) الكتاب ٣٤، ١

(٢) الكتاب ١٢٧، ١ ويُنظر ١٣٨/١

(٣) يُنظر مر عام، المُخاطب في النحو العربي، ١٠٠

(٤) الكتاب ١ / ٢٥٤ - ٢٥٥

٣. الحال المشاهدة:

وتعني الحال التي يُولد فيها الكلام وهي الأمور المشاهدة في الموقف الكلامي وما يحيط بالشخص وما يلائس ظروفه، ولا شأن له بالمسياق اللغوي، وتشكل الحال دليلاً قاطعاً عند الحويين في إتمام ألفاظ الكلام المحترلة لأن المشاهدة قد أغست عنها. وقد أولى الحوويون العرب ذلك اهتماماً كبيراً في الوصول إلى المعنى من خلال تقدير المحدوف اعتماداً على ما يدل عليه الحال، وهذا دليل على أن الحالة العرب قد درموا اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية غير منفصلة عن محيط استعمالها ((وقد رصدوا على وجه التفصيل ما يكون من تأثير السياق وسباق الحال خاصة وهي حال المتكلم والمخاطب والحال للمشاهدة، وحال الجو وسائر ما يأنف منه المقام، وتأثير ذلك في تشكيل الكلام وتأليفه على هيات في القول تتنوع وفقاً لتنوع المقامات))^١.

ودلالة الحال أداة لغوية تجبر للمتكلم الاستعناء عن بعض الألفاظ واحترالها لأنها مفهومة لدى السامع من المشاهدة، لذلك نجد الحويين العرب كثيراً ما يفسرون طواهر الحذف في الجملة العربية بدلالة الحال على المحدوف فكانت أغلب مواضع الحذف في النحو العربي نُعَلَّ بدلالة الحال، ويظالعا هذا الأمر في أول كتاب نحوي كتاب سيبويه فقد تكرر فيه مصطلح (الحال) الدال على الأمور المشاهدة عند المتكلم والمخاطب، ويستطيع أن يعدّ سيبويه ومن دونه تردد ميكر هذا المصطلح الذي أصبح اليوم نظرية يتباهى العربيون بابتكار مصطلحاتها ووضع أسسها ومجالات تطبيقها، وفي كتاب سيبويه عبارات عدة تشير إلى تصريح سيبويه بهذا المصطلح كقوله: ((لما يرى من الحال)) أو ((لما فيه من الحال)) إذ يقول في حوز حذف الفعل: ((ومن ذلك أبصاً أن ترى رجلاً قد أوقع أمراً أو تعرّص له فتقول متعرّصاً لعن لم يعنه أي د من هذا الأمر متعرّصاً لعن لم يعنه، وترك كسر الفعل لما يرى من الحال، ومثله ينبع الملتطى لا عهد ولا عهد وذلك

() الدلالة السياقية عند الحويين ١٠٣

إن كنت في حال مساومة وحال بيع فتدغ أبيعك استعانة لما فيه من الحال^(١) وقال أبصاً في حذف الفعل في التحدير ((وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرةها في كلامهم واستعانة بما يرون من الحال))^(٢) وكذلك قوله في حذف عامل الحال: ((ودلك قولك أفتماً وقد قعد الناس وأقعد وقد سار الركب، وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم تقول قاعد، علم الله وقد سار الركب وقائم قد علم الله وقد قعد الناس، وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود فأراد أن ينهيه فكانه لفظ يعوله أنقوم قائم وانقعد قعداً ولكنه حذف استعانة بما يرى من الحال))^(٣).

وغير ذلك مما يشير إلى استعمال سيبويه هذا المصطلح وتطبيقه، وهو بذلك قد شق الطريق أمام النحاة بعده في الإفادة والنطبق فقد صرح المبرد بمصطلح دلالة الحال ومصطلح (المشاهدة) ومن ذلك قوله، ((لولا دلالة الحال على ذلك لم يجر الإصمار، لأن الفعل إنما يصمر إذا دل عليه، إل))^(٤) وكذلك استعمله الرمزي بعد سيبويه^(٥)، وسار ابن جني أيضاً على ما رسمه سيبويه وقد أتضح عنه هذا المصطلح واتسع مجال تطبيقه فقد جعله صابغاً نحويّاً مسوغاً للحذف واثباتاً صواب الأفعال الناصبة وكأنه عامل معوي إذ قال، ((ومن ذلك ما أقسم من الأحوال المشاهدة مقام الأفعال الناصبة، نحو قولك إدر، رأيت قائماً حير مقم، أي قمت حير مقم، فثبت الحال المشاهدة صواب الفعل الناصب))^(٦) وعقد له باباً اسماء: ((باب في

(١) الكتاب ٢٧٢/١

(٢) الكتاب ٢٧٥/١

(٣) الكتاب ٣٤٠/١، ويُنظر ٢٦٤/٣.

(٤) المعصب ٢٢٨/٣

(٥) ينظر - رسائلنا في اللغة، الرماني ٨١.

(٦) الحصان ٢٧٥/١

أن المحذوف إذا دلت عليه الدلالة كان في حكم الملفوظ به إلا أن يعترض هناك من صناعة اللفظ ما يمنع منه))^(١).

وكل ذلك يعلّب على طننا أن دلالة الحال قريبة معنية عن المحذوفات وقد نعي عن الإعراف أيضاً في اللغة المنطوقة إذ بها تدل على المعاني مستأمنين في ذلك ما قاله الدكتور إبراهيم أنيس في قصة الإعراف: ((إن لكل كلام طروفاً وممانسات، ويعرف المتكلم كما يعرف السامع ما تتطلبه هذه الأمور من تعابير لغوية، فليست اللغات مفردات تروى في المعاجم، ولا جملاً مفصلة منعزلة تدور في الصحف، وإنما الأصل في كل لغة أن تكون في صورة كلام يتصل اتصالاً وثيقاً بالمتكلمين والسامعين، فهم يعرف بمواضعه وملابساته لا يشق عليهم تمييز الفاعل من المفعول في أي كلام على صوء تلك الظروف والملايسات))^(٢).

ثالثاً مجالات سياق الحال عند سيبويه:

ونعني بها الأمور التي يعتمد فيها سيبويه على سياق الحال في تفسيرها وتوجيهها التي كانت مجالات تطبيقية عند سيبويه يلجأ فيها إلى ملايساتها الحالية ومواقعها التي تولد فيها فيحللها في صوء عناصر العملية الحظيرية المتكلم والمخاطب والعلاقة التواصلية بينهما وكل ما يلبس الحديث بعية صوغ القاعدة اللغوية أو تحليلها أو تفسير أمثلتها وكشف عللها للنحوية، ومن الأمور التي شكلت مجالات تطبيقية لتلك النظرية عند سيبويه النكر والحذف، والتقديم والتأخير، والتعريف والتكثير، ودلالة الأوجه الإعرابية، وأساليب الكلام.

(١) الحصانص ٢٩٣/١

(٢) من اسرار اللغة ٢٠٩

(١) الذكر والحذف

يعد الذكر انقلب المعياري في الجملة العربية؛ إذ إن أصل التركيب فيها هو أن تتألف من المسند والمسند إليه، فهما ركناها اللذان لا يستغي أحدهما عن الآخر، ولا يعني عنه، ولكن لغة الأدب، ولا سيما لغة الشعر نخرج أحياناً على هذا النمط المعياري، وذلك عن طريق الحذف، كما أشار الدكتور الجوّاري في قوله ((إن المنطق يفصي بذكر الجملة كمنه الأركان لا يفصّل شيئاً ولا يُحذف منها جزء. ولكن الواقع يفصّل على تركيب محذوف منها بعض أجزائها لأسباب عديدة مختلفة فيه، جاء النحو المقتاد للمنطق يدرسها ويبحث فيها اضطراب إلى التقدير ونوجيه الكلام وجهة قد تخرج به عن قصد إليه صاحب الكلام، ثم يعوّث بذلك على السامع تصور الحالة النفسية التي كان عليها المتكلم وهي جزء من الأسلوب لابد من رعائته في التعبير (الأدي))^(١).

والحذف لا يدخل الجملة؛ لا بوجود قرينة دالة تمنع حصول اللبس؛ لذلك اشترط ((البحر لصحة الحذف وجود دليل مقالي أو مقامي وإن لا يكون في الحذف صرر معوي أو صاعلي يقتضي عدم صحة التعبير في المعيار الحوي))^(٢).
وظاهرة الحذف من الظواهر اللغوية الشائعة، إذ يعتمد المتكلم في كثير من الأحيان إلى حذف بعض الألفاظ لتحقيق غرضاً معيناً في نفسه يؤدي إلى مطابقة الكلام لمقتضى الحال، لكن نجاح عملية التواصل يقتضي من المحاطب معرفة المحذوف، ليتسنى له فهم الرسالة اللغوية. ومن هنا يعتمد المتلقي على فرائض السياق اللغوي والحالي في تقدير المحذوف، وملء الفراغ في العبارة، مما يكسب النص الحركة والتفاعل، ويقحم المتلقي في حصن عملية إنشاء الخطاب وتحليله ((وفي طبع اللغة أن تسقط من الألفاظ ما يدل عليه غيره أو ما يرشد إليه سياق

(١) نحو البشير ٦١

(٢) ينصر للكتاب ١ ٧٤ والحصانص ٢ / ٣٦٢

(٣) الجملة العربية، تأليفها وأقسامها، فصل السامرائي ٨٣

الكلام أو دلالة الحال، وأصل نلاغتها في هذه الوجارة التي تعتمد على نكاء القارئ والسامع، وتعول على إثارة حسه وبعث خياله وتنشيط نفسه حتى يفهم بالقربة، ويدرك باللمحة، ويعطى إلى معاني الألفاظ التي طوّاها التعبير^(١)

وقد تنبّه عبد القاهر الجرجاني إلى أهمية الحذف، وما يحققه من أغراض بلاغية، فقال: ((هو باب دقيق المسلك، لطيف المآخذ، عذيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة، أريد للإفادة، وتجذك أطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين))^(٢).

ولاشك في أن الحذف لا يرقى إلى هذه المرتبة من التأثير والبلاغة إلا حين يطابق سياق الموقف، فضلاً عن وضوح المعنى المراد من خلال الدلائل السياقية، فإذا غابت هذه الدلائل احتل المعنى وذهب الجمال عن العبارة.

وقد شككت هذه الظاهرة مجالاً لمسياق الحال عند سيبويه إذ إن الحذف في الكلام لا يمكن تفسيره أو تفسير محذوفه إلا من خلال سياق حاله وعناصره لذلك نجد سيبويه في تفسير مسائل هذه الظاهرة يمتنعين بعصري سياق الحال المتكلم والمخاطب في تحليل مواضع الحذف فإذا نظرنا في كتاب سيبويه وجدناه يصرّ في مواضع كثيرة على ضرورة الحذف لأسباب مقامية، كعلم المخاطب والتخفيف والإيجاز والسعة وكثرة الاستعمال، ويبيّن أن العرب قد جرت عانتها على الحذف، وحذّثه في غير مواضع قال سيبويه: ((اعلم أنهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون ويسنعون بالمضيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يسنعوا حتى يصير ساقطاً...))^(٣). وقد أشد سيبويه إلى أهمية القرائن السياقية في تسوية الحذف، ومن أمثلة ذلك حذف الفعل الذي يصرّ عليه في باب ما ينتصب على إصمار الفعل المتروك إظهاره في الأمر والتحدير، فقال

(١) حصائص انثر الكلب، محمد محمد أبو موسى، ١١١

(٢) دلائل الإعجاز ١٤٦

(٣) الكتاب ٢٤، ١-٢٥

((وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين شؤوا لكثرة في كلامهم، واستنعاء بما يروون من الحال وما جرى من الذكر))^(١).

وكذلك في ((باب ما جرى من الأمر والنهي على إصمار الفعل الممنوع من إظهاره إذا علمت أن الرجل مستعجل عن لفطك بالفعل))^(٢) وغير ذلك مما سيعرضه هذا البحث

(٢) التقديم والتأخير:

يرى الدارسون المحدثون أن اللغة العربية تقع - من حيث ترتيب عناصر الجملة فيها - وسطاً بين اللغات الإنسانية فهي تأتي بين اللغات التي تمتلك ترتيباً حراً كإغريقية واللاتينية، التي لا تحصى فيها عناصر الجملة لترتيب ثابت، واللغات التي تحصى فيها عناصر الجملة لترتيب ثابت، كالفرنسية والإنكليزية، هذه اللغات يكاد يقترب فيها نظام الجملة من الحمول^(٣). يقول الدكتور نعمة رحيم العراوي ((إن من مزايا العربية هو أن الجملة فيها لا تحصى لنظام صارم في ترتيب عناصرها، وإنما يملك المتكلمون بها حرية وافرة في صوغ الجملة، وتقديم أو تأخير ما يشاؤون من عناصرها استجابة لدوافع نفسية معينة، أو محاراة لطروف القول أو ملائمتها))^(٤) وما ساعد اللغة العربية على أن تحتل هذا الموقع المتوسط بين اللغات الإنسانية هو العلامات الإعرابية؛ وذلك أنها تعطي ((المتكلم حرية صياغة الجملة وتشكيل عناصرها التشكيل الذي يجعل الجملة أشد إعراباً عن نفسه، وأكثر استجابة لتصوير ما هو موضوع اهتمامه من عناصر التركيب))^(٥).

(١) الكتاب ١، ٢١٥

(٢) نكتات ١، ٢٥٣

(٣) يظن من أسرار النعمة ٢٩٧

(٤) الجملة العربية في ضوء الدراسات النحوية الحديثة، د. نعمة رحيم العراوي، بحث في مجلة

المورد، المجلد (١٠) العدد (٤-٣) ١٩٨١م، ص. ١٢١

(٥) المصدر نفسه، الصفحة

والتقديم والتأخير عرص أسلوبي يجعل الكلام أكثر تأثيراً وجمالاً؛ لأنه يقلل المعاني إلى المحاطين على وفق ترتيبها في ذهن المتكلم تبعاً لدرجة أهميتها عند، فيكون التعبير صورة صادقة لإحساس المتكلم ومقصده من الكلام^(١)، ووصفه عبد الفاهر الجرجاني بقوله ((وهو باب كثير الفوائد، جم المحاسن، واسع التصرف، بعد العاية، لا يزال يفتر لك عن سبعة، ويفضي بك إلى لطيفة ولا تزال ترى شعراً، بر وفك مسمعه، ويلطف لديك موقعه، ثم تنظر فتح سبب أن راقك ولطف عاك، أن قثم فيه شيء، وحوّل اللفظ عن مكان إلى مكان آخر))^(٢)

وقد اهتم النحاة والبلاغيون بهذه الظاهرة وأولوها جل عنايتهم، ونجد الحنبل من أهم الفراهيدي أول من أشار إلى مصطلح التقديم والتأخير، ويظهر أن إشرته تلك كانت ضمن دراسته للنراكيب في أسلوب التقديم والتأخير قال سيوييه: ((ورغم الحيل رحمه الله أنه يستفح أن يقول قثم ريد وذلك إذا لم تجعل قائماً مفعلاً ميباً على المبتدأ كمن نوحى وتقدم فتقول صرب ريداً عمرو وعمرو على صرب مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدماً ويكون ريد مؤحراً، وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً))^(٣) وهو سلك شق طريفاً أمام تلميذه سيوييه في تنيل أسرار هذا الفن وقد اقتفى سيوييه ذلك فكان له فصل السبق في كنه أسرار ه ((وربما كان أول من طرق سر هذا النوع البلاغي من العلماء، فمن نلحظ أن العلماء قبله كانوا يعرفون التقديم والتأخير ولكنهم لم يفتوا على أسرار ه البلاغية))^(٤).

فسيوييه لم ينظر إلى التقديم والتأخير من روية الشكل والتركيب وأصول العوامل النحوية وإنما ما وراء ذلك وهو المعنى الذي يفصده المتكلم وعائته الأساسية إذ قال سيوييه: ((كأنهم يقدمون لذي بيانه أهم لهم وهم بيانه أعلى ومن

(١) ينظر من أسرار التعبير في القرآن (صعاء الكلمة)، د. عبد الفاح لاشين ١٩٤

(٢) دلائل الإعجاز ١٠٦

(٣) الكتاب ١٢٧/٢.

(٤) أثر النحاة في البحث البلاغي، د. عبد القادر حسين ٨٠.

كتاب جميعاً بهمانهم ويعنيانهم))^(١) نجد سيبويه قد جعل سياق الحال وملامساته الأساس في تفسير هذه الطاهرة إذ إنه سبر أغوار نفوس المتكلمين فنقد إلى مقاصدهم وغاياتهم في الكلام وقد أخذ تلك قاعدة عامة لتفسير كثير من مواضع التقسيم والتأخير فكانت هذه الطاهرة مجالاً حصباً عند سيبويه لسباق الحال وعناصره، ويرى أن هذا النص يعد الباب الأوسع الذي ولجه كل من بحث في أسرار هذه الطاهرة من الحويين واللغويين.

ووردت أمثلة كثيرة في الكتاب يقين فيها اعتماد سيبويه على عناصر سياق الحال في الكشف عن أسرار التركيب الاندراجية كقوله في باب (أم إذا الكلام بهما بمرية أيهما وإيهما) ((ودلك فوئك أريد عدك أم عمرو؟ وأريد ألقيت أم شر؟ فأنت الآن مدع أن عدة أحدهما واعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك لا نسأله عن اللفي، وإنما نسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو وإنما كان تقديم الاسم ههنا أحسن ولم يجر للأخر إلا أن يكون مؤحراً لأنه قصد أحد الاسمين فبدأ بأحدهما))^(٢)

فسيبويه يرجح تقسيم الاسم على الفعل، لأن المتكلم عنه شك بالذي جاء لا بالمجيء فمن الأفضل أن يقدم بعد الهمزة الاسم لا الفعل كما ذكر التقديم بعد أو صم ب (أو) واستحسنه لتقديم الفعل في قوله ((ألقيت ريداً أو عمراً أو حالداً؟))^(٣) وذلك بعد إشارة أسلوبية سياقية وإن لم تكن مقصودة بداتها إلا أنها تمثل مادة حصية لأنه تطرق إلى كثير من أمور التقديم والتأخير التي أتحدها العلماء أساساً لهذا الموضوع.

(١) الكتاب ٤٢/١

(٢) الكتاب ٤٥/١.

(٣) الكتاب ١٧٩/١.

(٣) التعريف والتكثير

التعريف لغة، الإعلام، وهو ضد التكثير^(١)

فالتعريف يرتبط دلاليًا بالوصوح والبيان وحقيقة الشيء والإعلام وانتمائية أم التكثير ويرتبط بالجهل بحقيقة الشيء وعدم تعيينه، أو تحديده، فهو ضد البيان والوصوح^(٢).

ويعرّف مفهوم التعريف والتكثير واحداً من المباحث النحوية التي غني بها الحويون وكانت له أهمية في تفسير كثير من الأحكام النحوية، وهي ممّ سُمي في الدراسات النحوية القديمة بالأصل والفرع، إذ إنهم عدوا النكرة أصلاً والمعرفة فرعاً عليها قال سيبويه: ((وأعلم أن النكرة أحفُ عليهم من المعرفة وهي أشدُّ تمكُّناً لأن النكرة أولُ ثم ينحلُّ عليها ما يُعرف به فمن ثم أكثرُ الكلام يصرف في النكرة))^(٣) والسبب في ذلك أوضحه المبرد بقوله: ((وذلك لأن الاسم المُكر هو الواقع على كل شيء من لُمنه لا يخصُّ واحداً من الجنس ثوب سائره، وذلك نحو رجب وهرس، وحائط، وأرض، وكل ما كان سحلاً بالبنية في اسم صاحبه فيعبر مُمَيَّر به؛ إذ كان الاسم قد جمعهما))^(٤) وهذا ما أكّده ابن السراح بقوله: ((كل اسم عمّ اثنين فما زاد فهو نكرة وإمّ سُمي نكرة من أجل أنك لا تُعرف به واحداً بعينه إلا ذكر والنكرة تنقسم قسمين، فأحد القسمين أن يكون الاسم في أول أحواله نكرة مثل: رجل، وهرس، وحجر، وجمل، وما أشبهها. والقسم الثاني أن يكون الاسم صر نكرة بعد أن كان معرفة، وعرض لك في الأصل الذي وضع له غير ذلك، نحو: أن يسمى إنسان بعمر و هو يكون معروفاً بذلك هي حيّه، فإن سُمي باسمه

(١) القاموس المحيط، الفيروز آبادي ١ / ١٨٠ مادة (عرف)

(٢) يُنظر التعريف والتكثير في النحو العربي، د. أحمد عبيد ١٩

(٣) الكتاب ٢٢/١

(٤) المفصّل ٢٧٦ / ٤

بحر لم يعلم إذا قال القائل رأيتُ عمرًا أيَ العمرين هو؟ ومن أجل تتكرره دخلت عليه ألف واللام إذا ثني وجمع^(١)

وقد أدرك سيبويه أن تسميئاً الحال وعناصره أثراً في طاهرة التعريف والتكثير، إذ من خلاله نتحدث صفة التعريف أو التكثير؛ لأنهما مبنيان على العلاقة المفترضة بين المتكلم والمخاطب، وقد جعل سيبويه أيضاً التعريف مرتبطاً بعلم المخاطب فهو المعيار الأساسي في تعريف الاسم وتكثيره إذ ((.. أن التعريف مُعَلَّقٌ بمعرفة المخاطب دون المتكلم، وقد يذكر المتكلم ما يعرفه هو ولا يعرفه المخاطب فيكون مذكوراً، كقولك للمخاطب: في دارٍ رجلٌ، ولي يستأن، فتعرف الرجل بعينه والنستان وهو لا يعرفهما.))^(٢) فلذلك نجد سيبويه في أغلب مسائل تحديد النكرة والمعرفة وأحكامهما يجعل سياق الحال وعناصره أدوات تعليلية يستعين بها لتبيين مسائل هذه الظاهرة كعدم جواز الابتداء بالنكرة، والتمييز بين اسم كان وحبرها وغير ذلك مما سيعرضه هذا البحث

(٤) دلالة الأوجه الإعرابية

قد تكون الكلمة الواحدة في الجملة نفسها محتملة لكثير من وجه إعرابي فتختلف دلالة تلك الجملة تبعاً لاختلاف الأوجه الإعرابية، وفي تلك نجد سيبويه يفسر معنى كل وجه من تلك الأوجه معتمداً على سياق الحال واختلاف المواقف التي تقال فيها الجملة، فيعتمد على المتغيرات الخارجية المفترضة أن تولد فيها تلك الجمل وما يجري بين أطراف العملية الخطابية، فهو وجه سيبويه معنى كل وجه إعرابي اعتماداً على مقامه الذي قيل فيه؛ فلتلك كان هذا الأمر مجالاً من مجالات تطبيق سياق الحال عند سيبويه فقد نجده يفسر الأوجه الإعرابية المتعاقبة على الكلمة نفسها في الجملة معتمداً على عناصر سياق الحال فيجعل كل وجه يعبر عن

(١) الأصول في النحو ١ / ١٤٨

(٢) النكت ١ / ٢١٦

موقف معين مختلف عن الوجه الآخر تبعاً لقصد المتكلم وفائدة المحاطب فلرفع معنى يختلف عن معنى النصب عندما يتعاقبان على الكلمة نفسها ومن الأمثلة على ذلك وجهها رفع الفعل ونصبه بعد (حتى، وإن) فهي جملة حتى، يكون معنى الرفع ومعنى النصب تبعاً لما يقصده المتكلم ولا يمكن تفسير الجملة إلا من خلاله فهي جملة سرت حتى أدخلها يقرر سببويه أن في فعلها وجهين: الرفع والنصب ولكل من هذين الوجهين يجعل سببويه تفسيرين له مراعيين قصد المتكلم^(١) وكذلك وجهها الرفع والنصب بعد (إن) ^(٢) ومن ذلك أيضاً قول للقاتل: له علمٌ علمٌ للفقهاء، قال سببويه: ((لم ترد أن تحبر بأنك مررت برجل في حال تعلم ولا تفهم ولكنك أردت تنكر الرجل بفصل فيه وأن تجعل ذلك خصلة قد استكملها كقولك له حسب حسب الصالحين لأن هذه الأشياء وما يقسها صارت تحلية عند الناس وعلامته، وعلى هذا الوجه رفع الصوت، وإن شئت نصبت فقلت له علمٌ علمٌ للفقهاء كأنك مررت به في حال تعلم وتفهم وكأنه لم يستكمل أن يقال له عالم))^(٣)

فالنصب يبين موقفاً يمر به المتكلم على المعنى وهو يتعلم ويتفهم ولما يصح عالماً أما الرفع فالموقف يتغير إذ الشخص فيه قد استكمل طلبه للعلم فأصبح عالماً. ومن ذلك تناوب الخبر والحال على الكلمة الواحدة في الجملة نفسها فيكون لكل منهما موقف تستعمل فيه وذلك في نحو ما أورده سببويه في جملة: هذا الرجل مطلق، رفع، وهذا الرجل مطلقاً، نصباً، إذ قال: ((وأما الرفع فقولك هذا الرجل مطلق فالرجل صفة لهذا وهما بمنزلة اسم واحد كأنك قلت هذا مطلق. . . ولما النصب فقولك هذا الرجل مطلقاً جعلت الرجل مبدئاً على هذا وجعلت الخبر حالاً له قد صار فيها، فصار كقولك هذا عبد الله مطلقاً، وإنما يريد في هذا الموصع أن

() يُنظر . الكتاب ١٧/٢ - ١٨

(١) يُنظر الكتاب ١٦/٣

(٢) الكتاب ٣٦١/١ - ٣٦٢

يذكر المحاطب برجل قد عرفه قبل ذلك، وهو في الرفع لا يريد أن يذكره بأحد وإنما أشار فقال: هذا مطلق))^(١).

(٥) أساليب الكلام

الأسلوب هو طريقة التعبير التي يسعى المتكلم إليها فهو يتقن الكلمات الفصيحة الدقيقة المعنى المنسجمة والأحريات حتى تسلم العبارة من الشطط المؤدي إلى الحلل؛ فكلما جمعت العبارة بين جمال الأسلوب ووضوح التفكير كانت إلى الكمال أقرب فهو صورة ذهنية يسجها للمتكلم ويجهده نفسه في بدائها بالتعبير عما حال في خاطره وأرد نقلها إلى سامعه^(٢).

وتختلف هذه الأساليب فيما بينها. فاختلاف لأساليب وأفانين التعبير مسخرة لأمانة عن المعنى وتقديمه إلى السامع في أحسن صورة من اللفظ^(٣) فالتنوع في أنماط التعبير تابع من تنوع العايات المشوذة منها ((فقد دعت الحاجة إلى أن يتنوع المتكلم الجمل تبعاً لتنوع دواعي الكلام ولذلك كان لكل داع أسلوب معين يعبر عنه، فلاتيات أسلوب، وللنفي أسلوب آخر وللطلب أسلوب ثالث معايير وللشرط أسلوب يختلف عن الأساليب للمباقة فحاجة المتكلم تكمن في رغبته في إيصال المعاني وأفكار التي يعبر عنها بأساليب مختلفة بهذه اللغة التي تتباين في أساليبها لكنها تشترك في المعاني الذهنية للمكتوبة))^(٤).

ولما كان كتاب سيوييه كتاباً يبحث في التقعيد النحوي والنوعي خدمة للمعاني فقد كان يصنع القواعد على أساس المشافهة المدققة من متكلم ومحاطب يتحاوران فجدده يبحث في أساليب الكلام ويقصر دلالاتها اعتماداً على سياق الحال ومقاماتها

(١) الكتب ٨٦/٢ ٨٧

(٢) يُنظر مراعاة المحاطب في النحو العربي: ٢١٩

(٣) ينظر التفكير البلاغي عند العرب ٥٦٩.

(٤) الأساليب الإنشائية في النحو العربي، عبد السلام محمد هارون ١٢ - ١٤

التي تُولد فيها بين منشئها ومتلقيها كأسلوب النداء وأسلوب التوكيد وأسلوب الأسر وأسلوب الاستعظام كقوله في كم الاستفهامية: ((وإذا قال لك رجل: كم لك، فقد سألَكَ عن عدد؛ لأن كم إنما هي مسألة عن عدد ههنا فعلى المجيب أن يقول عشرون أو ما شاء مما هو أسماء لعدد، فإذا قال لك كم لك درهمان أو كم درهمان لك؟ فعصر ما يسأل عنه قلت عشرون درهماً، فعملت (كم) في الدرهم عمل العشرين في الدرهم، ولك صيغة على (كم))^(١)

وقوله في أسلوب النداء ((إن أول الكلام أبدأ النداء، إلا أن تدعه استعلاءً بإقبال المُخاطب عليك، فهو أول كل كلام لك به تعطف المكم علىكَ))^(٢) فاعتماد سبويه على عنصر سياق الحال وأصبح فهو يجعل مقام الأسلوب موجهها للمعنى المقصود.

ويربط سبويه أساليب العرب في كلامها بمحيط الاستعمال اللغوي أحداً بحسبانه العلاقة التوافقية بين المتكلم والمُخاطب، فافداً إلى تفسير أغراض المتكلمين تجاه المخاطب للوصول إلى قاعدة نحوية وصحة حالية من العموص، إذ يقول سبويه في أسلوب الاستثناء معصراً الإصمار في قول المتكلم: ما أتاني الفوم ليس ريداً، واتوبي لا يكون ريداً ((كأنه حين قال أتوبي صار المخاطب عنده قد وقع في حله أن بعض الآتين ريد حتى كأنه قال بعضهم زيد، وكأنه قال: ليس بعضهم ريداً، وترك إظهار (بعض) استعلاءً))^(٣)

(١) الكتاب ١٥٢/٢

(٢) الكتاب ٢٠٨/٢

(٣) الكتاب ٢٤٧/٢

الفصل الثاني

سياق الحال في

الحرفوعات والنواسخ

الفصل الثاني

سياق الحال في المرفوعات والنواسخ

١. حذف المبتدأ جوازا،

قد يستعني المتكلم عن ذكر المبتدأ، ويحذفه من الكلام إذا دلته القرائن عليه لا تدعوه الحاجة إلى أن يدوع في كلامه تبعاً لتتوع دواعي الكلام ومقتضيات الأحوال له يلزم أن يحذف أو يصيب أو يكرّر تبعاً للمقام الذي هو فيه.

والمبتدأ والخبر ركنان أساسيان في الجملة العربية يتم بهما المعنى وتتحقق فائدة بحسب المكوث عليهما، ولكن قد يستعني المتكلم عن أحدهما بقرينة حال أو مقام اعتماداً على فهم السامع لمراده، إذ قال ابن يعيش: ((اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما، فالمبتدأ معتمد الفائدة والخبر محلها، فلا تدّ منهما إلا أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالة تُعني عن السطوق بأحدهما فيحذف لدالتها عليه لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز أن لا تأتي به ويكون مراداً وحكماً وتقديراً^(١))).

فهذه قاعدة عامة تنطبق على العناصر المكونة للجملة سواء أكانت الجملة اسمية أم فعلية، وسواء أكان العنصر المحذوف مبتدأ أم خبراً أم مفعولاً به أم غير ذلك، أي أن هناك مستويين أحدهما مطوق والآخر غير مطوق، ولكن غير المطوق ينحكم بالمطوق ويوجه تفسيره لأنه مراد حكماً وتقديراً، ولأن المفعول على فهم المعنى الذي يؤتى بالألفاظ من أجل التعبير عنه، فإذا فهم المعنى من غير السطوق ببعض الألفاظ، فللمتكلم الخيار في أن يحذف هذا اللفظ أو يذكره ما دام هناك

(١) شرح المعصم ١/١٨٢.

دليل لفظي أو جالي في الكلام وما يلائمه، أي إذا أحس المتكلم أن المحذوف جزء من المعنى كأنما يطق به.^(١)

وكان لسببونه فصل السبق في تبين العلاقة بين محيط الأحداث اللغوية وملابساتها الخارجية وهيأة النمط التركيبي لجملة المبتدأ والخبر، فقد أدرك ذلك في مسألة حذف المبتدأ وذكر خبره، إذ قال: ((هذا باب يكون المبتدأ فيه مصمراً ويكون المبني عليه مطهراً. وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي كأنك قلت ذاك عبد الله أو هذا عبد الله، أو سمعت صوتاً فعرفت صاحب الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت ربي، أو مسمت جسداً أو شممت ريحاً فقلت: ريحاً أو الممك، أو دقت طعاماً فقلت: العسل. ولو حدثت عن شمائل رجل فصار آية لك على معرفته فقلت: عبد الله كأن رجلاً قال: مررت برجل راحم للمساكين بارئاً بالله فقلت: فلان والله))^(٢)

ولاشك في أن هذا النص قريب من نوعه، لكونه النص الوحيد الذي يشرك الحواس الإنسانية الخمس جميعاً في عملية التوصل وبدء سياق الكلام، إذ تقوم هذه الحواس بدور كبير في إنشاء بنية الكلام بعيب عنصر المحاطب الذي يشارك المتكلم في عملية التحاطب والتفاعل

وعلى نحو ما يلاحظ سيبويه أن الكلام يتألف من عنصر لغوية حالصة يلاحظ أنه قد يقوم على عناصر أخرى من العالم الخارجي يراها أو يسمعها أو شمها أو يدوقها، وتصح هذه الأشياء الواقعة في مجال خبرة الحواس هذه كأنها أجزاء في بناء اللغة تقوم مقام العناصر اللغوية الحالصة من الألفاظ^(٣). فهذه آيات دالة على أن سيبويه قد أدرك أن بين اللغة وسياقها الاجتماعي علاقة عضوية، لأن

(١) ينظر النحو والدلالة ١٣٤، للدلالة السياقية عند اللغويين ١١٢، المدخل إلى دراسة النحو

العربي ١١٣

(٢) الكتاب ١٣٠/٢

(٣) ينظر - نظرية النحو العربي - ٩٠، الدلالة والتفصيل النحوي ٤١٧

الألفاظ في هذا النص واضحة نكل على معرفة سيبويه هذه الحواس واعتقاده بغيرتها على تقريب الحال المدرك ليكون دليلاً يسوّع التصرف في بقاء التراكيب من غير حاجة إلى تقدير محذوف بل تصبح الحال كاشفة عن المعنى المقصود^(١) وقد علق الدكتور كريم حسين باصح على نص سيبويه هذا قائلاً ((و لا يحى ما في هذا النص من بيان لاستعمال هذه الحواس فهو يوضح أن المقصود هو ريد من حلال مسح يد المتكلم، أو أنامله بجسد ريد، أو وجهه من غير أعمال لحاسة الرؤية أو السماع ويستطيع المتكلم الحكم على أن الشيء الذي فاح شذاه هو (المسك) مستفيداً من حاسة الشم، كما يستطيع تمييز العمل من غيره مستعيناً بلسانه لتتوفى طعمه فإن أدرك هذه الأمور بحواسه لم تعد به حاجة إلى ذكر المبتدأ بل يكفي يذكر الخبر؛ لأن المحاطب أحاط علماً بهذه الأشياء ممّا أدركه المتكلم بحواسه واستعنى المحاطب عن ذكر المبتدأ لما أنبأته به الحالة الملموسة أو المداقة))^(٢)

ومن ذلك يمكن أن نستنتج أن النمط التركيبي للجملة قد لا يحصع إلى قاعدة نحوية ثابتة تملّي على المتكلم إخراجها على هيئة معينة، وإنما رمام الأمر في ذلك بيد المتكلم وما توفر القرائن الحالية له من جوار الاستعداد عن أحد ركني الإسناد.

٢. حذف الخبر بعد لولا:

لما كان قصد المتكلم في كل جملة يطلقها تحقيق الإفادة لمحاطبه وذلك من خلال تليع رسالته معناها المراد في ذهنه وتمامه، بصرف النظر عن الألفاظ التي تؤدي ذلك المعنى، فلم تعب عن ذهن الحويين فكرة التلارم في الحملة العربية وضرورة اقتضاء وجود ركنين أساسيين من أركانها هما المبتدأ والخبر، ووضع كل

(١) ينظر نظرية النحو العربي ٩٠، مراعاة المحاطب في الأحكام النحوية (البحث) ٢١

(٢) مراعاة المحاطب في أحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث) ٢١

و احد منهما في موضعه، لذلك حاولوا تلخيص العلل وتوضيح المعاني التي من اجلها يحذف المتكلم احد هذين للركنين.

فقد يستعني المتكلم عن ذكر بعض اجزاء الكلام اختصاراً إذ تميل العربية إلى الإيجاز والاختصار، فيعمد المتكلم إلى الاقتصار في القول عند تحقق ما يرجوه من فائدة (إذ إن كل ما هو مفهوم لدى السامع يجوز حذفه) ^(١) يقول ابن جني ((قد حدثت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه صرب من تكلف علم العيب في معرفته.)) ^(٢).

وقد عقد عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) نبأ في الحذف استهله بقوله ((هو باب دقيق المسلك لطيف المآخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر فإنك ترى به ترك الذكر، أفصح من الذكر والصمت عن الإفادة، أريد للإفادة وتجديك لفظك ما تكون إذا لم تنطق وأتم ما تكون بياناً إذا لم تبين)) ^(٣)

والحذف هنا أبلغ من الذكر فإذا كان السامع يعلم الخبر وذكره المتكلم تكون هناك إطالة في هذا الكلام والإطالة تؤدي إلى حذل في المعنى وفساد ترصنه البلاغة العربية.

فإذراك المتكلم بأن المحاطب متواصل معه في فهم الفكرة، والإحاطة بتفاصيلها أصبح مسوغاً لهذا الحذف فضلاً عن الأدلة الأخرى الموحدة في داخل البصر اللعوي، فالمحاطب يستعين بهذه القرائن ولا يكلف نفسه عناء التحمير لفهم المعنى الذي رُسم بوساطة الأدوات اللعوية التي استعان بها المتكلم فيعمد أحياناً إلى إشرارك المحاطب معه في رسم صورة الفكرة المعبر عنها. ^(٤)

(١) يُنظر - مراعاة المحاطب في النحو العربي ١٨١

(٢) التحصائص - ٣٦٣/٢

(٣) دلائل الإعجاز ١١٢

(٤) يُنظر - مراعاة المحاطب في النحو العربي: ١٨٢

وما يصوي تحت هذا حذف الحبر بعد لولا عند النحاة، فمن المعلوم أن لولا حرف امتناع لوجود تدخل على جملتين أحدهما اسمية والأخرى فعلية، تقوم بربطهم وتحقق هيهما معنى لمتدع الثاني لوجود الأول، والجملة الثانية في تركيب لولا تامة في نظر النحاة في معيارهم اللفظي، خلافاً لسبقها فإنها محترلة غير تامة لفظاً محقة لمعناها؛ لذلك قالوا بالحذف ولجأوا إلى التقدير فيها فكس المحذوف عند هم الحبر^(١)

لذلك بحثوا عن تفسير لهذا الحذف يصحح تقديرهم، فأرجع سيبويه ذلك إلى قصد المتكلم واستعماله، مفسراً إياه في صوء سياق الحال، قال سيبويه: ((هذا باب من الابتداء بصمر فيه ما يُبنى على الابتداء، وذلك قولك: لولا عبد الله لكان كذا وكذا، ألف لكان كذا وكذا حديث معلق بحديث لولا، وأما عبد الله فإنه من حديث لولا، وارتفع بالابتداء كم يرتفع بالابتداء بعد ألف الاستفهام... وكان المبنى عليه الذي في الإصمارة كان في مكان كذا كذا، فكأنه قال لولا عبد الله كان بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن هذا حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام))^(٢)

وبرى سيبويه في هذا النص بفسر الحذف بعد لولا في صوء استعمال المتكلم، لأن ما يكثر استعماله يكون معلوماً، مفهوم للقصد، لذلك يعتمد المتكلم إلى الإيجاز والاختصار لأن ((لكثرة الاستعمال أثر في التعبير، ألا ترى أنهم قالوا: يشرب والمراد: أي شيء، وقالوا: ويُلْمُهُ، وقالوا: لا لحر، فغيروا هذه الأشياء عن مقتضاها لصرب من التحريف عند كثرة الاستعمال))^(٣)

ونلاحظ أن سيبويه منذ ذلك الحين يعد كثرة الاستعمال سبباً في فقدان الكلام لما فيه من عناصر الانفعال والتأثير، فأجار الحذف ليبقى السياق مؤثراً ومعبراً،

(١) بيطر شرح المعصل ١٨٤/١ ١٨٥

(٢) الكتاب ١٢٩/٢

(٣) شرح للمعصل ٢٧٦/٤

فكثرة الاستعمال تجعل الشيء بالياً، وتذهب بالقوة الانفعالية والتأثيرية للكلمات بما كانت عليها في حالة إطلاقها، وهذا يؤكد أن اللغة اجتماعية عدد سيبويه تحصص لقوانين التعبير وتتعرض دلالاتها للنسب والاندثار نتيجة لكثرة استعمالها (١).

لذلك إن كثرة الاستعمال جزء من عناصر سياق الحال مرجعه إلى المتكلم تكسب المحاطب المعرفة بالمحذوف وتؤدي إلى التحفيز بحدف أحد عناصر الجملة لعلم المحاطب بالمحذوف، وذلك لكثرة جريان الاستعمال اللعوي بذلك التركيب، مما يجعل هذه العلة جزءاً من عناصر سياق الحال (٢).

وكثرة الاستعمال في تركيب لولا موزعت للمتكلم للحدف، ويبدو أن سيبويه قصد بكثرة الاستعمال أنه صار معلوماً مع لولا لأنها دالة على امتناع لوجود، والمدلول على امتناعه هو الجواب والمدلول على وجوده هو المبتدأ، فصحح الحدف لتعيين المحذوف، ففي قولهم: ((لولا عليّ لهلك عمر)) لم يشك في أن المراد وجود الإمام علي (عليه السلام) مع من هلك عمر (عليه السلام) لذلك كان للحدف واجباً إذا كان الخبر كواب مطلقاً أي يمكن فيه تعيين المحذوف، ومع إذا كان كواب حاصلاً لا دليل فيه على الخبر المحذوف بل أنه واجب ذكره (٣).

وكان سيبويه أحياناً ينظر إلى اللغة بوصفها ظاهرة اجتماعية تُفسر في ضوء محيطها وملايساتها ولا يمكن عزلها عن ذلك أو تفسيرها بعيداً عنه، لأنه كان يتعامل مع اللغة المطبوعة ويعالجها بعد أخذها من أفواه مستعملها، غير أن البحويين بعده قد أبحروا بالبحر بعيداً عن شواطئ استعماله على هدي صيغتهم اللفظية، فقد ذهب الكسائي إلى أن الاسم الواقع بعد لولا مرفوع بفعل بعدها تقديره لولا ووجد ريد، أو نحو، وذهب الفراء إلى أن الواقع بعد لولا ليس مبتدأ، بل

(١) يُنظر: الدلالة السياقية عدد اللعويين ١٠٨

(٢) يُنظر: الدلالة والتعريف للبحوي ٤٢٦

(٣) يُنظر: شرح المفصل ١٨٥، ١، شرح التسهيل، ابن مالك ٢٦٦، ١، شرح الكافية للرصبي

مرفوع بها لاستعانة بها، كما يرتفع بالفعل الفاعل، وذهب جماعة إلى أنه مرفوع
بـ(لو لا)، لسيايتها مندب فعل تقديره: لو لم يوجد، أو لو لم يحضر^(١).

وهي الحقيقة أن هذه تفسيرات تتأى باللغة عن غايتها واستعمالها، وتحمل
البصوص ما لا تحتمله من تفسيرات وتأويلات، للعرض منها توافق وطائف
العوامل مع معصولاتها مما لا يقصده المتكلم أبداً.

٣. التناوب بين الخبر والحال:

قد تكون الكلمة الواحدة في الجملة نفسها محتملة لأكثر من وجه إعرابي
فختلف دلالة تلك الجملة تبعاً لاختلاف الأوجه الإعرابية، وفي ذلك نجد سيبويه
يفسر معنى كل وجه من تلك الأوجه ما يترتب عليه اختلاف المواقف التي تقال فيها
الجملة، فيعتمد على الظروف الخارجية المفترضة أن تولد فيها تلك الجمل وما
يجري بين أطراف العملية الحطائية، والعلاقة بين المتكلم والمُحاطب، فكل وجه
إعرابي يصلح لموقف معين من دور آخر، ومن ذلك تناوب الخبر والحال على
الكلمة الواحدة في الجملة نفسها فيكون لكل منهما موقف تستعمل فيه وذلك في نحو
ما أورده سيبويه في جملة: هذا الرجل مطلق، رفعا، وهذا الرجل مطلقا، نصبا، إذ
قال: ((وأما الرفع فقوله: هذا الرجل مطلق فالرجل صفة لهذا وهما بمنزلة اسم
واحد كأنك قلت: هذا مطلق... وأما النصب فقوله: هذا الرجل مطلقا جعلت الرجل
مبياً على هذا وجعلت الخبر حالاً له قد صار فيها، فصار كقولك: هذا عبد الله
مطلقاً، وبما يريد في هذا الموضع أن يذكر المحاطب برجل قد عرفه قبل ذلك،
وهو في الرفع لا يريد أن يذكره بأحد وبما أشير فقال هذا مطلقاً))^(٢)

وواضح من خلال هذا النص مراعاة سيبويه للجانب الاجتماعي أو ما يُسمى
بالأفكار السياقية المتبادلة، بين المتكلم والمُحاطب المنتمين إلى بيئة اجتماعية.

(١) يُنظر: همع الهوامع، السيوطي ٣٣٨/١

(٢) الكتب ٨٦/٢ ٨٧

واحدة، يوقف عند كل وجه إعرابي يترتب عليه موقف معين، ثم يحلّل ذلك أحداً المعطيات الحالية والاجتماعية بين المتكلم والمُحاطب بالحسبان (١).

فكلمة (منطلق) بالرفع تكون دلالة جملتها خبرية، ويكون قصد متكلمها لإخبار عن الانطلاق لا عن الرجل، لأنه يريد أن يُعلم المُحاطب بانطلاق هذا الرجل، أما نصب (منطلق) فيكون على الحالية، وبذلك يختلف قصد للمتكلم، لأنه يريد أن يذكر مُحاطبه من عرفة لأنهما مستويين في ذلك، والذي يدل على ذلك النصب على الحالية إلا أن صاحب الحال لا يكون إلا معرفة عند انتهاء مسوّع تكثيره.

وسيبيويه بذلك يكون قد رسم مسهجاً للنحاة بعده في بحث مسائل اختلاف الأوجه الإعرابية على وفق العلاقة بين المتكلم والمُحاطب والموقف الملابس للحديث، فما جاء على نحو ذلك تفسير الزجاج (ت ٣١١هـ) النصب في قوله تعالى: ﴿هَذَا بَعَثَ اللَّهُ نُوحًا﴾ (هود ٥٠ من الآية ٧٢) فقد قال: ((شَيْحاً) منصوب على الحال . وذلك أنك إذا قلت: هذا ريد قائماً، فإن كنت تقصد أن تحبر من لا يعرف ريداً أنه ريد، لم يجز أن تقول: هذا ريد قائم، لأنه لا يكون ريداً ما دام قائماً، فإذا رآه عن القيام فليس بريد، وإنما تقول للذي يعرف ريداً: هذا ريد قائم، فيعمل في الحال للتنبيه، والمعنى انتبه لريد في حال قيامه، أو أشير لك إلى ريد في حال قيامه، لأنه هذه إشارة إلى ما حصر)) (٢).

وما يدل على صحة تفسير سيبويه للنصب على الحالية بتذكير المُحاطب وتنبيهه، أن روضة سي الله إبراهيم (٣) عندما قالت ﴿هَذَا بَعَثَ اللَّهُ نُوحًا﴾ لم ترد

(١) يُنظر - نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية، مصطفى حميدة ٦٩، ١٠٣.

القاعدة النحوية، تحليل ونقد، د. محمود حسن الجاسم ١١٣.

(٢) معاني الزجاج ٥٢/٣، ويُنظر مجمع البيان، للطبرسي ٢٧١/٥.

أن تحرر صيغهم عن بعلها لأنهم جهلوه إذ إنهم يعرفونه، وإنما أردت أن تنبيههم إلى شيوحتة^(١).

٤. فائدة ضمير الفصل،

تقع بين عصري الجملة الاسمية المبتدأ والخبر - صيغة ضمير الرفع المفصل، سواء أكانت الجملة الاسمية غير منسوجة أم منسوجة، وهذه الصيغة يسميها المصريون ضمير الفصل، ويسميها الكوفيون عماداً ودعمة.^(٢)

وقد اشترط النحاة لدخوله في الكلام أن يكون من الصمائر المفصلة المرفوعة مطابقاً لما قبله في العدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث) والشخص (التكلم والعيبة) وأن يكون بين المبتدأ وخبره أو ما هو داخل على المبتدأ وخبره من الأفعال والحروف نحو كان وأحوالها وطر وأحوالها وأن وأحوالها، وأن يكون ما قبله معرفة وما بعده معرفة بالالف واللام أو ما أشبههما.^(٣)

وقد جاء منه في القرآن الكريم في مواضع عدة، نحو قوله تعالى ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (الأعراف: من الآية ١٥٧) وقوله تعالى: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ (البقرة من الآية ٢٥٤) وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ (الرحمن من الآية ٧٦) فلا بد من وجود فائدة تقع وهذا الضمير خلاف ما لم يكن واقعاً في الكلام، إذ إن المتكلم عندما يقول: ريد هو العاقل، يختلف عن قوله ريد العاقل، لا إن وراء كل منهما قصد وغاية يؤديها كل منهما.

ويبين سيديوي تلك الفائدة بقلأ عن أستاذه الحليل، الذي أدرك اجتماعية الالة وضرورة ربطها بمحيط استعمالها وتفسير ظواهرها على أساس ذلك، وهذا ما

(١) بنظر مجمع البيان ٢٧٢/٥٠

(٢) بنظر الكتاب ٣٨٩/٢، المقتضب ١٠٤/٤، لأصول في النحو ١٢٥/٢، شرح المفصل

٥٩/٣

(٣) بنظر شرح المفصل ٥٩/٣، مغني اللبيب ٦٤٣/٢ ٦٤٤

انتهجه تلميذه بعده، فعائدة صمير الفصل يُرجعها الحليل وتلميذه سيوييه إلى
المُحاطب لأن المتكلم يبتغي وصول رسالته إلى المتلقي بوصوح بعيدة عن اللبس
والإيهام إذ ينقل سيوييه عن الحليل قائلاً: ((هذه باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا
و نحن وأخوانهم فصلاً، اعلم أنهم لا يكر فصلًا إلا في الفعل ولا يكر كذلك إلا في
كل فعل الاسم بعده بمرلته في حال الابتداء واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في
الابتداء. فجار هذه في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمرلتها في الابتداء إعلماً
بأنه قد فصل الاسم وأنه فيما ينتظر المحدث ويتوقعه منه ممّا لا يُدّ له من أن يذكره
للمحدث لأنك إذا ابتدأت الاسم فلما تنتدنه لما بعده فإذا ابتدأت فقد وجب عليك
منكور بعد المبتدأ لا يُدّ منه وإلا قسد الكلام ولم يسع لك فكانه نكر هو ليستقل
المحدث أن ما بعد الاسم ما يخرجه مما وجب عليه وأن ما بعد الاسم ليس منه هذه
تفسير الحليل رحمه الله)) (١)

والاعتماد على المُحاطب يظهر في هذه النص بجلاء من خلال عبارة
(المحدث) إذ هو الأساس في تقرير الإتيان بصمير الفصل في الكلام؛ ليريل التوهم
من دهن المُحاطب، ولا يتركه ينتظر ويترقب الحبر، لأن عم إيراد للصمير يذهب
عليه أن الاسم المذكور بعد المبتدأ صفة أو تابع له محتاج إلى حبر يسد إليه فيؤني
بهذا الصمير ليس أن ما بعد المبتدأ حبر ليس صفة، لسلك سمي فصلاً، إذ يقول
الأعلم ((اعلم أن أصل دخول الفصل يبدل للمحاطب المحدث بأن الاسم قد تمّ ولم
يبق منه نعت ولا بدل، ولا شيء من تمامه، وإن الذي بقي من الكلام هو ما يلزم
المتكلم أن يأتي به وهو الحبر)) (٢)

ينصح من ذلك أن المتكلم إنم يأتي بصمير الفصل ليكون قريبة لفظية تؤمن
اللبس مع المحاطب، لأن قصد المتكلم وصول كلامه بوصوح وفهمه تحقيقاً لعرصه.

(١) الكتاب ٢ / ٣٨٩

(٢) النك ٣٥٠

واتضح لنا أيضا أن كل ما قاله النحويون - بدءاً بالخليل وتلميذه سيديويه ومن جاء بعدهما - في فائدة صمير الفصل، إنما محوره الأماص المُحاطب، فقد أورد النحويون الآخرون بعد سيديويه عللاً أحرر لفائدة صمير الفصل، لكن مرجعها تفسير الخليل، إذ يقول الرصبي: ((قال المتأخرون، إنما سمي فصلاً؛ لأنه فصل به بين كون ما بعده نعتاً وكونه حبراً، لأنك إذا قلت: ريدُ القائمُ، جارٍ أن يتوهم السامع كون القائم صفة، فينتظر الحبر، فجئت بالفصل، ليتعين كونه حبراً لا صفة))^(١)

وهذا القول وإن كان يراعي المُحاطب في الفائدة إلا أنه مشتق من قول الخليل وسيديويه ومأل المعنيين إلى شيء واحد بل إن الأول أرجح وأحسن.^(٢)

وقال قسم من النصريين: ((إنما أتى به ليؤدس أن الحبر معرفة، أو ما يقوم مقامها))^(٣) أما الكوفيون فقد حالفوا النصريين في علة المجيء بصمير الفصل، بل حتى في تسميته فهو يسمى (عماداً) عند الفراء وأكثرهم، وعصمهم بسميه (دعامه)^(٤) وفائدته عندهم هي أنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الحبر بعده^(٥). وقال الفراء: ((أدخلوا العماد ليعرفوا بين الفعل والنعت لأنك لو قلت: ريد العاقل لأشبه النعت، وهذا قلت. هو العاقل قطعت هو عن توهم النعت))^(٦) وبذلك يكون الفراء متابعاً للنصريين.

فكل هذه الأقوال مع اختلاف المصطلح سواء أكان فصلاً أم عماداً أم دعامه إنما العناية الأساسية فيها مراعاة المُحاطب إذ لو لاه لما جيء بهذا الصمير، لذلك إن أغلب الظن أن الفائدة من الإتيان بهذا الصمير هي دفع توهم المُحاطب ولما

(١) شرح الكافية ٦٣/٢

(٢) ينظر المصدر نفسه والصفحة

(٣) النكت ٣٥٠

(٤) ينظر معاني الفراء ٣٧/٣، رتشاف الصرب ٤٨٩/١

(٥) ينظر الإنصاف ٧٠٦-٧٠٧، شرح المفصل ٥٩/٣

(٦) معاني الفراء ٣٧/٣، الأصول في النحو ١٢٥/٢.

الليس؛ لأن صمير الفصل قريبة لفظية تنوع توهم السامع كون الخبر صفة أو تائعا، وإن القول بأن صمير الفصل يفصل بين الخبر والتابع، أو الدلالة على كون الاسم أو المبتدأ تائعا واحتياجه إلى ما بعده ما يتممه. أولى من القول بأنه يؤدى بأن الخبر معرفة أو القول بأنه يعتمد الاسم ويقويه، والذي يدل على ذلك هو اشتراطهم في ما بعده أن يكون معرفة أو ما يقاربها؛ لأن الخبر المعرفة يلتبس بالصفة، ولو كان بكرة لم حدث هذا الالتباس؛ لأن التابع على متنوعه في تعريفه وتنكيره، وكذلك لا حاجة لـ صمير الفصل عند قيام قريبة يؤمن بها التباس الخبر بالصفة كالعلامة الإعرابية، وذلك عند تحالف العلامة الإعرابية في الجرائز، أو عندما يكون المبتدأ صميرا، إذ إن الخبر لا يلتبس بالمتبع وهذه الحالة، فلا يبعث الصمير مطلقاً، لذلك جعل النحاة دخول صمير الفصل في هذه المواضع من باب للتوسع، يقول الرصبي: ((ثم أن اتسع في الفصل، فادخل حيث لا لبس بدونه أيضاً وذلك عند تحالف المنسدا والخبر في الإعراب، نحو: كس ريذ هو القائم، وما ريذ هو القائم، وإن ريذا هو القائم، وعند كون المبتدأ صميرا، نحو: «أني أنا العفور الرحيم»^(١) وعند كون الخبر ذا لام لا يصلح لوصفية المبتدأ، كقولك اليس النسيحة))^(٢) وربما يكون الليس قائما في الأمثلة التي أوردها الرصبي ما عدا الآية، لأن اسم إن فيها صمير، وذلك عند الوقف على الأمثلة الأخرى، والوقف على المعرف بأن يكون بالسكون فتصحى هـ العلامة الإعرابية، وبذلك يطل الليس الذي يرفعه الفصل محتملاً، ولم المثل الأخير (الدين النسيحة) فعند انعدام الفصل يحتمل للبدلية^(٣)

(١) الحجر من الآية ٤٩

(٢) شرح الكافية للرصبي ٦٥/٣

(٣) يُنظر . بناء الجملة العربية، د محمد حماسة ١٢١

٥. رفع الاسم المشغول عنه قبل الطلب والاستفهام:

لأسم المشغول عنه يتأرجح بين حالتين إعرابتين هم: الرفع والنصب، والرفع كما قرّر النحاة بالابتداء والجملة بعده الخبر، وجاز رفعه؛ لاشتغال الفعل عنه بصميره وهو الهاء في نحو: 'ريد صرته'.^(١) وقد أكد ذلك سيدييه فقد جعل الفعل بمرلة مطلق في قولك: ريد مطلق، أي خبر^(٢)

أم النصب نحو: ريداً صرته، فإنه على بصمار فعل يفسره الفعل المذكور والتفسير: صرت ريداً صرته، إلا أنهم لا يظهرون الفعل ههنا للاستعانة بتفسيره نفعاً للرأي النصري.^(٣) أو أنه منصوب بالفعل الواقع على الصمير، وذلك لأن المكى هو الأول في المعنى فيسعي أن يكون منصوباً به على رأي الكوفيين^(٤) وتبعاً لذلك وقع الاسم للمشغول على حالات خمس بين الوجوب والجواز والترجيح^(٥).

لكن النحاة لم يفرقوا بين معاني هذه الحالات التي يقع عليها الاسم، بل بطروا إليها بمقياس الصيغة الإعرابية فحسب، حتى تساوى لديهم الرفع والنصب، ولم يكن عندهم فرق بينهما في نحو قولنا: محمد أكرمه، ومحمد أكرمه، على الرغم من أن لكل وجه إعرابي معنى لا يؤديه الوجه الآخر، فمعنى النصب غير معنى الرفع، فإن أردت معنى معيماً وجب عليك أن تقول تعبيراً معيماً.^(٦)

وهذا أدرك ذلك الدكتور فاضل السمرائي فقال: ((كان من المأمول أن يقول النحاة ورد عن العرب قولهم محمد أكرمه، وهو معنى كذا، ومحمد أكرمه،

(١) ينظر شرح المفصل ٢٢٢، ٢

(٢) ينظر الكتاب ٨١/١

(٣) ينظر الكتاب ٨١/١، الإنصاف ٨٢/١

(٤) ينظر الإنصاف ٨٢، ١، شرح المفصل: ٣٢٣/٢

(٥) ينظر شرح بين عيل ٥٢٠/١

(٦) ينظر معاني النحو ١١١/٢

وهو بمعنى كده، فإن أردت المعنى للعلائي تعيين الرفع، وإن أردت المعنى الآخر
تعيين للنصب)) (١).

ولعل ما أراد السامرائي من النجاة أن يقولوه لا يتحقق إلا من خلال الربط
بين هذه الأساليب ومقتضيات أحوالها ومقاماتها، ولم يعمل عن ذلك سيويه وأدركه
فجعل المخاطب الأساس في تعيين أحد الوجهين؛ لأن لكل وجه مقتضى حال ومقام
وبجد ذلك واضحاً عند حديث سيويه عن جوار رفع الاسم ونصبه قبل الفعل
الطلبى أو أدوات الاستفهام في نحو ريداً لصربته، وريدتاً لصربته، وريدتكم مرة
رأيتته. إذ يقول. ((الأمر والنهي يختار فيهما النصب في الاسم الذي ينشئ عليه الفعل
وينشئ على الفعل كما اختير ذلك في باب الاستفهام؛ لأن الأمر والنهي إنما هما
للفعل. لأنهما لا يقعان إلا بالفعل مطهراً أو مضمراً... وقد يكون في الأمر والنهي
أن ينشئ الفعل على الاسم وذلك قولك عدت الله اصبرته ابتداءً عبيد الله فروعته
بالابتداء ونشئت للمخاطب له لتعرفه باسمه ثم نشئت الفعل عليه كما فعلت ذلك في
الحبر)) (٢) وقال ذلك أيضاً عن الاستفهام: ((هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه
رفعاً لأنك تبتدئه لتنبه المخاطب ثم تستفهم بعد ذلك، وذلك قولك ريدتكم مرة رأيتته
وعدت الله هل لقيتته...)) (٣).

فرفع الاسم مختلف عن نصبه عند سيويه، لأن الرفع لتنبه المخاطب له،
وتعريفه به وجعله مدار الاهتمام؛ لأن الطرف المستقبل للحديث تنبيه حالته بين
الإقبال والإنصات ومن الصدود عن الباش، مما يجعل المتكلم يتنبه إلى هذه الأحوال
التي تطرأ على المخاطب، فيصوغ عبارته على وفق تلك الحال من الإقبال أو
الإنصات، فيختار من الألفاظ والنزكيات ما يجذب انتباه مخاطبه وينبهه له.

(١) معاني النحو ١١١/٢.

(٢) الكتب ١٣٧/١-١٣٨.

(٣) الكتب ١٢٧/١.

وقد تبين لد من خلال الكتاب أن مسألة (تنبيه المُحاطب) تكاد تشكل ظاهرة
عند سيبويه، وأن هناك علاقة كبيرة بين تنبيه المُحاطب وبين الرفع، والتقديم،
والإشارة^(١)، والنداء^(٢).

والعلاقة واضحة بين التنبيه والرفع والتقديم عند سيبويه، والمُحاطب هو
الموجه أيضاً للمتكلم في هذا الأمر، لأن التنبيه إعلام ما في ضمير المتكلم
للمحاطب و ((في اللغة هو الدلالة عما عمل عنه المُحاطب وفي الاصطلاح ما يفهم
من مجمل ما نسي تأمل، إعلاماً بما في ضمير المتكلم للمحاطب))^(٣).

وجرياً على ما بهجه سيبويه هنا فقد أدرك عبد القاهر الجرجاني تلك العلاقة
القائمة بين التنبيه والرفع والتقديم كما بيدها سيبويه، إذ يقول الجرجاني: ((وهذا الذي
ذكرت من أن تقديم ذكر المحدث عنه يعيد التنبيه له. . وإلا كان كذلك، فإذا قلت
عبد الله، فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه، فإذا جئت بالحديث فقلت
مثلاً قام، أو قلت خرج، أو قلت قدم، فقد علم ما جئت به، وقد وطأت له وقسمت
الإعلام فيه، فدخل على القلب دخول المأنوس به، وقبله قبول المنهني له المطمئن
إليه، وذلك لا محالة أشد لشوته وأقوى للشبهة وأوسع للشك وأدحل في التحقيق،
وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بعنة مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة
له لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام))^(٤).

وهذا ما صار عليه ابن الرملكاني تبعاً لسيبويه بقوله: ((وإذا قلت عبد الله، فقد
أشعرت السامع بأنك قد أردت الحديث عنه، فإذا ذكرت الحديث بعده قلت: قام، أو
قدم، أو نحو ذلك كنت ذاكر له بعد أن تأنس به فبقوله للقلب قبول المطمئن إليه،

(١) يُنظر: الكتاب ٣٥٥/٢، ٧٨/٢

(٢) يُنظر: الكتاب ٢٢٩/٢، ٢٣١/٢، ٢٣٢

(٣) التعريفات، الشريف الجرجاني ٥٤

(٤) دلائل الإعجاز، ١٥٣

وذلك أشد في الثبوت وأقوى للشك، إذ لا يحى عليك أن إعلامك بالشيء فعلاً عن
تقدم التنبيه، ليس كإعلامك به بعد تقدم للتنبيه عليه)) (١).

وهذا الذي شرّعه سيدييه قد ملكه المحدثون كما ملكه القدماء فجعلوا
مساببات القول ومقامات الحديث أسامياً بفرقون بها بين معاني الإعراب، فقد ذهب
النكتور مهدي المحرومي إلى أن معنى الرفع غير معنى النصب في حالات الاسم
المشعول إذ يقول: ((و يرى أنه إذا قصد بريد أن يكون مسنداً إليه فلا بُدَّ من
رفعه. وإذا قصد بريد أن يقدم للاهتمام به فقد وجب نصبه؛ لأنه ما يزال مفعولاً
تلفعل الطاهر وإن قدم للاهتمام به، أو اتصل الفعل بصميره)) (٢).

ومعنى الرفع على رأيه لا يختلف عما قاله سيدييه في جعله مسنداً إليه، أما
النصب فمتأت من موافقته للمذهب الكوفي في انتصاب الاسم المتقدم بالفعل المتأخر
نفسه وإن اتصل عنه بصميره لكونهما — أي الاسم والصمير — واحداً (٣).

وفرق النكتور فاصل السامراتي بين معنى الرفع ومعنى النصب، إذ يرى أن
معنى رفع الاسم هو جعله متحدثاً عنه، وفي النصب يكون المتحدث عنه المتكلم لا
الاسم المنقسم، فالفرق بين قولنا: محمداً أكرمته، ومحمداً أكرمته، أنك في الأخيرة
جعلت مدار الحديث محمداً، وجعلت إخبارك عنه وهو مدار الاهتمام، أما الأولى
فقد قدمت فيها محمداً للاهتمام، فقدمته لتحدث عنه بدرجة أقل من العمدة لأن
الإخبار عن المتكلم، ولكن قد يقتضي السياق أن نحصل محمداً بحديث، أي أن تقديم
المصوب هو للحديث عنه بدرجة أقل من المبتدأ، لأن المبتدأ متحدث عنه، بخلاف
المشعول فإن الحديث يدور على غيره (٤)، أي أنه في الرفع يكون الحديث عن الاسم
وفي النصب يكون الحديث عن الفعل

(١) البرهان الكاشف ٢١٤، وبيطر ٠ للتبيين في علم للبيان ٩٥

(٢) في النحو العربي، بعد وتوجيه ١٧٣

(٣) بيطر المصدر نفسه والصفحة

(٤) بيطر معاني النحو ١١٣/٢ ١١٤.

٦. إعمال الثاني من الضعفين المتنازعين:

قد يعتمد المتكلم في بعض الأحيان إلى صرب من الأسلوب في الكلام تعبيراً عن أفعاله فيسند فعلين إلى اسم واحد، وهذا الفعل قد يطلب هذا الاسم فاعلاً أو مفعولاً، وقد يطلبه أحدهم فاعلاً ويطلبه الآخر مفعولاً أو على العكس من ذلك، كما في نحو قام وقعد ريد، ورأيت وصربت ريداً، وصربت وصرت ريد، صرتي وصربت ريداً.

ولم يفعل عن ذلك النحاة إذ وجدوه وارداً في الكلام العربي، فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى ﴿آتُونِي أَقْرَعٌ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾ (الكهف: من الآية ٩٦) وقوله تعالى ﴿هَٰؤُلَاءِ أَقْرَأُ أَوْ كِتَابِيَّةٍ﴾ (الحاقة: من الآية ١٩) وجاء في الحديث: ((وطلع وترك من يعجرك)) وقد ورد في الشعر أيضاً إذ قال الفرزدق^(١)

ولكن نصفاً لو سببت وسببت
بتو عند شمس من مناف وهاشم

وغير ذلك.^(٢)

وقد تناول النحاة هذا التركيب ابتداءً بـسيبويه إذ بحثه في باب: ((باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك))^(٣) وسماه النحاة فيما بعد (باب التنازع) ويسمى (باب الإعمال) عند الكوفيين^(٤).

وقد أثار هذا الباب خلافاً بين النحويين وجدلاً واسعاً نظراً إلى ما قرأوه من قواعد مبنية على أساس نظرية العمل، فوقع بينهم الخلاف في أي الفعلين أولى بالعمل في الاسم، فقال قسم منهم بأولوية إعمال الأول لسبقه، وهم الكوفيون، وقال

(١) بنصر ديوانه ٨٤٤، وينظر للكتاب ٧٧/١.

(٢) ينظر الإنصاف ٧٣/١.

(٣) انكتاب ٧٣/١.

(٤) ينظر شرح التصريح ٤٧٤/١.

قسم منهم بأولوية إعمال الثاني لقربه إلى الاسم من الأول، وهم البصريون. وجاء كل فريق من هؤلاء بما يسد مذهبهم بالنقل والقياس^(١).

ولكننا لو رجعنا إلى سيبويه لوجدناه يبحث هذه المسألة في صوء محسوط استعمالها، وقصد المتكلم ومراعاته لمخاطبه على خلاف الحويين ممن جاء بعده الذين عالجوها على أساس القياس اللفظي والمنطقي، فلم كان مذهب سيبويه إعمال الثاني من الفعلين المتنازعين فإن ذلك مبني على أساس المعنى الذي يقصده المتكلم عند مراعاة المخاطب مبتعداً عن التناقض إذ يقول سيبويه: ((ولمّا كان الذي يليه أولى لقرب جوارحه وأنه لا يفصل معنى وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع برئيه. ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب قوله عز وجل ﴿والْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ﴾^(٢) فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استعانة عنه...))^(٣)

وبذلك يعني أن إعمال الفعل الثاني أولى عند سيبويه لقرب جوارحه للاسم من الأول، ولأنه لا يعبر معنى بدا عمل في الاسم، لم الفعل الأول فإن للمخاطب قد عرف وقوعه للاسم^(٤) وهذا يتصافر السياقات اللغوية من خلال جانب القرب والمجاورة بين اللفاظ، والمقامي من خلال مراعاة المخاطب، إذ يقول المراد: ((وذلك قولك: صررت وصربي ريد، ومررت ومررتي عبد الله، وجلست وجلست إلي حواءك، وقمت وقامت إلي قومك، فهذا اللفظ هو الذي يختاره البصريون، وهو إعمال للفعل الآخر في اللفظ، ولم في المعنى فقد يعلم السامع أن الأول قد عمل كما عمل الثاني، فحذف لعلم المخاطب))^(٥).

(١) ينظر لإتصاف ٨٣/١ ٩٧م (١٣)

(٢) لأخره من الآية ٣٥

(٣) انكتاب ٧٤، ١

(٤) ينظر العمل النحوية في كتاب سيبويه ١٢٠

(٥) المعقصب ٧٢، ٤

فالقرائن الحالية والمقامية هي التي ساعدت المتكلم في حذف هذا الجراء من البناء اللعوي، لأن نكر ما يعرفه المخاطب ربما يكون فيه إسهاب لا طائل منه وإدراك المشئ لحال المتلقي هو الذي يحدد طبيعة البناء اللعوي ويقرر مقدار الكمية اللغوية المحذوفة من الكلام لذلك فأغلب الظن أن المحدد الأساس للعمل في هذا التركيب هو المتكلم لا غير، وليس الأولى أعمال الثاني أو أعمال الأول، وإنما الذي يقرر ذلك المتكلم تبعاً لما في ذهنه من فكرة يبوي التعبير عنها مراعاة المخاطب، ولذلك يرى أن المتكلم إذا قصد الحديث عن الفاعل فإنه يعمل الفعل الطالب للفاعل نحو: جاء وأكرمني ريد، فإن الحديث هنا عن الإكرام وفاعله لا عن المجيء، وإذا قصد الحديث عن المفعول فإنه يعمل الفعل الطالب له نحو: جاء وأكرمت ريدا، وصربني وصربت ريدا.

٧. إضمار فاعل كان التامة:

ذكر سيديويه نو عين لـ (كان) في باب ((الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل إلى اسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد))^(١) أحدهما كان الساقصة مما لا يستعني عن الحر.^(٢) والآخر: كان التامة التي يقتصر على الفاعل فيهما.^(٣) واستشهد للأخير بقول مقاس العائدي:

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي
إذا كان يوم ذو كواكب اشهب
أي إذا وقع.^(٤)

فـ (كان) في قول الشاعر جاءت تامة بمعنى وقع مكتوبة بفاعلها غير مفتقرة إلى خبر، مكتملة التركيب، لكن المتكلم قد يعتمد في بعض الأحيان إلى التصرف في

(١) الكتب ٤٥/١

(٢) ينظر الكتب ٤٥/١

(٣) ينظر الكتاب ٤٦/١

(٤) ينظر للكتاب ٤٧/١، شرح كتاب سيديويه بسيرافي ٣٠٢، للكتاب ٦٤

للهيئة التركيبية لجملة كس التامة فيحتزل فيها إيجاراً أو اختصاراً كما في قول الشاعر الذي سسه سيبويه لعمر و بن شاس:^(١)

بني أسد هل تعلمون بلائنا إذا كان يوماً ذا كواكب أشتعا

فحد سيبويه يربط هذا البيت بعناصره السياقية كي يقف على ما أصمر ويعمل ذلك الإصمر لأنه لا يكون دائماً اختيارياً من لدن المتكلم، وإنما يتم بناء على شروط معينة تكاد تجتمع عليها أراء النحاة ويقرها الواقع اللغوي، ولعل أهم شرط عنده للحذف وجود الدليل على المحذوف أي يكون المخاطب عالماً به، ويعمد المتكلم على بديهية السامع في فهم المحذوف^(٢).

فالشاعر في هذا البيت اقتصد في القول واحتصر مؤجراً، معتمداً على المخاطب بالجرء المحذوف من النص للعوى وقد أسهمت لفظة (يوماً) الموجودة في البيت في إعلامه بما حذف فكانت دالة على ما استعنى للمتكلم عن ذكره؛ لذلك يقول سيبويه: ((أصمر لعلم المخاطب بما يعني، وهو اليوم))^(٣)

ومن ذلك يتضح أنه على وفق العلاقة بين المتكلم والسامع نحى الألفاظ المسعملة لإبلاغ الرسالة ومن ثم تتحد صفة الكلام من حيث الإطالة والاختصار، ومعرفة السامع بالمحذوف هي التي تعين المتكلم على ذلك، فضلاً عن كفاء المخاطب لإانه حال يحمل المتكلم على أن يورد كلامه على الإيجاز، لأن مقام الذكاء يقتضي الاختصار في القول^(٤).

وهذا مما تنادي به مذهب للرس الدلالي الحديث بد ((إنه كلما كس المتلقي على علم مسبق بعحوى الخطاب، كلما كان استيعابه للدلالة أكثر، واتحد الخطاب

(١) ينظر المصادر أنفسها والصفحات

(٢) يُنظر الدلالة السياقية عند اللغويين. ١٠٢

(٣) للكتاب ٤٧، ١

(٤) ينظر للبلاغة الاصطلاحية، د عيدة عبد العزيز قليلة ٣٢

نمط الإيجار والاقتصاد، أما إذا كان المتلقي ممن لا يستوعب الخطاب إلا إذا كان كاملاً مفصلاً لا اعتدلت شئ، فإن ذلك يقتضي التسيط في بيته))^(١)

فالأرجح في ذلك أن تكون (كان) هاهنا بمعنى وقع والمحدوف فاعلها و(يوما) منصوب على الحال وأشبع حال أيضا.^(٢) بخلاف ما ذهب إليه أحد الباحثين في تقدير المحدوف اسماً لـ(كان) وقد حذف لعلم المخاطب^(٣) يدل على ذلك أنه لو كان المحدوف (اليوم) اسماً لـ(كان) لما كانت هناك فائدة للمخاطب في الإخبار عنه باليوم أو بأشبع.

وكذلك نجد سبويه في موضع آخر يجعل علم المخاطب مبرراً لإصمار وعل كان التامة، وكأنه يتحد علم للمخاطب علة مطردة ومسوّعاً لإصمار الفاعل في مثل هذا الموضع، وذلك نحو: إذا كان غداً فأتني، إذ قال: ((وهي لغة بني تميم والمعنى أنه بقي رجلاً فقال له إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأتني ولكنهم أصمروا استحقاقاً لكثرة كان في كلامهم... وإثم أصمروا ما كان يقع مظهر استحقاق ولأن المخاطب يعلم ما يعني))^(٤) وفي هذا النص نجد سبويه يفرع إلى المخاطب متحدداً من علمه أداة يستبر بها ما أصمر المتكلم من بني تميم، لأن المتكلم ههنا أصمر اعتماداً على ما بينه وبين مخاطبه من حال معلومة أعنت عن اللفظ بالمرحوم، إذ إن الإنسان يقول لمن يحاطبه في أمر يطلبه: إذا كان غداً فأتني، يريد إذا كان ما نحن عليه غداً فأتني، فكان ههنا بمعنى الحدوث، والتقدير: إذا حدث هذا الأمر غداً فأتني، فأصمر الفاعل لدلالة الحال عليه وصار تفسير الحال كتقديم الطاهر^(٥).

(١) عم للدلالة، أصوبه ومباحته، معمر عبد الجليل ١٢٥

(٢) ينظر شرح كتاب سبويه لتسيرافي ٣٠٢/١-٣٠٣

(٣) د كريم حسين ناصح، من عاة المخاطب في لأحكام النحوية في كتاب سبويه، البحث ٢٣

(٤) الكتاب ٢٢٤/١

(٥) ينظر شرح المعصل ١٥٥/١

فالمتكلم اسم نعلم مخاطبه ما يعني فائز أن يستحق في كلامه ويوثر لتصل رسالته ببسر ونؤدي معها بسهولة، فهدف المسند إليه لعل مخاطب به وهو ما نحن عليه من السلامة أو من الحال، ليكون المعنى المفهوم هو إذا لم يحدث لك مانع أو حال نعدرك في التحلف لحدوثها فالقني^(١).

٨. التعريف والتكثير بعد كان وأخواتها:

ربط النحاة ابتداءً مسيويه بين الابتداء وطاهرة التعريف والتكثير، وجعلوا المعيار الأساس لذلك هو مبدأ الإفادة الذي جعل التعريف يحتل موقع الابتداء ويُبعد التكثير عن ذلك الموقع، خشية اللبس الذي ينتج عن اجتماع التكثير والاستداء إلا إذا كان هناك ما يؤمن به اللبس فيكون مسوغاً لاجتماعهم وقد جعل النحاة ذلك قاعدة مطلقاً لكل ما ينتمى إلى الابتداء نحو كان وأخواتها وإن وأخواتها وغيرهم.

وقد جعل مسيويه ذلك صابغاً لتعيين اسم كان وحبرها في حال اختلافهم في التعريف والتكثير، ولاستناد إلى هذه الصابغ، وبحقق مبدأ الإفادة يتميز اسم كان من حبرها، وكل ذلك ملقى على عاتق العلاقة للتوصلية للعائنة بين المتكلم والمخاطب، والأخير هو الناعث للمتكلم في تحقيق الإفادة

فإذا اجتمع بعد كان ((بكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة لأنه حد الكلام لأنهما شيء واحد... بمرئتهما في الابتداء إذا قلت: عيذ الله مطلقاً، بتدئ بالأعراف ثم تنكر الحبر))^(٢) فهي جملة (كان ريداً حليماً) يكون التعريف الفصيل في تعيين الاسم والإحبر عنه لتتم الفائدة للمخاطب، إذ إن المتكلم والمخاطب يتساويان في المعرفة ويختلفان في البكرة، لذلك تكون الفائدة مبنية في الحبر بعد الابتداء بما هو معروف إذ يقول مسيويه ((فإذا قلت كان ريداً فقد ابتدأت بما هو

(١) ينظر شرح كتاب مسيويه لتفسيره في ١/١١٨، للكتاب ١٤٥

(٢) الكتاب ١ ٤٧

معروفٌ عنده مثله عندك وإنما ينتظر الحبر ، فإذا قلت: حليمٌ فقد أعلمته مثل ما علمت، فإذا قلت: كان حليمًا وإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة فهو مبدوءٌ في الفعل وإن كان مؤخرًا في اللفظ فإن قلت: كس حليمٌ أو رجلٌ فقد بدأت بنكرة ولا يستقيم أن تُحبر المُخاطب عن المنكور وليس هذا بالذي يرلُ به المُخاطب من رلتك في المعرفة فكر هوا أن يُقربوا باب ليس)) (١).

فنجد سيبويه في هذا النص يتحد من عنصرَي سياق الحال للمتكلم والمُخاطب معياراً أساسياً لبدء القاعدة النحوية، وبراہ موجهاً للمتكلم في مراعاة مخاطبه لإيصال رسالته البلاغية والوصول إلى فهم المُخاطب. والمتكلم عندما يتدئ بالاسم الذي يعرفه المُخاطب، كما يعرفه هو، وإنما يسطر مخاطبه الحبر الذي لا يعلمه، فإذا قال المتكلم حليمٌ، فقد أعلمه مثل ما قد علم معاً لم يكن يعلم، ولو قال كان حليمٌ، فقد أفاد وقوع حلم لا يدري لمن هو، وإنما ينتظر صاحبه، فإذا قال: ريدٌ علم أن الحلم الذي قد أفاد وقوعه لريد هذا المعروف، فهو جائز وإن كان مؤخرًا في اللفظ (٢).

لم بدأ المتكلم بالنكرة فهو غير مستقيم لعدم تحقيق العائدة، لحدوث اللبس على المُخاطب، لأنه غير مساوٍ للمتكلم فيها، إذ يقول السيرافي: ((حكم الخطيب للمعهوم أن يساوي المُخاطب المتكلم في معرفه ما حبره به، فإذا قال كان ريدٌ عالمٌ، فقد كان المُخاطب عالمًا يريد من قبل، وقد عرف علمه الآن، لإخبار المتكلم بياہ، فقد ساواه في الأمرين جميعاً، وإذا قال: كان عالمٌ ريداً، فعالمٌ منكور لا يعرفه المُخاطب، ولم يجعله حبراً ويعيده... فلم يساو المُخاطب المتكلم؛ لأن المنكور في الإخبار لا يعرفه المُخاطب، وإن كان المتكلم قد رآه وعرفه)) (٣).

(١) الكتاب ٤٧/١ ٤٨.

(٢) يطر شرح كتاب سيبويه لسيرافي ٣٠٣/١.

(٣) المصنوع نفسه: ٣٠٤/١.

أي أن من أهم شرط في الخطاب أن يكون مبنياً على المعدلة بين
 المُحَاطَبين، فإذا احبر المتكلم المُحَاطَب عن اسم بحير لا يعرفه جاز أن ينصرف
 عن استماع خبره لأنَّ الإنسان لا يهتم بحير من لا يعرفه، ومع هذا يكون المتكلم لم
 يعدل في المُحَاطَبَة، إذ لم يستو علم من يحاطب في معرفة المحير عنه مع علمه،
 وإذا كان المحير عنه معرفة اهتمام المُحَاطَب به وتساويا في المُحَاطَبَة، فهذا احتير أن
 يكون المبتدأ معرفة ^(١)

لذلك نجد سيبويه يحظر على المتكلم الابتداء بالكرة حشية اللبس على
 المُحَاطَب، لأن الكرة لا يمكن الإخبار عنها بما يفيد المُحَاطَب؛ لأن الحبر يبقى
 منهما لا يحص واحدًا بعينه أو شخصاً معروفاً لدى المُحَاطَب ^(٢) إذ يقول
 سيبويه: ((و لا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو الكرة ألا ترى أنك لو قلت كان إنسانٌ
 حليماً أو كان رجل مطلق كنت تلبس لأنه لا يُستكر أن يكون في الدنيا إنسانٌ هكذا
 فكرهوا أن يبدووا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة حبراً لم يكون فيه هذا
 اللبس)). ^(٣)

ومما تقدم يمكن القول إن سيبويه كان يراعي في أحكامه إدراك المُحَاطَب
 وعلمه، ويراعي أن لا يحدث في الكلام لبساً فتحتلظ المعاني وتتدخل فلا يعلم
 المقصود منها، لذا صار عدم اللبس مصطلحاً نحوياً يراد به مراعاة الوصوح في
 الكلام واللبس في التركيب، لكي يدرك المُحَاطَب المعنى المراد من غير لبس أو
 خلط في الدلالة ^(٤) وكذلك يتضح أن الموجه الأساسي في هذه القاعدة النحوية عند
 سيبويه هو المُحَاطَب وكذلك عند النحاة بعد سيبويه فهذا ابن عسقلان (ت ٦٦٩ هـ)
 يقول: ((إذا اجتمع في هذا الباب اسمان وإما أن يكونا معرفتين أو كرتين، أو

(١) يُنظر للعلل في النحو ١٢٥٠

(٢) يُنظر ٠ مراعاة المُحَاطَب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث) ٢٥

(٣) الكتاب. ٤٨/١

(٤) يُنظر مراعاة المُحَاطَب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث). ٢٥

معرفة وبكرة، فإن كانا معرفتين جعلت الذي تُقَدَّر أن المُحاطب يعلمه الاسم، والذي تُقَدَّر إن المُحاطب يجهله الخبر)) (١).

ويمكن مما سبق أن نصل إلى نتيجة معاكسة: إن ترتيب العناصر اللغوية داخل التركيب وما يطرأ عليه من تقديم أحد العنصرين على الآخر لا يمتوغة السياق اللغوي فقط، وبما يرجع إلى سياق الحال (context of situation) والعوامل الخارجية التي تحيط بالحدث اللغوي، كالمتكلم وموقفه من المُحاطب وهذا يشير إلى تنبؤه سيئويه إلى أثر المتغيرات الخارجية في ترتيب عناصر الجملة وكأنه يرسم بذلك لأبناء اللغة أن يسوقوا بين هذه المتغيرات والوجوه الجائرة المناسبة عند استعمال اللغة (٢).

فهذا منهج يسلكه سيئويه في تحليل النصوص تحليلاً دلاليّاً معتمداً على التواصل بين المتكلم والمُحاطب، وكأنه ينفذ إلى نفوس المتكلمين ليكشف عن أعماقهم وما يحتج في صدورهم، وكأنه يعزل صبيح العرب في أساليبها تعليلاً نفسياً (٣).

ولما كان المُحاطب هو المعير في تحديد الفائدة من الإخبار فقد جز الإخبار بالكثرة التي منع النحويون الإخبار بها على وفق شروط خاصة وهذا الأمر راجع إلى مبدأ الإفادة التي يسعى المتكلم إلى تحقيقها مع المُحاطب من خلال رسالته وتتحقق الفائدة من الكثرة في مواضع أشار إليها النحاة منها (٤):

١. أن يكون المبتدأ بكثرة محصنة والخبر طرفاً أو جاراً ومجروراً متقدماً نحو
عدد ريد بكرة وفي الدار رجل.

٢. أن يعتمد على استفهام نحو: هل فتى هيكم؟

(١) شرح جمل الزجاجي ٢٠٣/١، ويظهر: المقرب ١٠٦.

(٢) يُظهر - نظرية النحو العربي ٩٣، للدلالة والتفصيل للنحوي. ٣٩٠ ٣٩١

(٣) يظهر العزل للنحوية في كتاب سيئويه ١٣٦.

(٤) يظهر شرح ابن البطم ٤٦

- ٣ أن يعتمد على نفي نحو ما أحد أفصل منك.
- ٤ أن يوصف نحو . لعبد مؤمن خير من مشرك
٥. أن يكون عاملاً قيم بعده رغبة في الخير خير.
٦. أن يكون مصافاً نحو خمس صلوات كتبهن الله على العباد.

وقد ذكر سيويه في ((ب نحر فيه عن النكرة بكرة)) أنه يجوز الإخبار عن النكرة بعد كان المفعلة إذا كان اسمها وحرها بكرتين متكافئتين، ولا يجوز ذلك في الإثبات، وذلك قولك: ما كان أحد مثلك، وما كان أحد خير منك، وقد أرجع سيويه سبب ذلك إلى المحاطب إذ هو الذي يحدد جوار الابتدء بالنكرة فقد قال ((وإنما حس الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حاله شيء أو فوقه لأن المحاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هدا.. وحسبت النكرة ههنا في هذا الباب لأنك لم تجعل الأعراف في موضع الأكر وهما متكافئتان كما تكافأت المعرفتان ولأن المحاطب قد يحتاج إلى علم ما ذكرت لك وقد عرفت من تعني بذلك كمعرفتك))^(١) إن الفائدة المتحققة في هذا للموضع إنما نتجت من خلال أمرين: أحدهما نفي النكرة وهذا نفي للعموم، والآخر تكافؤ النكرتين إذ إن موضع كان موضع الإخبار للفائدة متى حصل فيها فائدة للمحاطب جار استعمالها ومتى بعدت من الفائدة لم يجر استعمالها والمحاطب هو المجوز للإخبار بالنكرة بتحقيق الفائدة لديه.^(٢)

والحقيقة أن العلاقة بين النكرة والابتداء علاقة غير محكمة بقاعدة نحوية نسمعها وتحوّر هـ، وإنما يحكمها طرفا العملية الكلامية. المتكلم والمُحاطب، والفائدة المتحققة بالرسالة بينهما، والاستناد إلى قاعدة الفهم والإفهام بينهما يجعل أي شيء يحقق الفائدة يصلح الإخبار عنه سواء أكان بكرة لم معرفة. فقد ورد في شرح

(١) الكتب ٥٤، ٥٥.

(٢) ينظر للعنل في النحر ١٢٦٠ ١٢٧، العنل النحوية في كتاب سيويه ١٣٦.

الكافية. ((إذا حصلت العائدة فاحير عن أي نكرة شئت، وذلك لأن العرص من الكلام إعادة المُحاطب))^(١)

وكلام النحويين في هذا الموضع يذكر بمبدأ الإفادة عند التدوين الذي يقصدون به ((حصول العائدة لدى المُحاطب من الخطاب، ووصول الرسالة الإيلاعية إليه على الوجه الذي يعلب على الظن أن يكون هو مراد المتكلم وقصده))^(٢) والإفادة عند النحويين هي الصائط الذي يميز الاسم من الحبر وهذا صائط دقيق لا غار عليه، فصلاً عن ذلك فقد ذكر الدكتور فيصل السامرشي: ((إن المعنى هو الذي يعين الاسم من الحبر، والذي أردت أن تحبر عنه تجعله اسماً للفعل الناقص، والذي أردت أن تحبر به تجعله حبراً، وليس لك أن تجعل بيتاً شئت منهما اسماً أو حبراً، وليس المعنى واحداً))^(٣).

٩. التعريف بعد لا النافية للجنس:

قرر سيوييه والنحاة من بعده أن (لا) التي لفي الجنس لا يقع بعدها إلا النكرة لينحقق المعنى المقصود بنفيها، إذ قال سيوييه: ((فلا تعمل (لا) إلا في نكرة كم أن (رُب) لا تعمل إلا في نكرة، وكم أن (كم) لا تعمل في الحبر ولاستفهم إلا في النكرة))^(٤) وقال أيضاً: ((واعلم أن المعارف لا تجري مجرى النكرة في هذا الباب لأن (لا) لا تعمل في معرفة أبداً))^(٥)

وقال ابن يعيش (٦٤٣هـ): ((الاسم الذي تعمل فيه (لا) فيه لا يكون إلا نكرة من حيث كانت تنفي نفياً عاماً مستغرقاً فلا يكون بعده معين، فـ(لا) في هذا

(١) شرح الكافية للرصي ٢٠٣/١

(٢) التداولية عند العلماء العرب ١٨٦

(٣) معاني النحو ٢٢٦/١

(٤) الكتاب ٢٧٤/٢

(٥) الكتاب ٢٩٦/٢

المعنى بطيرة (رب) و (كم) في الاحتصاص بالنكرة لأن (رب) للتقليل وكم للتكثير وهذا الإبهام أولى بهما^(١).

فعلى الرغم من هذه القاعدة للصارمة التي حرج بها النحاة باستقراء الكلام العربي، إلا أنه قد ورد عن العرب كلامٌ اجتمع فيه التعريفُ و (لا) النافية للجنس، مع إرادة المعنى المقصود بفي العموم، من ذلك ما ذكره سيبويه في قول الشاعر

لا هيثم الليلة للمطي^(٢)

وقول ابن الرُّبَيْر الأُمْدِي^(٣):

أرى الحاجات عند أبي خُبَيْبٍ نَكْزَن ولا أميَّة بالبلاد

وقول عمر ابن الخطاب «رَضِيَ اللهُ عَنْهُ» بحق الإمام علي بن أبي طالب «رَضِيَ اللهُ عَنْهُ»: ((قصية ولا أنا حس لها))^(٤) هي كل ذلك كان اسم (لا) النافية للجنس معرفة مقصود بها بفي الجنس لا الخصوص، ما أدَّى إلى لجوء النحاة إلى التأويل ومن ثم اختلافهم في ذلك^(٥)

وجد سيبويه يلجأ إلى استداه الحليل ليعسر له ذلك عندما يسأله عن قول العرب ((قصية ولا أب حس لها)) إذ يقول: ((قلتُ فكيف يكون هذا وإنما أراد علياً رضي الله عنه فقال لأنه لا يجوز لك أن تعمل (لا) في معرفة وإنما عملتها في النكرة فإذا جعلت أباً حس نكرة حس لك أن تعمل (لا) وعلم المُحَاطَب أنه قد دخل

(١) شرح المفصل ٤٦٠/٢، وينظر المقتضب ٣٠٧/٤

(٢) لم يعرف قلته، ينظر الكتاب ٢٩٦/٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣٤/٣، شرح المفصل ٤٦٠/٢

(٣) ينظر الكتاب ٢٩٦/٢، المقتضب: ٣٦٢/٤، حراة الأدب ٦١/٤

(٤) ينظر الكتاب ٢٩٧/٢

(٥) ينظر معاني النحو ٣٣٠/١ ٣٣١

في هؤلاء المنكوريين علي وأنه قد غيب عنها، فإن قلت إنه لم يرد أن يعني كل من اسمه علي فإنما أراد أن يعني منكوريين كلهم في قصيته مثل علي كأنه قال لا أمثال علي لهذه القصية وذلك هذا الكلام على أنه ليس لها علي وأنه قد غيب عنها)) (١)

فألا يلاحظ من ينعم النظر في هذا النص أن الحليل يستعين بسباق الحال لتفسير هذه العدة التي خرجت على قاعدة الحويين، وما الفصل في ذلك إلا المحاطب، فكما جار الابتداء بالكرة بعد (كان) إذا علم المحاطب، جار هذا أيضاً يعني المعرفة بـ (لا) النافية للجنس إذا علم المحاطب قصد المتكلم في ذلك، والموجه للمعنى بعد عجز القاعدة الحوية هو المحاطب، فيعلمه يجوز ما لا يجوز عند الحويين، قال ابن يعيش: ((قولهم قضية ولا أنا حسن لها، والمراد علي بن أبي طالب رسول الله عليه، أي مثل أبي الحسن، كأنه يعني منكوريين كلهم في صفة علي، أي لا فاصل ولا قاصي مثل أبي الحسن، والمراد بالنعني هنا العموم والتكثير لا يعني هؤلاء المعروفين، وعلم المحاطب أنه قد دخل هؤلاء في جملة المنكوريين.. والعلم إذا اشتهر بمعنى من المعاني يدرل منزلة الجنس الدال على ذلك المعنى، فالمعنى الذي يقال هذا الكلام عنده هو الذي يسوع التكثير)) (٢)

وقال الرضي: ((يجعل العلم لاشتهاره بتلك الحلة، كأنه اسم جنس موصوع لإفادة ذلك المعنى لا معنى: ((قضية ولا أنا حسن لها)) لا فيصل لها، إذ هو كرم الله وجهه كان فيصلاً في الحكومت... كما قالوا: لكل فرعون موسى، أي لكل جنار قهار، فيصرف فرعون وموسى لتكثيرهما بالمعنى المنكور)) (٣)

يفهم من ذلك أن سياق الحال بين المتكلم والمحاطب هو الذي يُخَدُّ للمعنى للمحاطب، والمعنى هو الذي يسوع التكثير بعد لا يعني عموم الجنس. وإدراك شهر

(١) الكذب ٢٩٧/٢

(٢) شرح المفصل ٤٦٢/٢

(٣) شرح الكافية للرضي ١٩٩/٢

العلم ببعض الصفات أصبح كاسم الجنس، وهذه الشهرة لأي اسم علم متعلقة بمعرفة المحاطب.

١٠ إلغاء أفعال القلوب:

أفعال القلوب مصطلح أطلقه النحاة على الأفعال التي تتعلق معانيها بالقلب، وهي التي تؤدي معنى الشك أو اليقين فيما تدخل عليه، وهي طرٌ وأحواتها ما عدا أفعال التحويل التي تشترك معها في العمل.^(١)

وهذه الأفعال بحثها سيبويه في ((باب الأفعال التي تستعمل وتُلقى)) وهي: طسب، وحسبت، وجلت، ورأيت، ورعت، وما يتصرف من أفعالهن^(٢) تدخل على جملة مكوّنة من مبتدأ وخبر فعمل فيهما النصب جميعاً على المفعولية فيحدث الشك أو اليقين في أخبارها على الرغم من أن هذه الأفعال غير مؤثرة ولا أصلية منك إلى غيرك، وإنما هي لمور تقع في النفس، وتلك الأمور علم وطرٌ وشك، فإذا قال المتكلم: علمت ريداً مطلقاً، فأبى وقع علمه بإطلاقه إذ كان عالماً به من قبل فالمتكلم والمُحاطب في المفعول الأول سواء، وإنما العائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر للعائدة في الخبر لا في المبتدأ.^(٣)

وعمل هذه الأفعال متعلق بالمتكلم معتمد على نيته وقصده، وإنما عملت لأن المتكلم قد تعلق طيه أو علمه بمطوب أو بمعلوم كما أن قولك: تكرت ريداً، يتعدى إلى ريد لأن الذكر احتصر به وإن لم يكن مؤثراً فيه؛ فذلك تعدت هذه الأفعال وإن لم تكن مؤثرة لتعلقها بطر المتكلم أو بعلمه.^(٤)

ومن الأشياء التي احتضت بها هذه الأفعال عند النحاة جوار إلعاء عملها اعتماداً على قصد المتكلم، والإلعاء الحاصل بهذه الأفعال يعني عدد الجوابين: ((ترك

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه للميرافي ٤٥٠/١، ٤٥١، الكت ١٠٦، شرح المفصل ٣٣٤/٧

(٢) ينظر الكتاب ١١٨/١

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه للميرافي ٤٥٠/١، شرح المفصل ٣٣٤/٧

(٤) ينظر شرح المفصل ٣٤٤/٧

العمل لفظاً ومعنى، لا لمانع، نحو: ريدَ ظننتُ قائمٌ)) (١) وقد حُدِّدَ النحاة مواضع جوار الإعاء هذه الأفعال بوقوعها وسطاً، نحو تريدُ ظننتُ قائمٌ، أو أحرأ، نحو: ريدَ قائمٌ ظننتُ، وقيل الإعمال والإعاء ميان وسطاً، والإعمال أحسن، وإن تأخرت بالإعاء أحسن. (٢)

وحقيقة الأمر أن إعمال أفعال القلوب والإعاءها لا يُحَدِّدُه موضع أو موقع للفعل، ولا عمل وعامل، وبما الذي يُحَدِّدُه قصد المتكلم ونيته لا غير، إذ إن هذه الأفعال متعلقة بهواجس القلب لا يؤدي معانيها إلا متكلمها ومن ثم تأتي الحركة الإعرابية بياناً للمعنى الذي يقصده المتكلم، وهذا الأمر قد قرره سيبويه من خلال ربط هذه الظاهرة بقصد المتكلم ليبين متى يجوز الإعمال ومتى يجوز الإعاء خلافاً لمن بعده من النحاة. إذ قال ((هذا باب الأفعال التي تستعمل وتُلقى، فهي: طسنتُ، وحسيتُ، وجلتُ، وأريتُ ورأيتُ، ورعمتُ وما يتصرف من أفعالهن فإذا جاءت مستعملة فهي بمرلة رأيت وصرتُ وأعطيْتُ في الإعمال واللباء على الأول في الخبر والاستفهام وفي كل شيء، وذلك قولك: لَطُرُ ريداً منطلقاً، وأظنَّ عمراً داهياً... فإن أُلغيت قلت: عبدُ الله لَطُرُ داهبٍ، وهذا إحالُ أحوك وفيها أرى أوك، وكلما أردت الإعاء والتأخير أقوى... وبما كان التأخير أقوى لأنه إما يجي بالشك بعدما ينصبي كلامه على اليقين، أو بعد ما يبتدئ وهو يريد اليقين ثم يتركه الشك، كما نقول: عبدُ الله صاحبُ داك بلعبي... فإذا ابتدأ كلامه على ما في نيته من الشك أعمل للفعل قائمٌ أو أحرأ، كما قال: ريداً رأيتُ ورأيتُ ريداً)) (٣).

وما يلقيه المتأمل في نص سيبويه، أنه قد اعتمد في تفسير هذه الظاهرة على المتكلم وقصده وهذا واضح من خلال عباراته، إذ يقرر أن نية المتكلم هي التي تُحَدِّدُ إعمال طس وأحواتها أو الإعاء عملها، وذلك على وفق حالة ذلك المتكلم، فإذا

(١) شرح ابن عليل - ٤٣٣/٢

(٢) بَطْر شرح ابن عليل، (٤٣٣، ٢)

(٣) الكتاب ١١٨/١ - ١٢٠.

كان شاكاً في كلامه «عمل الفعل فيقول: أظن ريداً داهباً، أما إذا غاب بقيه شكه
أحرّ الفعل ظن وبذلك يصعب تأثيره في إصغاء معنى الشك، لذا يتوقف بدء جملة
الشك وترتيب موضع فعل الظن على نية المتكلم وإرادته.

لذلك نجد أن معنى إلقاء هذه الأفعال يعني أن المتكلم غير شاك في كلامه
متيقن منه، قال السيرافي: ((وبما جار إلغاؤها؛ لأنها دخلت على جملة قائمة
بعضها، فإذا تقدمت الجملة أو تقدم شيء حصل لفظ الخبر، ولم يكن في الكلام لفظ
شك، فحملت الجملة على مهاجها ولعلها قبل تحول الشك))^(١).

أي أن المتكلم يبدأ كلامه وليس في قلبه منه محالجة شك، فإذا مضى كله أو
بعضه على لفظ اليقين لعله فيه الشك أمّا إذا ابتدأ الاسم وفي بيته أن يأتي بفعل
الشك نصب، «يقول السيوطي: ((فإن بدأت لتخير بالشك أعملت على كل حال،
وإن بدأت تريد اليقين، ثم أدركك الشك رفعت بكل حال))^(٢).

يظهر أن سيبويه جعل المعنى الذي يقصده المتكلم هو المقرر في جوار
الإعمال والإلقاء والتقديم والتأخير لأفعال القلوب، ويبدو أن للحياة بعد سيبويه
نظروا إلى إلقاء هذه الأفعال وإعمالها من ناحية الإعراب والعمل حسب، وأهملوا
الناحية المعنوية التي توجب الإعمال والإلقاء، لذلك حوِّزوا إلقاء هذه الأفعال إذا
توسطت أو تأخرت، فجعلوا الإعمال والإلقاء يحدده موقع هذه الأفعال من الجملة
أمّا سيبويه فجعل المعنى يحدد ذلك^(٣). وقد ذهب الأنباري (ت ٥٧٧هـ) إلى أن
أفعال القلوب إنما جار إلغاؤها إذا توسطت أو تأخرت لأن هذه الأفعال لم تكن
صعبة في العمل وقد مرّ صدر الكلام على اليقين لم يعيروا الكلام عمّا اعتمدت
عليه^(٤).

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي. ٤٥٣/١

(٢) همع اللوامع ٤٩٠/١

(٣) يُنظر: العلل النحوية في كتاب سيبويه ١٢٩

(٤) يُنظر أسرار العربية ٩٩

فالنحاة بعد سيبويه قد خرجوا بالنحو عن غايته التي وضع من أجلها بسبب
تعلقهم بنظرية العامل وأصولها في العوامل والمعمولات وأغفلوا للمعنى الذي يؤديه
كل تركيب بعينه.

وقد نتبته إلى ذلك الدكتور فاضل السامرائي فرأى ((إن قول النحاة إنه يجوز
إلعاء الفعل إذا توسط أو تأخر، قد يُفهم منه أنه يسوع ذلك متى شاء المتكلم، دون
النظر إلى المعنى، والحق أن معنى الإلعاء غير معنى الإعمال، والمتكلم مقيد
بالمعنى، فليس له أن يعمل أو يلعي من دون نظر إلى القصد والمعنى))^(١).

وقد توصل السامرائي إلى نتيجة مفادها: ((إن معنى الإعمال أن الكلام مبني
على الظن، تقدم الفعل أو تأخر، ومعنى الإلعاء أن الكلام مبني على اليقين ثم
أتركك الشك فيما بعد، فقولك: محمداً قائماً طسبت، مبني على الشك ابتداءً، وقولك:
محمداً قائماً طسبت، مبني على اليقين، فإن بييت كلامك على الظن نصبت، تقدم الفعل
أو تأخر، وإن بييته على اليقين رفعت))^(٢). ورأي الدكتور السامرائي هذا ما هو
إلا رأي سيبويه عينه، إذ إن معنى الإعمال عند سيبويه أن الكلام مبني على الشك،
وهذا واضح من حلال قوله: ((وإذا ابتدأ كلامه على ما في بيته من الشك اعمل
الفعل قنم أو أحر))^(٣) ومعنى الإلعاء بناء الكلام على اليقين، ويتضح ذلك من
قوله: ((. لأنه إنما يجيء بالشك بعد ما يمضي كلامه على اليقين))^(٤).

(١) معاني النحو ٢٩/٢

(٢) المصدر نفسه والصفحة.

(٣) الكتاب ١٢٠/١.

(٤) الكتاب ١٢٠/١

١١ الاقتصار في مفعولي ظن وأخواتها:

يعمد المتكلم أحيانا إلى صرب من الأسلوب في أجزاء الجملة العربية، فقد يكرر أجزاء الجملة جميعاً في سطر من التعبير شعوراً منه بأن ذلك يحقق إبلاغ رسالته إلى سامعه، وقد يعمد إلى حذف بعض أجزاء الجملة وصولاً إلى تأدية المعنى بأيسر السبل، وهذا الحذف يقسم تبعاً للأعمال على نوعين: أحدهما، الاختصار: وهو الذي يتم لدلالة على المحذوف، والآخر الاقتصار: وهو ما لا دلالة فيه على المحذوف، ولا إرادة له. فمثال الاختصار أن يقول المتكلم: صربت، في جواب من قال: أ صربت زيد؟ فيحذف زيداً لفهم المحاطب المعنى. ومثال حذف الاقتصار أن يقول للمتكلم: صربت ولكت، يريد أن هذين الفعلين قد وقع معه. ولا يحبر بأي شيء وقع.^(١)

والكلام في وثاق المتكلم يعبر عنه كيفما شاء، وعلى وفق ما يقتضيه المعنى وتوجيه الدلالة، لا أنه في وثاق الصواب النحوية الصارمة وعلى وفق ما يقتضيه الشكل والصورة كما رسم هذا الأمر بموجب الدراسة النحوية المبسطة الجدلية.^(٢) والاختصار في مفعولي ظن يقع على صريين: أحدهما أن يقتصر المتكلم على الفعل والفاعل من دونهما أي يقتصر على المفعولين كليهما، فيقول: ظننت، أو علمت، وما أشبه ذلك. وهذا مختلف فيه عند النحويين وفيه مذاهب عدة بين المصع والجوار والتفصيل^(٣)

(١) يُنظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٤٤، مع الهوامع ١/٤٨٢.

(٢) يُنظر دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، على عبد الفتاح الشمري، أطروحة دكتوراه، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد ٢٠٠٦ ص ٧٠.

(٣) يُنظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/١٤٥، مع الهوامع ١/٤٨٧.

والأحر أن يقتصر المتكلم على أحد المفعولين من دون الآخر، وهو أمر غير جائز عند النحاة أصلاً، ولا خلاف في معناه بين أحد من النحويين، فلا يجوز أن يقول: طستُ ريداً، يريد وقع منه طر يريد^(١).

وقد فسّر سيبويه هذا الأمر مستنبطاً إياه من خلال قصد المتكلم وبيته في الاستعمال، فعدم جواز الاختصار يفسره المعنى الذي يحتم على المتكلم أن يحقق الفائدة لمخاطبه، فلما كانت هذه الأفعال دحلة على جمل هي أسماء وأخبار قد كانت قائمة بنفسها، يحدث الشك أو اليقين في أخبارها، فذلك لم يجر الاختصار على أحد المفعولين دون الآخر، إذ يقول سيبويه ((وإنما معك أن تقتصر على أحد المفعولين ههنا، أنك إنما أردت أن تبين ما استقر عندك من حال المفعول الأول، يقيناً كان أو شكاً، ونكرت الأول لتعلم الذي تصيب إليه ما استقر له عندك من هو. وإنما ذكرت طست وسحوه لتجعل خبر المفعول الأول فيه الشك أو تقيم عليه في اليقين))^(٢)

فسبويه يفسر إلى نفس المتكلم فيفسر له ما لا يجوز من التركيب معتمداً على المعادلة المتحققة من قصد للمتكلم والمعنى والفائدة، فلا يجوز الاختصار على أحد المفعولين لأن الثاني معتمد الفائدة والأول معتمد البيان، إذ إن هذه الأفعال إنما هي أفعال من القلب تدحل على مبدأ وحبر لتيقن اليقين في الخبر أو الشك، والاعتماد بهذه الأفعال على المفعول الثاني لأن المتكلم إذا قال: ريداً مطلقاً، فإنما يريد المخاطب إطلاقه الذي لم يكن يعرفه، لا داته التي قد عرفها، فكذلك إذا قال حسبت ريداً منطلقاً، فالشك في إطلاقه لا في داته، ولا بد من ذكر الأول لتعلم صاحب القصة المشكوك فيها أو المتيقنة. ولا بد من ذكر الثاني، لأنه المعتمد عليه في اليقين أو الشك^(٣)

(١) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصور ١٤٥/١.

(٢) الكتاب ٤٠/١

(٣) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٥٠/١، شرح كتاب سيبويه للرماني ١٩٧/١.

وقد تبع قسم من النحاة سيبويه في ذلك منهم المبرد، فقد قال: ((واعلم أنك إذا قلت: ظننت ريداً أحاك، أو علمت ريداً دأ مال، أنه لا يجوز الاقتصار على المفعول الأول، لأن الشك والعلم إنما وقعاً في الثاني، ولم يكن بُدَّ من ذكر الأول ليُعلم من الذي علم هذا منه أو شك فيه من أمره))^(١) وقد سلك ذلك أبو بكر بن السراج، والسيرافي، والأعلم، وابن يعيش، وغيرهم^(٢).

وجعل الدكتور فاضل السامرائي الحنف هذا معلقاً بعرض المتكلم فذلك يرى أن الاقتصار جائز لأنه عائد إلى غرض المتكلم لا إلى صانط نحوي أو تركيبى يحتم على المتكلم نوعاً من الأسلوب في الكلام^(٣)

ولعل في هذا الرأي صواباً وهو أقرب إلى الحقيقة ما دام قصد المتكلم من يُفسر القاعدة، لا ما تملّيه القاعدة على المتكلم.

١٢ عدم إجراء قول المتكلم والفائب مجرى الظن:

للمعروف في كلام العرب أن الجمل بعد فعل القول تحكى كقول: قلت: ريداً مطلقاً، وقد ذكر ذلك سيبويه بقوله: ((واعلم أن قلت إنما وقعت في كلام العرب على أن تحكى بها وإنما تحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قول، نحو قلت: ريداً مطلقاً لأنه يحسن أن تقول ريداً مطلقاً ولا تدخل قلت))^(٤).

لكن العرب قد يُجزّون القول مجرى الظن فيقولون أ تقول: ريداً مطلقاً، على إجراء تقول بمعنى ظن، فينتصب ما بعدها على الظن، وهم في ذلك على

(١) المقنص: ٣٤٠/٢، ٩٥/٣

(٢) يُنظر: لأصول في النحو ١٨٠/١، ١٨١، شرح كتاب سيبويه للسيرافي، ٤٥٠/١، النكت:

٥٧، شرح المفصل ٣٤١/٧-٣٤٢، ويُنظر: المقنص، الجرجاني، ٤٩٩/١، أسرار العربية

٩٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١٤٦/١، شرح التصريح، الأزهرى ٣٧٨/١

(٣) يُنظر معاني النحو ٣٧/٢، ٣٨

(٤) الكتب ١٢٢/١

مذهبيين: أحدهما يجري القول مجرى الظن مطلقاً، وهذا يمثل لهجة عربية قديمة
نسب إلى بني سليم، إذ يجعلون باب (قلت) أجمع مثل (طسنت) ^(١).

والمذهب الآخر يُجْزِئ القول مجرى الظن عند تحقق شروط أربعة فيه،
نظراً إلى المعنى المشترك بين القول والظن، إذ إن هذه الشروط يقوى فيها معنى
الظن لماسبته لها ^(٢)، وهذا المذهب يمثل عامة العرب ^(٣) والشروط هي ^(٤):

١. أن يكون الفعل مصدر عا.
٢. أن يكون الفعل للمخاطب.
٣. أن يكون مسبوقاً باستفهام.
٤. ألا يفصل بين الاستفهام والفعل بغير الطرف والمجرور ولا معمول
الفعل، فإن فصل أحدهما لا يضر.

والملاحظ في هذه الشروط أنها متى ما توافرت في فعل القول حققت فيه
معنى الظن وأبعده عن معنى القول إذ إن اشتراط المصارعة في الفعل منطلق من
دلالاته على الاستقبال وأنه لم يقع فلا يكون في الغالب إلا مطبوعاً خلاف العاصي،
والاستفهام متوافق في معناه مع الظن لأن المستفهم أبداً إنما يستفهم عما لا يتحقق
كالظن. والفصل يبعد الفعل عن أداة الاستفهام فيصير الفعل كأنه لم يتقدمه استفهام
لما اشترط إسناد الفعل إلى المخاطب فإنه منطلق من العلاقة النواصلية بين المتكلم
والمخاطب المندبة على قاعدة للهم والإفهام في العملية الحطائية من خلال مراعاة
المعنى ^(٥).

(١) يُنظر الكتاب ١/١٢٤، ويُنظر لهجة قبيلة سليم، د. علي ناصر غالب، بحث منشور

في مجلة العرب، ح ٧، ص ٣٣، ص ٧٣

(٢) يُنظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٥/١

(٣) يُنظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٢٤٤ - ٢٤٥، شرح ابن عقيل ٥٨/٢.

(٤) يُنظر المصدر أن أنفسهم

(٥) يُنظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٤٥/١

وبناءً على ذلك فإن العرب لا يُجزّون القول المسند إلى متكلم أو مخاطب مجرى الظن في نحو: أقلت: ريّذ مطلقاً. وأقول ريّذ مطلقاً، وقد بحث هذه المسألة سيبويه متجداً سياق الحال وعاصره آلة تحليلية بياناً لتلك الطوهر اللعوية إذ قال ((وكذلك جميع ما تصرف من فعله إلا تقول في الاستفهام، شبهوها - (تظن) ولم يجعلوها كـ (يظن) و (أظن) في الاستفهام، لأنه لا يكاد يُستفهم المحاطب عن ظن غيره ولا يُستفهم هو إلا عن ظنه))^(١).

فجدد سيبويه في هذه النص يصف أنق حالات للمُحاطب، وهو يتوغل في ما يفكر فيه السامع ويظنه، لذا يقتصر الحكم على ظن المُحاطب لأنه لا يسأل عن ظن غيره لأن الظن الكس في نفوس الناس لا يسأل عنه إلا من يظنه. وكأما يصيب سيبويه موصوعات الاستفهام إلى معاني فردية خاصة لا يعلمها إلا للعرب، وهي الحفي المستكن من حواطره وهو أجسه ونواياه وطمويه^(٢).

يتضح أن سيبويه اعتمد في تفسير هذه الظاهرة على المُحاطب أحد عناصر الحال عند المتحدثين؛ لأن المُحاطب يُقرّب معنى فعل القول من الظن، فإذا سأل المتكلم مخاطبه عن قوله فإن ذلك بمنزلة السؤال عن الظن ((ودلك أن القول والظن يدحلا على جملة، فتصورها في القلب وهو الظن أو العلم، والعبارة عنها باللسان وهو القول))^(٣) لذلك بالغ بنو سليم في ذلك حتى جعلوا القول بمعنى الظن عامة، وهذا سابع من فهمهم لمعنى القول بمعنى الظن والاعتقاد^(٤).

وقد سار بعض النحاة على هذا المنهج للمباني الذي انتهجه سيبويه في التحليل اللعوي إذ يقول أبو سعيد السيرافي ((... وإنما يفعل في المُحاطب إذا

(١) الكتب ١٢٢، ١

(٢) بطلر، نظرية النحو العربي، ٩٥، مراعاة المحاطب في الأحكام النحوية في كتب

سيبويه (البحث) ٢٤

(٣) شرح كتاب سيبويه للتفسير في ٤٥٨/١

(٤) بطلر لهجة قبيية سليم ٧٣

استفهم عن طئه؛ لأن أكثر ما يقول الإنسان لمخاطبه: أقول كذا وكذا في كذا، أو ما أقول في كذا؟ إنما يريد ما يعتقد إلى أي شيء يذهب... فإذا قالوا للمخاطب أقولريد عمر و منطلق، حكوا؛ لأنه لم يكن أن يستفهم المخاطب عن طس غيرة))^(١)

ويقول ابن يعيش ((ولما اشترط الخطاب فلان الإنسان لا يسأل عن طس غيرة، إنما يسأل عن طس نفسه))^(٢)

وهذا ما سار عليه ابن عصفور أيضاً تبعاً لسيبويه في منهجه، إذ قال ((أشترط في الفعل المصارع أن يكون للمخاطب؛ لأن المخاطب قد يستفهم عن طئه ولا يكاد أن يستفهم الإنسان عن طس غيره، لأنه لا يتوصل إلى حقيقة ذلك))^(٣).

وهذا يجعلنا نقول إن التحليل اللغوي للنصوص والطواهر النحوية واللغوية في ضوء محيطها وملامساتها الخارجية وعناصر ذلك المحيط، منهج عرفة سيبويه وأنسنة وشرعة للحياة بعده.

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/٤٥٩.

(٢) شرح المعصل ٧/٣٢٦.

(٣) شرح جمن الزجاجي لابن عصفور ١/٢٤٥.

الفصل الثالث

سياق الحال

في المنصوبات

الفصل الثالث

سياق الحال في المنصوبات

١. حذف عامل المفعول به جوازاً:

قد يؤدي المتكلم عبارته بأقل عدد من الألفاظ مستعياً عما لا يحتاجه مؤيد المعنى الذي يقصده، وفي ذلك إيجاز بالقول ورشاقة بالعبارة، ولا يتأتى ذلك إلا بقرائن حالية أو مقالية معينة عن اللطخ باللفظ، قال ابن يعيش: ((إن قرائن الأحوال قد تعني عن اللفظ، وذلك أن المراد من اللفظ الدلالة على المعنى هذا طهر المعنى بقريضة حالية أو غيرها لم يحتج إلى اللفظ المطابق، فإن أنى باللفظ المطابق جاز وكن كالتأكيد، وإن لم يؤت به فلاستعناء عنه))^(١).

ومن ذلك الاستعناء عن فعل للمفعول به جوازاً لدلالة الحال، وقد بحث سيبويه هذه المسألة، إذ قال: ((وأما الموضع الذي يصمر فيه وإظهاره مستعمل، فهو قولك: ريداً، لرجل في ذكر (صرب) تريد: أصرب ريداً))^(٢) وقد درس مواضع حذف الفعل مبيهاً التقديرات التي يتطلبها الموقف، معسراً لمتنها اعتماداً على قصد المتكلم واستعائه عن الألفاظ لدلالة أحواله عليها وعلم محاطبه بمصمونها، ومن ذلك قوله ((هذا باب ما جرى من الأمر والهي على إصمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستع عن لفظك بالفعل، وذلك قولك ريداً و عمراً ورأسه، وذلك أنك رأيت رجلاً يصرب أو يشتم أو يقتل فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تلفظ له بعمله فقلت: ريداً أي أوقع عملك بريد، أو رأيت رجلاً يقول أصرب شر الس فقلت ريداً، أو رأيت رجلاً يحدث حديثاً فقلت: حديثك، أو هم رجل من سمر فقلت: حديثك، استعيت عن الفعل بعلمه أنه مستحير

(١) شرح المفصل ٢٤٥/١

(٢) الكتب ٢٩٦/١

فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه))^(١) فيبويه يجعل حذف الفعل جائزاً للمتكلم عند علم مخاطبه بمضمونه عن طريق الحال الدالة عليه التي يعيها كل من المتكلم والمُخاطب فيكتفي المتكلم بها عن اللفظ بالفعل لأنها تقوم مقام العامل الناصب، قال الرماني: ((الذي يجوز في إصمار الفعل للأمور به أو المنهي عنه حذفه إذا كانت الحال دالة على المعنى، تقوم مقام اللفظ به، وصارت حلقاً منه في إحصار المعنى للنفس، والإفهام به كالإفهام باللفظ المحذوف... ولهذا جار أن يعيروا للكلام عن حذفه في الموضوع للاستعانة به بدلالة الحال، فلا يحتاج إلى التكلّم به على هذه الشريطة ويكون الحذف أولى من الذكر، لأنه أقرب في إفهام المعنى وأقل كلفة فيما يُعمل من النطق به))^(٢)

فناصر سياق الحال هنا هي التي أغت عن الفعل وحورت إصماره، وهي المتكلم ودلالة الحال والمُخاطب، فالمتكلم تعينه الحال المشاهدة التي تُحقّق علماً للمُخاطب بالمحذوف، قال الرماني: ((إذا كانت الدلالة بهذه الصرّة فليس على المتكلم إلا أن يفهم المُخاطب كما ليس عليه لو أتمّ الكلام))^(٣)

وكذلك اعتمد فيبويه على تلك القرائن الحالية في تفسير إصمار الفعل في غير الأمر والنهي، بقوله: ((هذا باب ما يُصمّر فيه الفعل المستعمل إظهاره في غير الأمر والنهي، وذلك قولك إذا رأيت رجلاً متوجّهاً وجهة الحاج قاصداً في حياة الحاج فقلت مكة ورب الكعبة، حيث ركبت أنه يريد مكة كأنك قلت: يريد مكة والله، ويجوز أن تقول مكة والله على قولك أريد مكة والله، كأنك أحبرت بهذه الصفة عنه أنه كان فيها أمس فقلت مكة والله أي أريد مكة إذاك))^(٤).

(١) الكتاب ٢٥٣/١

(٢) شرح كتاب فيبويه للرماني ٥٤٥/٢ ٥٤٦

(٣) المعسر نسخة ٥٤٦/٢

(٤) الكتاب ٢٥٧/١

فيدل نص سيبويه على أن اختيار المتكلم لنظام ما أو لترتيب دونه سواء يكون
مراعاة الظروف والأحوال التي يكون عليها المحاطب والرؤية العينية للمحاطب
كانت مسوغةً للمتكلم لصياغة نسق تعبير يوائم تلك الحالة فمثلاً رؤية رجل يحمل
متع السفر في موسم الحج قاصداً مكة فهذا المشهد يوحي للمتكلم بأن هذا الرجل
يريد أداء مناسك الحج لأنَّ هيأته تدل على ذلك، فحدث المتكلم ما كان مُشاهداً (١)

واعتمد على ذلك أيضاً في قوله: ((أو رأيت رجلاً يصدُّ سهماً قبل القرطاس
فقلت القرطاس والله، أي يصيب القرطاس، وإذا سمعت وقع السهم في القرطاس
قلت القرطاس والله، أي أصاب القرطاس، ولو رأيت ساسا ينطرون الهلال وأنت
مهم بعيد فكبروا لقلت الهلال ورب الكعبة أي أبصروا الهلال، أو رأيت صرباً
فقلت على وجه التفاضل عبد الله أي يقع بعيد الله أو بعد الله يكون، ومثل ذلك أن
تري رجلاً يريد أن يوقع فعلاً أو رأته في حال رجل قد أوقع فعلاً أو أحبرت عنه
بفعل فتقول ريداً، تريد اصرب ريداً أو أتصرب ريداً)) (٢)

فكان سيبويه هنا يقدم مشهد مسرحياً يظهر فيه جماعة يتراقبون الهلال وبعيداً
عنهم يقف المتكلم وهو عارف بحبرهم، فإذا كثروا عرف المتكلم أنهم قد أبصروا
الهلال لأنَّ التكبير عندهم وعنده في مثل هذا المقام علامة رؤية الهلال، ويتحد
المحاطب موقفاً قريباً من المتكلم باطراً إلى الجماعة غير عالم بحبرهم فإذا قال
المتكلم: الهلال، فهم منه المحاطب أن الجماعة قد أبصرت الهلال (٣)

والنص الذي قنمه سيبويه سجده يتضمن عناصر سياق الحال ومنعقاتها وهي:

(١) الجماعة المراقبون لولادة الهلال، وهؤلاء عند فيرث (المشتركين في

الحديث ممن لهم علاقة بالحدث اللعوي)

(٢) المتكلم وموقعه البعيد عن الجماعة، وهو أحد عناصر نظرية فيرث.

(١) يُنظر مراعاة المحاطب في النحو العربي ٩١

(٢) الكتاب ٢٥٧، ١

(٣) يُنظر مفهوم الجماعة عند سيبويه ٢٠٦

- ٣) معرفة المتكلم الصغوية بما اجتمعوا لأجله.
- ٤) العادات الاجتماعية تفرض سيطرتها على السلوك اللغوي المتمثلة بتلزام التكبير ورؤية الهلال.
- ٥) المُحاطب وموقعه من المتكلم وهو احد عناصر نظرية فيرث أيضاً.
- ٦) رؤية المُحاطب أو معرفته بوجود الجماعة.
- ٧) عدم معرفة المُحاطب لسبب اجتماعهم.
- ٨) سماع المُحاطب تكبير الجماعة^(١).

والملاحظ في كل هذه المواقف التي عرضناها أن سيبويه أجاز أن يكتفي للمتكلم بطق كلمة واحدة في سياقات مختلفة وعذها كلاماً مقبولاً طراً لكونها مفهومة من السامع لها، لأن الموقف الذي قيلت فيه هذه الكلمة كعيل بإيصاح المقصود، وهذا دليل على اهتمام سيبويه بدراسة اللغة الحية المنطوقة داخل سياقها الاجتماعي بعيداً عن الافتراضات.

فهذا منهج سيبويه في تحليل النصوص وبيان المحدوف وتفسيره، وهو منهج سياقي اجتماعي مستنبط من واقع اللغة كونه ظاهرة اجتماعية تعبر عن أفكار وتؤدى وظائف اجتماعية، لذلك كان الأولى أن يتمسك بالحويون بعده بهذا المنهج مستعينين بدلالة الحال على إلغاء الألفاظ المذكورة بالمعنى المقصود من غير حاجة إلى التقديرات المستنبطة من معادلات العوامل والمعمولات التي تنأى باللغة عن طبيعتها وغايتها الأصلية.

(١) يُنظر مفهوم الجملة عند سيبويه ٢٠٦-٢٠٧

٢. حذف الفعل وجوباً في ما جرى كالمثل:

إن السق التعبيري في الجملة الفعلية يتكون في أغلب الأحيان من فعل وفاعل ومفعول به، إلا أن هذا النظام قد يُعدل عنه أحياناً فيحذف المتكلم ركناً من أركان الجملة مستنداً في ذلك إلى مبدأ الاقتصاد والاحترال في الحديث، ولم يكن ذلك اعتباطاً من المتكلم، فقد يستعني المتكلم عن ذكر فعل في الجملة بما يجده محققاً لقصدّه ومبتغاه لاطمئنانه أن مخاطبه يعلم ما يصمر.

وحذف الفعل ظاهرة واسعة في النحو العربي وقد اهتم بها النحاة لأمرين: أحدهما أن الفعل ركن أساسي فلا بُدّ من تقديره. والآخر: كونه عاملاً تحتاجه صنعة النحو من تعليل وقياس، ويمكن القول أن للمعنى حكماً في ذلك، وهذا يأتى من ارتباط اللغة بمحيط استعمالها وعناصر الخطاب فيها كالمتكلم والمخاطب^(١).

وقد أغنى سيبويه هذه الظاهرة بالبحث والدراسة، فقد درسه في أبواب عدة من كتابه وبأن منى تُحذف الأفعال ويُستعنى عنها وما يصح من تقدير لها^(٢) ولعلّ هذا مبني على أساس معرفة سيبويه للجملة حدودها واستقلالها، وإدراكه أن الجملة جزء من سياق كلام موصول، وراه يتجاوز النظرة إليها في ذاتها ويمد بصره إلى ما حولها من عناصر السياق الكلامي كلاً واحداً فيعتقر حذف أحد العناصر من الجملة إذا كان في سياقها الكلامي دليل عليه^(٣).

وقد قسم سيبويه الفعل تبعاً للإصمار والإطهار على ثلاثة مجاز: ((فعل مطهر لا يحسن إصماره، وفعل مصمر مستعمل إطهاره، وفعل مصمر متروك إطهاره))^(٤) ولم يعب عن دهر سيبويه في ذلك أن هذا الإصمار متوقف على ما توفره طبيعة اللغة واستعمالها من قرائن حالية أو مفالية تجعل الإصمار حسناً

(١) بطر البنى النحوية وأثرها في المعنى، أحمد عبد الله العلي، اطروحة دكتور ٨٢٠٥

(٢) بطر: الكتاب ٢٩٦/١ ٢٩٧

(٣) يُنظر نظرية النحو العربي ٨٩

(٤) الكتاب ٢٩٦/١

مقبولاً لتوقف المعنى على ذلك. وهذا راجع إلى قدرة المتكلم على الإجابة في بلاغة عبرته ووجارته ليشكك أثره في مخاطبه، وكذلك قدرة المحاطب على فهم المراد إذ يقول سيبويه ((ولما للفعل الذي لا يحسن إصمارة، فإنه أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر (صرب) ولم يحظر بياله، فنقول: ريداً، فلا بد له من أن تقول له: اصرب ريداً، وتقول له: قد صربت ريداً. أو يكون موصعاً يقبح أن يُعرى من الفعل نحو أن وقد وما أشبه ذلك))^(١).

فلنسبق للحالي الحكم الأخير في إصمار الأفعال، فما فيه دليل حالي اصمر وما لم يكن فيه ذلك الدليل وجب إظهاره، لأن المتكلم يصنع في حسنه الموقف وملابس حديثه، وفطنة مخاطبه كي يتصرف في بناء جملة وعباراته فمتى ما توافر ذلك جاز له الأمران إذ يقول سيبويه ((ولما الموضع الذي يصمر فيه وبظهاره مستعمل فنحو قولك ريداً، لرجل في ذكر صرب، تريد اصرب ريداً))^(٢).

ومن المواضع التي تناولها سيبويه في حذف الأفعال، حذف الفعل وجوباً في ما جرى كالمثل من أقوال العرب نحو: هذا ولا رعماتك، وكل شيء ولا شتيمة حر، وكل شيء ولا هذا وما أمسه، وقد عرانا ذلك سيبويه إلى كثرة الاستعمال ودلالة الحال بما يهيئ للمتكلم الظروف المناسبة للاستعانة عن الفعل في هذه المواضع إذ يقول سيبويه ((هذا باب يحذف منه الفعل لكثرة في كلامهم حتى صر بمرلة المثل، وذلك قولك هذا ولا رعماتك. أي: ولا أتوهم رعماتك، ومن ذلك قول الشاعر وهو ذو الرمة، وذكر الديار والمنار:

بيار مية إذ مي مساءفة ولا يرى مثلها عجم ولا عرب^(٣)

(١) الكتاب ١/ ٢٩٦ - ٢٩٧

(٢) الكتاب ١/ ٢٩٧

(٣) ينظر ديوانه ٣، والحرمة ١/ ٣٧٨

كأنه قال: انكر دير مئة، ولكنه لا يذكر (لكر) لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إيائه، ولما كان من ذكر الديار قبل ذلك، ولم يذكر ولا أتوهم رعاتك لكثرة استعمالهم إيائه، ولا استدلاله مما يرى من حاله أنه يسهه عن رعمه))^(١).

والمتكلم في مثل هذه العبارات يستعني بكثرة استعمال الألفاظ التي جعلتها معلومة لدى المحاطب ومفهومة ولا داعي إلى ذكرها، واستدلال محاطبه بأصـ بالموقف الذي يجمع كلاً من المتكلم والمحاطب وحال الحديث المتمثلة بالنهي بد يقول الرسمي: ((الذي يجوز في حذف الفعل الذي جرى الكلام به كالمثل، أنه إذا كثر إلى حدّ يبلغ به كثرة المثل في ظهور المعنى جار حذفه للاستعناء عنه بظهور المعنى بما أبقى من الكلام، ولا يجوز إظهاره؛ لأنه يصير بمرئ استعمال ما لا يحتاج إليه المعنى اللازم عنه وذلك نحو قولهم: هذا ولا رعاتك، فالمعنى فيه هذا عظيم ولا أتوهم رعاتك معه استعطافاً لها في القبح وفيه معنى النهي عن الرعم))^(٢).

ومن ذلك أيضاً ما ذكر سيبويه في قوله تعالى ﴿أَنْتَهُوَ حَيْرٌ لَكُمْ﴾ (النساء: من لاية ١٧١) وقد فسّر الحذف فيها تبعاً لسياق الحال مراعيّاً اهتمام المتكلم بمحاطبه بد قال سيبويه: ((وإنما نصبت حيراً لك . لأنك حين قلت: أنته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر، وقال الحليل، كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: أنته وأدخل فيم هو حير لك، فنصبت لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: أنته، أنك تحمله على أمر آخر، فلذلك انتصب، ودعوا الفعل لكثرة استعمالهم إيائه في الكلام، ولعلم المحاطب أنه محمول على أمر حير قال له أنته، فصار بدلاً من قوله: أنت حيراً لك وأدخل فيم هو حير لك))^(٣).

(١) الكتاب ٢٨٠/١

(٢) شرح كتاب سيبويه لثرماني ٥٩١/٢ ويُنظر شرح كتاب سيبويه لسيرافي ١٦٨/٢

(٣) الكتاب ٢٨٣/١ ٢٨٤

وبجد الحليل وسيبويه يفسران الحذف في هذه الآية الكريمة مراعين عناصر سياق الحال من متكلم ومحاطبه وما يلابس الحديث من أمر وبهي، فهما يقدرا أن فعلاً لدلالة سياق الحال عليه وقد حذف هذا الفعل لكثرة الاستعمال ولعلم المحاطب بحال الحديث ((وهكذا فإن إضمار الفعل من حيث الوجوب والجواز عند سيبويه مظهر لعوي متاح في الاستعمال بشرط أن تدل عليه قرينة لفظية أو قرينة حالية، لما إذا أدى الإضمار إلى لبس أو غموض في الدلالة بطراً للافتقار إلى ما يدل عليه من السياق شقيه فإنه يصح أمراً مرفوضاً وغير جائز))^(١) لكن غير سيبويه لم يراع ذلك في تفسير الحذف في هذه الآية وتفسيره، فقد ذهب الكسائي إلى تقدير المحذوف بـ (يكن الانتهاء حيراً لكم) وقد حذفت (كان) وسمها وبقي الحبر، وذهب الفراء إلى التقدير بـ (انتهوا انتهاء حيراً) أي أن المحذوف مصدر لفعل الأمر وحيراً، نعم له. وقد ردّ هذان القولان^(٢)

٣. عدم جواز إضمار فعل الغائب:

الإضمار هو الحذف ومراعاة له، ينلنا على ذلك استعمال سيبويه لهدين المصطلحين، فقد وجدناه يستعمل المصطلحين للدلالة على مفهوم واحد، ويأوب بينهما في الموضع نفسه، ففي حديثه عن حذف الحبر بعد لو لا نجد أن عنوان الباب هو ((باب من الابتداء بضمير فيه ما يبنى على المبتدأ))^(٣) فيستعمل مصطلح الإضمار، ولكنه عندما يعزل لهذه الطاهرة يقول: ((ولكن هذا حذف حبر كثير استعمالهم إياه في الكلام))^(٤) فيستعمل مصطلح الحذف وهذا يدل على أن هذين

(١) اثر السياق في مبنى التركيب ودلالته، فتحي ثابت علم الدين، أطروحة دكتوراه ١٦

(٢) يُنظر شرح كتاب سيبويه لتسيرافي ١٨١/٢

(٣) الكتاب ١٢٩/٢

(٤) الكتاب ١٢٩/٢

المصطلحين بمعنى واحد (١). خلاف لما ذهب إليه بعض النحويين في التفرقة بين الحذف والإصمار، بأن الحذف يكون للمتروك إظهاره والإصمار للمستعمل إظهاره، إذ يقول ابن مضاء (ت ٥٩٢هـ): ((النحويون يفرقون بين الإصمار والحذف ويقولون اعني حذافهم إن الفعل يصمر ولا يحذف، فأل كانوا يعنون بالمصمر ما لا بد منه وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فمنهم من يقول هذا المنتصب بفعل مصمر، لا يجوز إظهاره والفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه، ولا يتم الكلام إلا به وهو المنتصب فلا يوجد منصوب إلا بمنتصب)) (٢) فليس شرطاً أن يكون المحذوف للمتروك إظهاره، والمصمر للمستعمل إظهاره، واستعمال سيبويه يدل على ذلك أيضاً إذ يقول ((هذا تب ما ينتصب على إصمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه)) (٣) فقد استعمل الإصمار للمتروك إظهاره، وقال أيضاً في موضع آخر ((فعل مصمر متروك إظهاره)) (٤) فلدلك نجد أن ما توصل إليه أحد الباحثين من نتيجة معادها: ((الإصمار يكون لما يستعمل إظهاره، والحذف لما يترك إظهاره، وعلى هذا فإن الإصمار ليس مرادفاً للحذف)) (٥)

إنما هو أمر غير موفق ونتيجة غير دقيقة، مفتقرة إلى الاستقراء في كتب سيبويه، فضلاً عن ذلك نجد هذا الباحث يناقش نفسه فيقول في موضع آخر: ((هذا يحملنا على الاستنتاج أن الحذف ليس معياراً للإصمار ولكنه ليس مرادفاً له، والإصمار يشمل الحذف إذ يكون لما استعمل إظهاره، في حين أن الحذف يختص

(١) بطر الكتاب ٢٢٤/١

(٢) الرد على النحاة ١٠٥ ١٠٦

(٣) الكتب ٢٧٣ ١

(٤) الكتاب ٢٩٦/١

(٥) الباحث هادي رشيد دية، في رسائلها لمجستير - العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه، المقدمه إلى دائرة اللغة العربية ولعب الشرق الأنسي في كلية الآداب والعلوم في الجامعة الأمريكية في بيروت ١٩٩٨، ص ٥٠.

بما تُرك إظهاره، فالحذف إذن نوع خاص من الإصمار يكون لما يستعمل
إظهاره))^(١)

وعلى هذا لا نرى فرقاً بين الحذف والإصمار فكلاهما يعطي معنى واحداً
والإصمار يوضع موضع الحذف وكذا للقول عن الحذف أنه يوضع موضع
الإصمار.^(٢) والإصمار عدد سيبويه يقع على ثلاثة صرَب هي^(٣): الأول فعل
مظهر لا يحس إصماره، نحو: أن تنتهي إلى رجل لم يكن في ذكر (صرَب) ولم
يحطر سألته، فتقول ريداً، فلا بد له من أن تقول له: اصرب ريداً^(٤) والثاني فعل
مضمَر متروك إظهاره، نحو: إِيَّاكَ كُنْتُكَ قُلْتُ: بَحْ، وإِيَّاكَ بَعْدَ، وإِيَّاكَ اتَّقِ^(٥).
والثالث - فعل مضمَر مستعمل إظهاره، نحو قولك: ريداً لرجل في نكر (صرَب)
تريد اصرب ريداً.^(٦)

ومن خلال اطلاعنا على مواضع الإصمار أو الحذف في كتب سيبويه
ولاسيما الإصمار المستعمل إظهاره أي الجائر، اتَّضح أنَّ المحدِّد لذلك الإصمار أو
الحذف للمتكمِّل إنما هو المُحاطَب، فكُلُّما كان المُحاطَب على علم بعُوى الرسالة
كان المتكلم على معرفة في إحراج النمط التركيبي للجملة
فهناك تناسب عكسي بين طاقة التصريح في الكلام وعلم السامع بمضمون
الرسالة الدلالية، وبموجب ذلك تكون الطاقة الاحترالية ممكنة بقدر ما يكون السامع
مستطلعاً على مضمونها الخبري^(٧).

(١) العلاقة بين الكثرة والصف في كتب سيبويه ٥٠ ٥١

(٢) يُنظر للأويل السحوي في الفرائد الكريمة، د. عبد الفتاح الحمور ١٣٤، ١

(٣) يُنظر الكتاب ٢٩٦/١ ٢٩٧

(٤) يُنظر الكتاب ٢٩٦/١

(٥) يُنظر الكتاب ٢٩٣/١

(٦) يُنظر الكتاب ٢٩٧/١

(٧) يُنظر التفكير الساندي في الحضارة العربية، ٣٣٢

وما يدل على ذلك في مسألة الإصمارة، أنه لا يجوز إصمارة أي فعل ما لم يكن مسدداً لمخاطب، ولذلك لا يجوز إصمارة فعل العائب عند سيوييه كي لا يؤدي إلى اللبس على المخاطب، لأن المحدد لإصمارة الفعل المخاطب، وإذا أصمّر فعل العائب جرّ ذلك إلى اللبس في الكلام إذ قال سيوييه ((واعلم أنه لا يجوز أن تقول ريداً وأنت تريد أن تقول ليصرب ريداً أو ليصرب ريداً إذا كان فعلاً ولا ريداً وأنت تريد ليصرب عمرو ريداً، ولا يجوز ريداً عمراً إذا كنت لا تخاطب ريداً، إذا أردت ليصرب ريداً عمراً وأنت تخاطبني فيما تريد أن أتبعه أنا عك أن عك أنك قد أمرته أن يصرب ريداً عمراً وريداً وعمرو غائبان فلا يكون أن تُصمّر فعل العائب، وكذلك لا يجوز ريداً وأنت تريد أن أتبعه أنا عك أن يصرب ريداً لأنك إذا أصمّرت فعل العائب طرّاً السامع للشاهد إذا قلت ريداً أنك تأمره هو يريد فكرهوا الالتباس بها ككرهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل نحو قولك عليك، أن يقولوا عليه ريداً لتلاً يشبه ما لم يؤخذ من أمثلة الفعل بالفعل وكرهوا هذا في الالتباس وضعف حيث لم يُخاطب المأمور كما كره وضعف أن يشبه عليك ورؤيد بالفعل))^(١).

وجد سيوييه في هذا النص يتحد دور الموجه اللغوي لتمتكم اللغة في ضرورة مراعاة مخاطبه من خلال أمن اللبس عن طريق الاستعداد عما يؤلّد هذا اللبس، لأن التمتكلم لا يصمّر ولا يحدف إلا إذا كان لدى مخاطبه علم بما أصمّر، فكيف إذا أصمّر كلام موجه لغيره حين ذلك يجعل المخاطب يظن أن الكلام موجه له فيتولد اللبس عنده، ووجد في هذا النص السيوييهي تعامل مع اللغة من خلال أفرادها وملايماتها، وميث يدل على ذلك عبارات الخطاب الواردة في هذا النص نحو: (تخاطب) و (تخاطبي) و (السمع)، إذ يقول كارتر (Carter) في هذا المقام: ((إنه من الصعب في أن يجادل أن اللغة بالنسبة لسيوييه كانت دائماً تعمل أو تتواجد في

سياق حقيقي بين المتكلم والمستمع، وإن الحذف ممكن فقط عندما يجعل السياق الحقيقي العاصر المحذوفة بيّنة))^(١).

٤. حذف الفعل في التحذير:

التحذير في اللغة مصدر الفعل حذر بتشديد الدال، التحوير أو هو تحوير شيء من شيء وتبعيده منه^(٢)

أما في الاصطلاح فهو تنبيه المُحاطب على أمر مكروه ليُجتنبه^(٣)، ويقول ابن الناطم ((التحذير تنبيه المُحاطب على أمر مكروه يجب الاحتراز منه))^(٤) والأصل في التحذير أن يكون موجهاً إلى المُحاطب.^(٥)

والتحذير أسلوب يلجأ إليه المتكلم تنبيهاً للمُحاطب لاجتناب مخوف قد يقع به، فهو أسلوب حاص بالمتكلم موجه إلى المُحاطب ويتم هذا الأسلوب بطرائق عدة أولها صمير الخطاب (يُنْأَى) مسداً إلى مُحاطب معين ويذكر معه المحذر منه الذي يكون معطوفاً نحو: إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ، أو مجروراً نحو: إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ.^(٦) وثانيها: المحذر منه مضافاً إلى صمير المحذر ومعطوفاً عليه محذر منه آخر، نحو رأسك والسيف، ونفسك والأسد. وثالثها: ذكر المحذر منه فقط، إما مكرراً نحو الأسد الأسد، أو مفرداً نحو: الأسد^(٧).

(١) M G. Carter , Eision in the proceedings of the colloquim on Arabic grammar.p.١٢٦

علا عن التقدير النحوي في كتاب سيبويه، رسالة ماجستير، سعد حسن صاروب، للجامعة الأمريكية في بيروت، ١٩٩٦، ص ٨٧

(٢) يُنْظَر لسان العرب ٩٢/٣ (حذر)، كشف اصطلاحات الفنون ٣٩٧/١

(٣) ينظر شرح الحدود النحوية: ١٠١

(٤) شرح ابن الناطم ٤٣٢

(٥) يُنْظَر المصدر نسخة ٤٣٢، برتشاف الصرب، أبو حبان ١٤٧٧/٣

(٦) يُنْظَر شرح ابن الناطم ٤٣٢، شرح الكافية للرصبي: ٨-٥/٢

(٧) ينظر المصدر أن انفسهما

وأياً ما كانت الطريقة التي يتم بها أسلوب التحذير، سواءً بـ(إيت) أم باسم مكرر أم مفرد، فإنه يكون فيه الاسم نصياً، وقد أثار هذا النص من دون عمل أحدثه السحرة، وكعادتهم في البحث عن العوامل فلا بُدَّ من أن يكون في نظرهم - فعل قد أحدث النص فاتفقوا على أن هذا الأسلوب لا يحلو من فعل باصب للاسم، واحتلوه في تقدير الفعل المحسوف، وكان ممَّ قدروه: أهدر، واحذر، واتق، واعد، وحج، وحل، ودغ، وبغذ، وما أشبه ذلك. وكان لسيبويه السبق في تقرير ذلك بقوله: ((هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قولك إذا كنت تحذر: إياك، كأنك قلت: إياك حج، وإياك باعد، وإياك اتق، وما أشبه دا. ومن ذلك أن تقول: نفسك يا فلان، أي اتق نفسك))^(١) وعلى نهج سيبويه سار المراد، وابن السراج^٢ وقدر الانساري الفعل (أهدر) إذ يقول: ((فإن قيل: فلم لتصب قولهم: إياك والشر؟ قيل لأن التقدير فيه إياك أهدر))^(٣) ونكر ابن يعيش أن تقدير هذا الفعل: اتق، أو جانب^(٤) وقدره ابن عصفور بـ(باعد) واحذر^(٥)

ويبدو أن هذا الأسلوب لا ينوقف على تقدير معين دون آخر بل كل ما يؤدي المعنى يصحُّ تقديره، إذ إنَّ سيبويه لم يقرر فعلاً محدداً بعينه، وإنما ذكر تقديرات عدة ثم قال وما أشبه دا^(٦) فقد جاء في حاشية الصبان: ((والحق أن يقال لا يقتصر على تقدير باعد، ولا على تقدير: احذر، بل الواجب تقدير ما يؤدي العرص، إذ المقدر ليس لمرأ متعبداً به لا يعدل عنه))^(٧).

(١) الكتاب ٢٧٣/١

(٢) ينظر: المقنصب ٢١٣/٣، الأصول ٢٤٩ / ٢ ٢٥٠

(٣) أسرار العربية ١٠٢

(٤) ينظر شرح المفصل ٣١٢/٢

(٥) ينظر شرح الجمل ٢٥٢/ ٢

(٦) ينظر للكتب ٢٧٣/١، معاني النحو ٩٣/٢

(٧) حاشية الصبان ١٨٩/٣

أما حكم هذا الفعل من حيث الإصمار والإظهار ففيه حكمان عند النحاة: أحدهما عدم جوار بظهوره، وذلك إذا كان التحذير بـ(إِيا) مفرداً أو مكرراً أو معطوفاً عليه، وكذلك إن كان للتحذير بغير (إِيا) وكان المحذر منه مكرراً أو معطوفاً.^(١) غير أن من النحويين من قال بجوار بظهوره بظهوراً إلى أن تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل^(٢).

والحكم الآخر جوار ذكر فعل التحذير وذلك إن كان التحذير بغير إيا والمحذر منه مفرداً غير مكرر، إذ قال سيبويه: ((ولو قلت: نفسك، أو رأسك، أو الجدار، كان بظهور الفعل جائزاً، نحو قولك: اتق رأسك، وأحفظ نفسك واتق الحدار))^(٣).

وقد أوجب النحويون إصمار الفعل في التحذير بـ(إِيا) أو المكرر أو المعطوف وشذّبوا على ذلك حتى لزم الحذف وصار ظهور العامل فيه من الأصول المرفوعة ففي قولهم: إياك والأسد، إياك اسم مصمر منصوب للموضع، والناصب له فعل مصمر وتقديره: إياك باعد وإياك نخ وما أشبه ذلك^(٤).

وقد فسّر سيبويه هذا الحذف في أسلوب التحذير في صوء عناصر سياق الحال إذ إن هذا الفعل المفترّ يهدف لكثرة استعماله من قبل المتكلمين ممّا أدى ذلك إلى فهمه من قبل المخاطب، ولدلالة الموقف التحذيري عليه ما أدى إلى الاستعناء عنه إذ يقول سيبويه: ((وحدثوا الفعل من إياك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام فصار بدلاً من الفعل))^(٥) وقال في موضع آخر مفسراً الحذف في المحذر المكرر والمعطوف ((وإنما حدثوا الفعل في هذه الأشياء حين ثبوتها في

(١) يُنظر الكتاب ٢٧٣/١، المقصّب ٢١٥/٣، أسرار العربية ١٠٢، شرح المفصل ٣١٢/٢

(٢) يُنظر شرح الكافية للرصبي ٧/٢

(٣) الكتاب ٢٧٥/١

(٤) يُنظر ٣١٢/٢ شرح المفصل

(٥) الكتاب ٢٧٤/١

كلامهم، واستثناء بما يرون من الحال، وبما جرى من النكر، وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل))^(١).

وهذا يعني أن سيبويه قد استعان بالسياقين اللعوي والحالي في تفسير هذه الظاهرة، فهو هنا يستعين بدلالة حال المتكلم الدالة على أنه يحدد المخاطب من أن يذكر الفعل، كما يستعني بدلالة إياك نفسها على التحذير عن نكر الفعل، وذلك أن العرب لكتفت بإياك عن الفعل، فصارت إياك بمنزلة اللفظ بالفعل، وكذلك نجد المخاطب في هذا الأسلوب قد لكتفى بدلالة سياق الحال على التحذير عن نكر الفعل وبذكر إياك للدالة على التحذير كذلك^(٢).

ونجد سيبويه في النص الثاني يستعين بالسياقين أيضاً للدلالة على المحذوف من الجملة، إذ إنَّ حال التحذير تدل على هذا الفعل فلا داعي إلى نكره، كما أن التكرار وهو من السياق اللعوي سوَّغ لأحد التسمين أن يقوم مقام الفعل، وذلك لأن التكرار هنا يُعهم التحذير، فإذا ذكرتها معردة لم تدل على معنى الفعل لذا يحسن بطهاره^(٣).

والظاهر أن للقصد والمقام وما يقتضيه الحال أثراً في صياغة الكلام وأساليبه، إذ إن هذه الأمور هي التي تتحكم في حذف الفعل ونكره لأشياء أخرى مرتبطة باللفظ وما شابهه، فلما كان غرض المتكلم تحذير المخاطب بأقصر الطريق وبم يحفظ المخاطب من الوقوع في المحذور، إذ إنَّ التطويل قد يؤدي إلى تفويت هذا الغرض تطلب منه ذلك إيجاز كلامه واحتصاره بطريقة الحذف، ولا سيما كون الحال أو المقام دالاً على الفعل المحذوف وقد علم المخاطب به.

وهذا أمر قد تنبَّه إليه خدّاق النحويين مراعيين المحيط الذي تُولد فيه الأساليب الخطائية وصيغتها وفقاً له، فقد قال الرماني ((لأنَّ التحذير ممَّا يحاف منه وقوع

(١) الكتاب ٢٧٥/١

(٢) يُنظر الدلالة والتعميد النحوي ٤٢٤.

(٣) ينظر المصدر نفسه ٤٢٣.

المحوف فهو موضع اعجال لا يحتمل تطويل الكلام لئلا يقع المحوف بالمحاطب
 قل تمام الكلام))^(١) ووجد الرصي الاسترادي أن الحذف إنما وجب ((لأن
 القصد... أن يفرغ المتكلم سريعاً من لفظ التحذير حتى يأخذ المحاطب حذره من
 ذلك المحذور، وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارب المكروه أن
 يرهق))^(٢) وهذا ما صرح به الجامي.^(٣)

٥ حذف عامل المفعول المطلق وجوباً:

قد يحذف العامل في المفعول المطلق وجوباً في مواضع منها: إذا وقع
 المصدر بدلاً من فعله، وهو مقيس في الأمر والهي، نحو: قياماً لا قعوداً، أي قم
 قياماً ولا تقعد قعوداً، والدعاء نحو: سقي لك، أي سقاك الله، وبعد الاستفهام
 التوبيحي، نحو أقياماً وقد قعد للناس، وكذلك يحذف وجوباً إذا تاب المصدر عن
 فعل استند لاسم عين وكان المصدر مكرراً أو محصوراً، نحو:ريد سيرا سيرا،
 وما ريد إلا سيرا، ويحذف أيضاً إذا قصد به التشبيه بعد جملة مشتملة على فاعل
 المصدر في المعنى، نحو، لريد صوت صوت حماراً^(٤).

وقد بحث سيويه حذف العامل في هذه الأنواع وفسر ذلك الحذف لكل نوع
 وبيّن تفسيره مراعي سياق الحال وعناصره من متكلم ومحاطب ودلالة حال فقد قال
 في حذف العامل بعد الاستفهام ((ولما ما ينتصب في الاستفهام من هذا الباب
 فهو نك: أقياماً يا فلان والنام قعود وأجلوساً والنام يعذون، لا يريد أن يحبر أنه
 يجلس ولا أنه قد جلس وانصى جلوسه ولكنه يحبر أنه في تلك الحال في جلوس
 وفي قيام))^(٥) فسيويه يعتمد على المتكلم والمحاطب والحال في تفسير معنى هذه

(١) الأئمة والمطائر، السيوطي ٣٠٧/١

(٢) شرح الكافية للرصي ٨/٢

(٣) ينظر الفوائد الصيغية، الجامي ٣٧٧/١

(٤) ينظر شرح المفصل ٢٢٢، ٢٣٠، شرح الكافية للرصي ٢٧٤، ٢٨٩، شرح فيس

عيل ٥٦٣/١-٥٦١

(٥) الكتب ٣٣٨، ١

الجملة، ودلالة حال للمُحاطَب من القيام والجلوس أغتبت المتكلم عن ذكر فعل للقيام أو الجلوس، وهذا ما تجده في حذف عمل المكرر إذ قال: ((وَكذلك إنْ أُحبرت ولم تستفهم تقول: سيرا سيرا عيت نفسك أو غيرك وذلك أنك رأيت رجلاً في حال سير أو كنت في حال سير أو ذكر رجل يسير أو تكررت أنت يسير وجرى كلام يحسن بناء هذا عليه كما حسن في الاستفهام))^(١).

وكذلك يتضح اعتماد سيوييه على ميثاق الحال في تقدير حذف عامل المصمر التشبيهي في قولهم: مررت به فإذا له صوت صوت حمار، بقوله ((هذا باب ما ينتصب فيه المصدرُ المشبَّه به على إصمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: مررت به فإذا له صوت صوت حمار، ومررت به فإذا له صراخ صراخ النكلى. . . وإنما انتصب هذا لأنك مررت به في حال تصويت ولم ترد أن تجعل الآخر صفةً للأول ولا بدلاً منه، ولكنك لما قلت: له صوت علم أنه قد كان ثم عمل فصدر قولك له صوت بمرلة قولك فإذا هو يصوت فحملت الثاني على المعنى))^(٢) فالعمل هنا مصمر وما يدل عليه الحال الذي يمر به المتكلم فيقله بقوله: (له صوت) الذي فيه دلالة على العمل الذي يقوم مقام الفعل فينتصب (صوت) الثانية إذ إن الحال المشهدة من المتكلم بمرلة العمل الذي يصب لأنه عمل

وهذا دليل على اعتماد سيوييه على حواس المتكلم ويعمل بها حذفه لألفاظ اقتضى القياس اللعوي أن تذكر في الكلام، وكأنما أحسن بأن الأفكار لا تتناقل بالألفاظ فحسب فقد يدرك السمع ما يريد اللسان التعبير عنه لذا لا يذكر للمتكلم الألفاظ التي عرفها المحاطب^(٣).

هذا إذا كان الاسم بعد الفعل المصمر منصوباً، إذ أنه يدل على موقف قائماً في حال مرور المتكلم به، أما إذا ارتفع فالمعنى مختلف، لذلك نجد سيوييه يفرق

(١) الكتاب ٢٣٩، ١

(٢) الكتاب ٣٥٥/١ ٣٥٦

(٣) مراعاة المحاطب في البحر العربي ٩٥

بين وجهي الرفع والنصب في هذه التراكيب تبعاً لسياق حالها، ومن الأمثلة على ذلك قول القائل: له علمٌ علمُ الفقهاء، قال سيبويه: ((لم ترد أن تحبر بأنك مررت برجل في حال تعلم ولا تفهم ولكنك أردت تذكر الرجل بفصل فيه وأن تجعل ذلك حصلة قد استكملها كقولك له حسب حسب الصالحين لأن هذه الأسماء وما يشبهها صارت تحلية عند الناس وعلامات، وعلى هذا الوجه رفع الصوت، وإن شئت نصبت فقلت له عِلِّمْ علم الفقهاء كأنك مررت به في حال تعلم وتفقه وكأنسه لم يستكمل أن يقال له عالم))^(١).

فالنصب يبين موقفاً يمر به المتكلم على المعنى وهو يتعلم ويتفقه ولم يصبح عالماً أما الرفع فالموقف يتعبر به الشخص فيه قد استكمل طلبه للعلم فأصبح عالماً. فهذا هو الفرق بين النصب والرفع في هذه الباب، قال سيبويه: ((وإنما فرق بين هذا وبين الصوت لأن للصوت علاج وأن للعلم صار عندهم بمرلة اليد والرجل... وإذا قال له صوت صوت حمار فإنما أخطأ أنه مر به وهو يصوت صوت حمار، وإذا قال له علم علم الفقهاء فهو يحبر عما قد استقر فيه قبل رؤيته وقبل سماعه منه أو رآه يتعلم فاستكمل حسن تعلمه على ما عنده من العلم ولم يرد أن يحبر أنه إنما بدأ في علاج العلم في حال نقيته إليه))^(٢) فندى للمتكلم والمخاطب هما الأساس الذي يبني عليه سيبويه أغلب تفسيراته للظواهر اللغوية والتراكيب ويفرق به بين الأوجه الإعرابية المتعاقبة على مفردات الجملة الواحدة.

(١) الكتاب ٣٦١/١ ٣٦٢

(٢) الكتاب ٣٦٢/١

٦. المصدر النائب عن فعله في الدعاء:

يحدث عمل المصدر عند التحويين وجوباً، وذلك إذا قصد به المتكلم دعاءً
لإنسان أو عليه وذلك نحو سقياً ورعياً، ونحو: حبة وقرء، وجدعاً، وعقراً وبؤساً،
وعبرها مما يُقصد به الدعاء.^(١)

فهذه المصادر جاءت منصوبة على هذا المعنى وقد فسّر الحاة النصب فيها
على إصمّر فعل إصماراً لازماً والتقدير في (سقياً) سقائك الله سقياً، ورعياً: رعاك
الله رعياً، والمصدر هنا نائب عن الفعل المحدوف.^(٢)

وقد بحث سيبويه هذه المسألة في صوء ميثاق الحال جاعلاً قصد المتكلم
الممّوع لنصبها وحذف أفعالها، إلا إن هناك علاقة كبيرة في مثل هذه الأنماط
اللغوية بين هيأتها التركيبية وحالاتها الإعرابية وقصد نائب، ومن ثمّ يستطیع
الوقوف على معانيها، إذ قال سيبويه مفسراً نصب هذه المصادر: ((وإنما ينصب
هذا وما أشبهه إذا ذكر مذكور دعوت له أو عليه، على إصمّر الفعل، كأنك قلت:
سقائك الله سقياً، ورعاك الله رعياً، وحبيك الله حبة، فكل هذا وأشباهه على هذا
ينصب وإنما انحزل الفعل ها هنا؛ لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل.. وممّ يدلّك
أيضاً على أنه على الفعل نصب، أنك لم تذكر شيئاً من هذه المصادر لتبني عليه
كلاماً كما يبني على عبد الله إذا انتدّته، وانك لم تجعله مبنياً على اسم مصمّر في
بيتك، ولكنه على دعائك له أو عليه.))^(٣)

فمّا يُحدّد نصب هذه المصادر وحذف عولمها المعنى الذي يقصده المتكلم
عند سيبويه، إذ إن المتكلم إذا قصد بهذه المصادر الدعاء فإنها منصوبة على فعل
دعائي من لفظ المصدر وقد تاب هذا المصدر نائب الفعل لأنه يؤدي معناه ويساق
توكيداً له، وكذلك فإن هذه المصادر لم يذكرها للمتكلم ليحذر عنها شيء كما يحذر

(١) يُنظر الكتاب ٣١٢/١ ٣١٣، شرح المفصل: ٢٢٢/١

(٢) يُنظر. الكتاب ٣١٢/١، شرح المفصل ٢٢٢/١

(٣) الكتاب ٣١٢/١

عن ريد إذا قال: ريدٌ قائمٌ، وإنما هي تراكيب يعمد إليها المتكلم عندما يدعو لإنسان أو عليه، وقد لجأ المتكلم في هذا التركيب إلى إيجاز العبارة ليكون القصد واضحاً مؤثراً في مخاطبه وتؤدي معناها المراد عنده لذلك يأتي بالمصدر مجرداً من فعله مصمراً في بيته لعلم مخاطبه بقصده وربما يأتي به تأكيداً فيقول: سفاك الله سقياً.^(١) فجدد المتكلم في كثير من الطواهر النحوية عند سيبويه يلجأ إلى ما يريد عبرته وصوحاً، وتلك هي غاية سيبويه ومشوده، لذلك إن من الأشياء التي تريد في إيالة الدعاء بالمصدر هـ، الإتيان بالمصدر المنصوب مشعوعاً بجار لصمير المحاطب المعني بالدعاء، فيقول: سقياً لك، ورعياً لك، ولك هـ للتبيين عند سيبويه إذ يقول ((وَلَمْ تَكْرَهُمْ (لَكَ) بَعْدَ مَقِيّاً، فَإِنَّمَا لِيَبَيِّنُوا لِمَعْنَى الدَّعَاءِ، وَرُبَّمَا تَرَكُوهُ اسْتِعْجَالاً، إِذْ عَرَفَ الدَّاعِي أَنَّهُ قَدْ عَلِمَ مِنْ يَعْنِي، وَرُبَّمَا جَاءَ بِهِ عَلَى الْعِلْمِ تَوْكِيداً))^(٢).

وجد سيبويه في هذا النص يتخذ عنصر المتكلم الأساس الذي يتكأ عليه في تفسير مكونات هذا التركيب الدعائي، إذ إن الدعاء معني راجع إلى قصد المتكلم إذا كان محي سيبويه في تفسير الطواهر النحوية مرتبطاً بالمعنى الذي يؤديه التركيب والذي يرتبط بالقصد والفائدة وهذا لا يتحقق إلا من خلال تفسير النصوص في ضوء ملابساتها ومستعملاتها.

ويصع سيبويه هـ قاعدة تحد في العلم الحديث من المعيير التداولية، وهي قاعدة تمييزية بين الخبر والإنشاء يكون أساسها قصد المتكلم، فقصد المتكلم هو ما يفرق بين كون الكلام خبراً أو إنشاءً، فإذا كان قصد المتكلم الدعاء فإن المصدر ينتصب، وإلا كان قصده الإخبار فإنه يرتفع.^(٣)

(١) يُنظر شرح كتاب سيبويه لتسيرافي ٢/٢٠٥، شرح المفصل ١/٢٢٢

(٢) الكتاب ١، ٣١٢، ٣١٣

(٣) يُنظر - للتدولية عند العلماء العرب - ٧٨

٧. حذف المستثنى،

قد يُحذف المستثنى في الكلام وذلك بعد (إلا) و (غير) المسبوقتين بـ (ليس) ولا يستعمل هذا الحذف إلا بعد (ليس) ولو كان مكان (ليس) غير ما من ألقاط الجحد لم يجر الحذف، وذلك نحو: ليس إلا وليس غير، والمراد ليس إلا ذلك، وليس غير ذلك.^(١)

فالمتكلم هنا لجأ إلى الاحترال في الهيئة التركيبية لجملة الاستثناء وأورد ذلك على جهة الاختصار، لعرص دلالي قد يؤديه هذا التركيب ما لا يؤديه غيره، وقد صر سيوييه هذا الاحترال بقوله. ((هذا باب يحذف المستثنى فيه استحقاقاً وذلك قولك ليس غير وليس إلا كأنه قال ليس إلا ذلك وليس غير ذلك، ولكنهم حذفوا ذلك تحفيهاً واكتفاءً بعلم المحاطب م يعني))^(٢).

فسيوييه كي يُحلّل هذه العبارة التي جعلها الحذف على تلك الهيئة يفيد إلى سياق حالها ومحيطها الخارجي الذي قيلت فيه، فيتحيل قائلها عارفاً مقصده وهداه، واصح من قول سيوييه (كأنه قال ليس إلا ذلك وليس غير ذلك) وبعد ذلك يُحلّل قول هذا المتكلم بالعلاقة التواصلية بينه وبين مخاطبه فالمتكلم يروم الحفة كي يؤدي رسالته بيسر ومهولة اكتفاءً بعلم مخاطبه ما يعني وفي ذلك قال ابن يعيش: ((قد حذفوا المستثنى بعد إلا وغير، وذلك مع ليس خاصة دور غيرها مما يُستثنى به من ألقاط الجحد: لعلم المحاطب بمراد المتكلم، وذلك قولك ليس غير وليس إلا والمراد ليس إلا ذلك وليس غير ذلك))^(٣).

فالذي يبدو أن المتكلم هنا يروم الاختصار والإيجار لتوافر الأسباب التي يمكن أن تُعني عن المحدثوف لقدرة الألقاط على الدلالة على ما حذف من الكلام فصلاً عما يمتلك المحاطب من معرفة يقصد المتكلم كل ذلك جعل المتكلم يميل إلى

(١) ينظر للكتاب، ٣٤٤/٢-٣٤٥، المقتضب، ٤/٤٢٩، الأصول في النحو ١/٢٨٣

(٢) الكتاب ٢/٣٤٤-٣٤٥

(٣) شرح المعصل ٢/٤٤٧، وينظر: المقتضب ٤/٤٢٩، الأصول في النحو ١/٢٨٣

أشبه ما تكون علاقة الجراء بالكل، ومن هنا استعملت أكثر أدوات الاستثناء لتأكيد نفي المراد ومنها ليس ولا يكون.^(١) هي قولنا: حصر الطلاب ليس ريداً، كأن المُخاطب تصوّر أن ريداً هو الذي حصر، فنعياً ذلك عنه، وهي قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): ((يُطِيع المؤمن على كل حلق)) كأن المُخاطب تصور أيضاً أنه يُطِيع على الكذب والحيلة فهي ذلك عنه فقال، ((ليس للكذب والحيلة)) أي ليس من حلق المؤمن الكذب والحيلة.^(٢)

وما دلم معنى الاستثناء يفهمه المُخاطب فاعذب الطن أنه لا حاجة تب إلى تقدير المرفوع بعد (ليس) و(لا يكون) إذ المعنى تام ولا يحتاج إلى هذا التقدير، اللهم إلا إذا كانت العناية منه تعليمية لإيضاح القاعدة الحوية، وعلى ذلك فإن الأولى أن يكون المنصوب بهما مستثنى لأنه كما يقول الحليل: ((محرج مما أدخلت فيه غيره))^(٣) لأن جعله خبراً يستتبع تقدير اسم له ولو أظهر هذا الاسم لجرّد الكلام من كل سمات الاستثناء، فضلاً عن ذلك فإن الصمير المستتر قد عائد لعنّب وهذا خلاف ما قرره الحويون من أن الصمير الواجب الاستتار إنما هو صمير المتكلم وصمير المُخاطب.^(٤)

ودهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أن (ليس) و(لا يكون) في الاستثناء الأصل فيهما رد على كلام سابق، كأن قائلًا قال: حصر خالد لا الطلاب، فقيل له: حصر الطلاب ليس خالداً، وهما يحملان معهما معنى النفي.^(٥)

(١) بيطر • الكليات، أبو البقاء • ٦٧، التراكيب اللغوية في العربية، د. هادي مهر - ٢٥٤

(٢) يُنظر معاني النحو ٢٣٤/٢.

(٣) الكتاب ٣٣٠/٢

(٤) يُنظر في النحو العربي، مقدّم وتوجيه ٢٥٩.

(٥) بيطر معاني النحو ٢٣٤/٢

واعلم أن ما ذهب إليه ربما يصدق على نوع من الكلام ولا يصدق على نوع آخر فقد لا يكون لهما علاقة أو اتصال بأي كلام سابق لأن المتكلم قد يقصد أن يحذر المخاطب عن شيء لم يكن في حلد محاطبه منه علم.

٩. حذف عامل الحال:

الحال لا بُدَّ لها من عامل إذا كانت معرفة ولا يكون العامل فيها إلا فعلاً، نحو: جاء زيد صاحكاً، فـ (صاحكاً) حال والعامل فيها الفعل المذكور (جاء) أو يكون العامل فيها جارياً محزى الفعل من الأسماء كاسم الفاعل أو اسم المفعول أو الصفة المشبهة، نحو: زيد صارب عمرأ، قائماً، فالعامل اسم الفاعل (صارب). أو يكون العامل فيها معنى فعل كقولك: زيد في الدار قائماً، فـ (قائماً) حال من المصمر في الجار والمجرور وهو العامل فيها لثبوتها عن الاستقرار^(١). وهذا العمل قد يُخفف من جملة الحال، جواراً أو وجوباً، ولا ينمُّ ذلك إلا بعريضة دالة عليه، إما حالية وهي دلالة الحال المشاهدة، أو مغالية وهي تقنم ذكره^(٢).

وقد عرّض سيبويه هذه المعألة ودرسها في ((باب ما ينتصب من الأسماء التي أحدث من الأفعال لتتصاب الفعل، استفهمت أو لم تستفهم)) نحو: أقائماً وقد قعد الناس أو قاعداً علم الله وقد سار الركب^(٣). وكذلك في ((باب ما جرى من الأسماء التي لم تؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التي أحدث من الفعل)) نحو: أتميمياً مرة وفيسياً أخرى^(٤).

(١) يُنظر شرح المفصل. ٣٧٥/٢، ٣٧٦، شرح الكافية للرصني. ٥٤/٢.

(٢) يُنظر شرح المفصل. ٤٠٠/٢، شرح الكافية للرصني. ٨٤/٢.

(٣) يُنظر: الكتاب. ٣٤٠/١.

(٤) يُنظر الكتاب. ٣٤٣/١.

فجدد سيوييه وهو بصدد أداء مهمته في إيضاح هذه الأنماط التعبيرية المسموعة عن العرب وتحليل الطواهر الإعرابية لها تعبيراً عن وطائف كلامية معروفة، يستعيد السياق الذي ولدت فيه والجو الاجتماعي أو النفسي الذي رافق ولادتها مما سماه (الحال) أي المقام الذي قيلت فيه^(١).

١٠. الحال الجامدة:

الأصل في الحال عند الحويين الاشتقاق^(٢) لأنها في المعنى صفة والصفة مشتقة أو في معنى المشتق^(٣). وهذا العالب عليها لكن ليس باللام، فقد جاءت في بعض المواضع جامدة والدلالة فيها على هيئة واصحة، وشرط تلك صحة تأويله بمشتق^(٤) والحق أنه لا حاجة إلى ذلك التأويل؛ لأن كل ما دل على هيئة صح أن يقع حالاً، إذ إن الحال هو المصير للهيأة، وكل ما قام بهذه العائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بمشتق^(٥).

والمواضع التي قد تأتي فيها الحال جامدة محددة عند الحويين، وهي الدلالة على السعر في نحو: بعته مدأ برهم، إذ المعنى بعه مسغراً، كل مدأ بدرهم، والدلالة على التفاعل نحو: بعته بدأ بيد، أي مساحرة، أو كَلَمْتُهُ فَأَهْ إِلَى فَيٍّ، أي مشافهة، والدلالة على التشبيه نحو: كَرَّ رِيْدٌ أَسْدًا، أي مشبهاً الأسد، والدلالة على الترتيب نحو: لدحلوا الدار رجلاً رجلاً^(٦).

(١) يُنظر: دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، د. صاحب أبو جندح ٢١٥.

(٢) يُنظر: شرح الكافية للرصبي ٧٠/٢، شرح ابن عييل ٦٢٨/١، معاني النحو ٢٤٤/٢.

(٣) ينظر: شرح الكافية للرصبي ٦٩/٢.

(٤) ينظر: شرح ابن عييل ٦٢٨/١.

(٥) يُنظر: شرح الكافية للرصبي ٦٩/٢.

(٦) يُنظر: شرح ابن عييل. ٦٢٨/١.

وأغلب الظن أن هذه المواضع التي حدثها للحدث لوقوع الحال جامدة، ما هي إلا معاني معبرة عن هيات مهملات كان نوع الحال فيها بصرف النظر عن شرط الاشتقاق والجمود، فالسعر فيه تعبير عن هياة البيع، والتفاعل فيه تعبير عن هياة ألبصا، وفي التنسيه والترتيب كذلك.

وقد بحث سبويه هذا الموضوع في صوء الجانب الاجتماعي للغة، إذ إن هذه الهيات تتم في صمم أعراف اجتماعية لا تخلو من التفاعل بين متكلم ومخاطب ولا يتصيح المعنى فيها إلا في صوء سياق حالها الذي جرت فيه

وقد بحث سبويه هذه المواضع، فعرص لأنماط متعارفة في الاستعمال مثل قولهم: كلمته فاه إلى في، وبايعته يدا بيد، فلا يكتفي بأن يخرج لها معانيها النحوية، بل يمضي بعسر التلارم للتركيب بين عناصره، ويحتكم في ذلك إلى مدلولات هذه الأنماط عند ألباء اللغة، فيلاحظ أن هذه المدلولات في مقتضياتها الخارجية مركبة، وأنها تستلزم في التعبير عنها مركباً من العناصر اللغوية^(١)

إذ إنها جرت في محيط استعمالها بين متكلم ومخاطب وفهمت في صمم سياق حالها فيجب أن تستعمل في صوته ((وذلك أنه لا يجوز أن تقول كلمته فاه حتى تقول إلى في، لأنك إنما تريد مشافهة والمشافهة لا تكون إلا من اثنين وإنما يصح للمعنى إذ قلت إلى في، ولا يجوز أن تقول بايعته يدا، لأنك إنما تريد أن تقول أحد منى وأعطاني وإنما يصح المعنى إذا قلت: بيد، لأنهما عملان))^(٢)

والملاحظ في ذلك أن هذه الجملة يتصاغر في تحقيق معناها السياقات اللغوية والحالي، فاللغوي لأن المعنى لا يتم باقتطاعها، إذ إن المشافهة والأحد والعطاء ينتج من حلال التركيب. كما يسهم السياق الحالي في ذلك لأن المعاني لا تتم إلا من اثنين، قال ابن يعيش: ((هذه الأسماء لا يفردها شيئاً، ولا بد من إتباعه بما بعده فلا يجوز (كلمته فاه) حتى تقول: إلى في، لأنك إنما تريد المشافهة، والمشافهة

(١) ينظر نظرية النحو العربي ٩١

(٢) الكتاب ٣٩٢/١.

والحال المؤكدة قد تؤكد مصموم جملة وهي التي يستفاد منها من مصموم الجملة قبلها نحو هو المتنبي شاعراً، فالمتنبي مشهور بالشعر، معروف به، فقوله (شاعراً) يؤكد مصموم الجملة قبله، فيتفق معنى الحال ومصموم الجملة، ويشترط في هذه الجملة التي قبلها أن تكون اسمية، وإن يكون ظرفاً، وهما المتدا والخبر معرفتين جامدتين، ولا بُدَّ من أن تتأخر الحال عنهما معاً وعن عاملها، وإن ي حذف عاملها وصاحبها وجوبا^(١)

وقد تناول سيبويه هذين القسمين من الحال، وفرق بين معنى كل جملة في القسمين من خلال العلاقة بين المتكلم والمُخاطَب وملايسات الحديث بينهما فلكل نوع من الحال معنى يؤنيه اعتماداً على عنصر العملية الخطابية، فمعنى جملة الحال المؤسسة في نحو قولك: هذا عبدُ الله مطلقاً، كما يقول سيبويه: ((والمعنى أنك تريد أن تنتهه له مطلقاً، لا تريد أن تعرفه عند الله؛ لأنك ظننت أنه يجهله، فكأنك قلت: انظر إليه مطلقاً، فمنطلق حال قد صار فيها عبد الله))^(٢).

أي أن المتكلم عندما يطلق هذه الجملة الحالية لا يريد أن يُعرف مخاطبه بشخص يظن أنه يجهله، لأن هذا الشخص معروف من الطرفين، وإنما يكون قصد المتكلم أن يثبت للمخاطب الانطلاق وينسبه إليه.

ولذلك إن العامل في هذه الحال هو التنبيه أو الإشارة عند سيبويه أي أن التقدير انظر إليه مطلقاً، والمقصود أنك أردت أن تنته المُخاطب للخبر في حال الانطلاق، ولم ترد أن تعرفه بياض وأنت تقدر أنه يجهله^(٣).

لما معنى جملة الحال المؤكدة لمصموم الجملة عند سيبويه فقد استنبطه أيضاً من التحليل المعتمد على عنصري الخطاب والموقف، فمعنى جملة، هو يريد معروفاً، يفسره وفقاً لقصد المتكلم وفائدة المُخاطب، إذ قال: ((وذلك أنك ذكرت

(١) يُنظر - شرح المفصل. ٣٩١/٢ - ٣٩٢، النحو الوافي ٣٤١/٢، معاني النحو ٢٦٦/٢

(٢) الكتب ٦٨/٢

(٣) يُنظر شرح كتاب سيبويه للميرزا ٤٠٦/٢.

للمخاطب إنساناً كان يجهله، أو طنت أنه يجهله، فكانك قلت أثبتة أو الزمه معروفاً،
فصدر المعروف حالاً كما كان المنطلق حالاً حين قلت: هذا ريد مطلقاً، والمعنى
أبك أردت أن توصح أن المنكور ريد حين قلت معروفاً ولا يجوز أن تنكر في هذا
الموضع إلا ما أشبه المعروف لأنه يُعرف ويؤكد. (١)

فكانت الجملتين حاليتان لكن على معنى مختلف تبعاً لملاسات الحديث، وغاية
المتكلم مع المخاطب، ففي الحال المؤسسة يكون المخاطب عالماً بالحبر عارفاً به
ويريد المتكلم أن ينتهه على الحال المتممة لمعنى الجملة، أما في الحال المؤكدة فلا
يكون المخاطب عارفاً بالحبر بل يجهله، لذلك يعتمد المتكلم إلى تعريفه به وتوكيده
بالحال، وتظهر هنا قدرة سيويه على نمج منهجين في تحليل اللمعة والتفعيد لها،
المنهج الأول نحوي، يقسم فيه الكلام على عصريه الأساسيين: هما للمسد والمسند
إليه، والمنهج الآخر دلالي يلتفت فيه إلى المعنى الذي تعيده العبارة مشيراً إلى بنية
المتكلم في تنبيه المخاطب إلى مراده من الكلام

وجملة الحال المؤكدة لمصموم الجملة قد تكون غير جائزة تبعاً لقصد المتكلم
وبذلك إدا قصد الإحبر عن عمل أو صفة ولم يقصد فيها تعريف المخاطب ما يجهله
نحو هو ريد معروفاً، أو الفخر، نحو أنا عبد الله كريماً، وهو عبد الله شجاعاً، أو
التصغير، نحو: إني عبد الله أكلاً كم تاكل العبيد، لأنه لا يحسن أن يحبر المتكلم
مخاطبه عن خبر يعرفه، قال سيويه ((وإذا تكرت شيئاً من هذه الأسماء التي هي
علامة للمصموم، فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تحبر عن عمل أو صفة
غير عمل، ولا تريد أن تعرفه بأنه ريد أو عمرو، وكذلك إذا لم توعده ولم تفخر أو
تصغر نفسك؛ لأنك في هذه الأحوال تعرف ما ترى أنه قد جهل أو تنزل المخاطب
مرلة من جهل فحراً أو تهديداً أو وعيداً، فصدر هذا كتعريفك إياه باسمه)) (٢)
ولا اعتماد في هذا النص على المتكلم والمخاطب واضح يشير إلى اهتمام سيويه

(١) الكتاب ٧٨/٢ ٧٩

(٢) الكتاب ٨٠/٢

قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْكَ يُنَادُونَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾^(١) واستعمال النداء فيهم تنبيهاً على بعدهم عن الحق^(٢).

والنداء أسلوب خاص بالمتكلم موجه إلى المخاطب، يتم بحروف خاصة يهتف بها المتكلم لتنبيه المبادئ، وبمستعملها ليجذب من خلالها انتباه المبادئ وإقباله عليه، وهذا ما أشار إليه سيبويه في قوله: ((إن أول الكلام أبدأ النداء، إلا أن تدعه استعلاء بإقبال للمخاطب عليك، فهو أول كل كلام لك به تعطف المكلّم عليك))^(٣).

ولتحقيق هذا العرص يستعين المتكلم بأدوات النداء التي لكل منها استعمال خاص يحقق بها المتكلم نداءه وإقبال مخاطبه عليه، وقد أدرك سيبويه هذه المسألة ودرسها في ضوء سياق استعمال المتكلم لكل أداة من هذه الأدوات، والتفريق الدلالي بين هذه الأدوات وتباين استعمالها يكون على وفق للمبادئ أو ما في حكمه، ودرجة قربها من المتكلم، فقد حصصت مجموعة منها للنساء القريب، وأخرى للمتوسط، وثالثة للبعيد. وما حالف هذا الاستعمال يكون لعل ما ويبحث له عن تفسير يوجهه، وهذا ما قرره سيبويه إذ قال ((هذا باب الحروف التي ينسب بها المدعو، فأما الاسم غير المندوب فينبئ بحمسة أشياء بيا وأيا وهيا وأي وبالألف، نحو قولك: أحمار بن عمرو إلا أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للنساء المتراحي عندهم، والإنسان للمعرض عنهم الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلا بالاجتهاد أو اللائم للمستقل، وقد يستعملون هذه النية للمد في موضع الألف، ولا يستعملون الألف في هذه المواضع التي يمدون فيها. وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الحمسة غير (وا) إذا كان صاحبك قريباً منك مقبلاً عليك توكيداً))^(٤).

(١) سورة فصلت. من الآية ٤٤

(٢) المعرفت في غريب القرآن: ٤٨٦

(٣) الكتاب ٢٠٨/٢

(٤) الكتاب: ٢٢٩/٢ ٢٣٠

ويتَّضحُ في هذا النص إدراك سيبويه للعلاقة بين المتكلم والمُحاطب، فالمُتأمل في هذه الحروف يجد لها دلالات مختلفة على وفق استعمال المتكلم وتنبيه المُحاطب تختلف عن دلالة غيرها من الحروف فالأدوات (يا وهيا وأي) لها استعمال يختلف عن استعمال الهمزة إذ ينادى بها البعيد المعرض عن المتكلم، إذ يقول ابن المراح: ((الحروف التي ينادى بها حمسة: يا وأيا وهيا وأي وبالآلف، وهذه ينبه بها المدعو، إلا أن أربعة غير الآلف يستعملونها إذا أرادوا أن يمدوا أصواتهم للشيء المنزاحي عنه أو للإيمان المعرض أو الدائم المستقل، وقد يستعملون هذه التي للمد في موضع الآلف، ولا يستعملون الآلف في هذه المواضع التي يمدون فيها ويجوز أن تستعمل هذه الخمسة إذا كان صاحبك قريباً مقلداً عليك توكيداً))^(١).

فهذه الحروف المنتهية بالآلف لها القدرة على مدِّ الصوت، لأنَّ صوت الآلف ذو قوة إسماع عالية يسمع المتكلم القلبية على مدِّ الصوت به طويلاً، وصوت الآلف يناسب الحياة البدوية، لأنَّ الأشخاص فيها يكونون على مسافات بعيدة يحتاج المتكلم فيها إلى أن يمدَّ صوته بهذه الأحرف.^(٢) وفي ذلك يقول ابن يعيش: ((العرض من حروف النداء امتداد الصوت وتنبيه المدعو فإذا كان المندى منزاحياً عن المندى أو معرضاً عنه لا يعقل إلا بعد اجتهد، أو دائماً قد استقل في بومه استعملوا فيه جميع حروف النداء ما حلا الهمزة، وهي يا وأيا وهيا وأي، يمدُّ الصوت بها ويرفع، فإن كان قريباً نادوه بالهمزة.. لأنها تفيد تنبيه المدعو، ولم يرد منها امتداد الصوت لقرب المدعو، ولا يجوز نداء البعيد بالهمزة لعدم المد فيها، ويجوز نداء القريب بسائر حروف النداء توكيداً))^(٣).

فيتَّضحُ فيما يبدو أنَّ هناك علاقة وثيقة ما بين استعمال أدوات النداء وقصد المتكلم وتنبيه المُحاطب والطاقة الصوتية التي تمتلكها كل أداة ما يُمكن من القول

(١) الأصو في النحو ١/ ٢٢٩.

(٢) يُنظر: مراعاة المُحاطب (البحث) ٢٠، مراعاة المُحاطب في النحو العربي ٨٥.

(٣) شرح المفصل ٢٩٠/٢.

فصول النداء، إلا أنه على سبيل التفجع، فالمتكلم يدعو للمدوب وإن كان يعلم أنه لا يستجيب، وأكثر ما يقع في كلام النساء لصعف احتمالهن وقلة صبرهن.^(١)

فالنسبة أسلوب يلجأ إليه المتكلم للتعبير عما يُلْمُ به من شدة الحر والأكم، فيجعله متفجعاً أو متوجعاً، فيبين للمحاطب بوساطة هذا الأسلوب شدة الألم والمرارة التي لحقت به، ويقلل أحاسيسه له ميباً له تفجعه على من يندبه، إذ قال المبرد: ((إن النسبة عذر المتفجع، وبها يحبر المتكلم أنه قد ناله أمر عظيم، ووقع في حطب جسيم))^(٢).

وقد التفت النحاة إلى أن توظيف أدوات النداء في النسبة أمر يلجأ إليه المتكلم، لما وجدته من خصائص في هذه الأدوات تمكنه من التعبير عما في نفسه من لوعة وشدة عمية المدوب، فكن اختيار المتكلم لأسلوب النداء معترفاً به عن النسبة نابعاً من وجود ترابط بين المعاني التي تحملها أدوات النداء، وبين ما يكمن في نفسه ويبتغي البوح به^(٣).

ويتم أسلوب النسبة بأحد حرفي النداء (وا) أو (با) في أوله وألف وهاء في آخره يتوسطه اسم مدوب، وهذا التركيب مناسب لطبيعة هذا الأسلوب، فهو يوفر للمتكلم مدناً للصوت تكون الاسم المدوب واقعاً بين صوتين متدينين^(٤).

لذلك قال سيبويه ((وإن شئت ألحقت في آخر الاسم الألف، لأن النسبة كأنهم ينزفون فيه))^(٥) وهذا يتوافق مع طبيعة النسبة اللاحقة للنائب، وما يلزمها من تصويت للدلالة على ما عدا النائب من حرر وتفجع وذلك يلزمه مد الصوت بالألف إظهاراً لشدة التفجع وإخباراً بأن المدعو في غاية البعد^(٦) فكل ذلك يظهر لنا ما بين

(١) بَطْر شرح المعصل ٢٨٧/٢

(٢) المقتضب ٢٦٨، ٤

(٣) بَطْر مراعاة المخطب في النحو العربي ٢٤٥.

(٤) يُنْظَر - أسرار العربية. ١٣٥

(٥) الكتاب ٢٢٠/٢

(٦) يُنْظَر العلل النحوية في كتاب سيبويه ٢٢٠

بين هذا الأسلوب ومحيط استعماله من ارتباط شديد إلى الحد الذي لا يمكن فيه التفسير في حال عزل هذا الأسلوب عن سياق حاله، لأنه يتم بين متكلم ومحاطب وهو راجع إلى المتكلم يلجأ فيه إلى كل ما يساعده في التعبير عما في داخله، لذلك كان على المتكلم لرأساً أن يتعد عن كل ما يستب الإبهام واللبس ويكون في غاية التبين ((وكان التبين في الدبة عذر للتفجع))^(١) فذلك لا يجوز بدنة الكرة أو المبهمة فلا يقال: وارجلاه وب رجلاه قال سيبويه: ((رغم — الحليل رحمه الله — ويوس انه قبيح وانه لا يقال))^(٢) فكان على المتكلم أن يسلك أيسر السبل التي تكفل له العذر في تفجعه وحرره من السامعين، وانطلاقاً من منهج الحليل وتلميذه في التحليل اللعوي لطواهر النحو المختلفة في ربط الظاهرة بمحيطها وتحديد عناصرها الكلامية يجد الحليل يفسر ذلك في ضوء سياق الحال معتمداً على المتكلم إذ قال سيبويه: ((وقال الحليل — رحمه الله — إني قبح لأنك أبيهت. ألا ترى أنك لو قلت. واهداه كان قبيحاً، لأنك إذا بدت فإني بسعي لك أن تفجع بأعرف الأسماء، وإن نحض ولا تبهم؛ لأن الدبة على البيان. وإني كرهو ذلك انه تفاحش عندهم أن يحتطوا وإن يتفجعوا على غير معروف، وكذلك تفاحش عندهم في الصيغ لإبهامه؛ لأنك إذا بدت تحبر أنك قد وقعت في عظيم، وأصابتك جسيم من الأمر، فلا يسعي لك أن تبهم))^(٣).

يتضح من خلال هذا النص أن الأمر يقع على عاتق المتكلم في الدبة، فلما كانت غاية المتكلم في هذا الأسلوب وصول رسالة حرره وألمه إلى السامعين بوصوح لتكون مسأ في عذر تفجعه وقد يشاركه من سمعه في ذلك، كان على اللادب أن يتفجع بأعرف أسماء المدبوب ولا يكر ولا يهيم فلا يفهمه سامعه، إذ

(١) الكتاب ٢٠/٢٢٨

(٢) الكتاب ٢/٢٢٧

(٣) الكتاب ٢/٢٢٧

فهذا منهج سيبويه يربط الطواهر النحوية بعناصر العملية الكلامية فيفسر ما يطرأ على تركيب الكلام وعلامات الإعراب في ضوء مستعملي اللغة ومقاصدهم، لأن غاية سيبويه الوصول إلى المعنى الحقيقي، فلما كان قصد المتكلم في هذا الأسلوب هو الاختصاص بهذا الاسم للمعرفة لتبيين ما قبله لا الإخبار به عما قبله جاء هذا الاسم منصوباً لأنه لو رفع لتعير القصد إلى الإخبار، وفي حقيقة الأمر أنه ليس هناك فعل مضمر ولا يظهر، ينتصب به الاسم، لكن سيبويه شبه النصب هاها كأنه بفعل إلا أن المتكلم قد اكتفى بعلم المخاطب ما يعني من معنى الاختصاص لا أنه اكتفى بعلم المخاطب فاضمر الفعل.

١٥. عدم جواز اختصاص المبهم والنكرة:

الاختصاص أسلوب متعلق بالمتكلم أيضاً يجري على طريقة النداء فيشابهه في الهيئة ويفرقه في المعنى والعرض، يعتمد إليه المتكلم لعرض الإيضاح والتبيين والابتعاد عن الإبهام فليس العرض منه نداء المخاطب، أو طلب إقباله، بل يريد المتكلم أن يحصر شيئاً من بين سائر أمته، أما في النداء فالاختصاص يقع على واحد من جماعة ليغطف أو يقبل عدد توهم للعلة.^(١)

وقد بين ذلك سيبويه إذ قال ((وذلك قولك أم أب فأفعل كذا وكذا أيها الرجل وبفعل كذا وكذا أيها القوم وعلى المصنوب الوصيعة أيها النائع واللهم اغفر لنا أيتها العصابة، وأرئت أن تختص ولا تبهم حين قلت: أيتها العصابة وأيها الرجل أراد أن يؤكد لأنه قد احتص حين قال: أنا، ولكنه أكد كما تقول للذي هو مقبل عليه بوجهه مستمع منصت لك: كذا كان الأمر يا أبا فلان، نوكدوا ولا تتحل (يا) هاها لأنك لست تنبه غيرك))^(٢).

(١) ينظر شرح المفصل ٢٩٥، ٢٩٧/٢

(٢) الكتاب ٢٣٢/٢

فعرص المتكلم في الاختصاص وأصح من خلال نص سيويه وهو التبيين والإيصاح بعد أن يحتص، فعندما يسوق المتكلم صميراً فإنه يحتص ثم يأتي بعده بم يريل عنه الإبهام والالتباس فيتبعه بما هو أوضح منه وهو الاسم الطاهر المعروف بالألف واللام وهذا يشبه إثبات حرف الداء في حال الإكمال وعدم العطف لعرص التوكيد كما بين سيويه، فالعرص من الاختصاص هو للتخصيص وإزالة الإبهام من نفس المحاطب بصمير يسوقه للمتكلم في الكلام وتقريبه من ذهن المحاطب بواسطة ما هو اعرف منه (١)

فلم كان قصد المتكلم تحقيق الإيصاح فراراً من الإبهام لذلك كان من شرط الاختصاص عدم وقوع المبهم والكرة فيه بعد المصمر، وقد درس ذلك سيويه في صوء قصد المتكلم وتوجيهه له كي لا يأتي بما فيه إبهام على محاطبه، بد قال: ((واعلم أنه لا يجوز لك أن تنهم في هذا الباب فتقول إني هذا أفعل كذا وكذا ولكن تقول إني ريدا أفعل ولا يجوز أن تنكر إلا اسماً معروفاً لأن لأسماء إنما تذكرها توكيداً وتوصيحاً ها للمصمر وتذكيراً وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المصمر ولو حار هذا لجازت الكرة فقلت إني قوم، فليس هذا من مواضع الكرة والمبهم ولكن هذا موضع بيان كما كانت الندة موضع بيان)) (٢).

فهذا النص يؤكد أن التفكير النحوي عند سيويه يقوم على أن اللغة أداة لإيصال الأفكار بأيسر السبل وغرض النحو للوصول إلى غاية الإفهام والإيصاح لأن النحو في نظر سيويه إنما وضع لتسهيل العملية الخطائية بين المتكلم والمحاطب فالتذكير والإبهام، على المتكلم، الانتعاد عنه في مواضع البيان كالاحتصاص الذي شبهه سيويه بالندة لأن العرص منها أخص البيان، فكما لا يجوز أن يندب المبهم والكرة كذلك لا يجوز اختصاصهما ها، إذ إن الإبهام والبيان دائماً في تفكير سيويه يتعاقبان في الكلام، وهذا ما جعل النحويين يؤمنون

(١) ينظر المفتاح: ٢٩٨/٣ ٢٩٩

(٢) الكتاب ٢٣٦/٢

البُطْنُ المُنَزَّاعُ

سياق الحال في المجزورات وموضوعات آخر

١. حذف المضاف:

قد يستعني المتكلم عن ذكر بعض أجزاء الكلام، إذ تميل العربية إلى الإيجاز والاحتصار، فيعمد المتكلم إلى الاقتصاد في القول حين يجد أن الكلام واقع محقق الفائدة المرجوة، من ذلك حذف المضاف، ويتم بطريقتين في العربية إحداهما أن يُحذف ويبقى المضاف إليه دالاً عليه قائماً مقامه في إعرابه، نحو قوله تعالى: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (يوسف: من الآية ٨٢) إنما المراد أهل القرية، لكن اختصاراً، فعمل الفعل في القرية كما كان عاملاً في الأهل^(١) ونحو قوله تعالى ﴿وَأُشْرُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ (البقرة: من الآية ٩٣) أي: حُب العجل، وكقوله تعالى ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (الفجر: من الآية ٢٢) أي لمرُّ ربِّك، فحذف المضاف وهو حُب و لمر، وأقيم للمضاف إليه مقامه في الإعراب، لدلالته عليه^(٢). ولأن إسداد الفعل هو إلى الفاعل لا يستقيم في المعنى فيقتدر المضاف لذلك.

والطريقة الأخرى حذف المضاف وإبقاء للمضاف إليه على جرّه بشرط أن يعطف للمضاف المحذوف على مضاف مماثل له، ليكون قريبة دالة مسوغةً لحذفه وإبقاء المضاف إليه على جرّه، كقول أبي ذؤاد^(٣)

أَكُلُّ لَمْرِي تَخْسِبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوْقُذُ بِاللَّيْلِ نَاراً

والتقدير: وكل نار، فحذف كل وبقي المضاف إليه مجزوراً^(٤).

(١) يُنظر: الكتب - ٢١٢/١

(٢) يُنظر: شرح المفصل ٥٥٨/٣، ٥٦٣، شرح ابن عقيل: ٧٨/٣-٧٩

(٣) يُنظر ٣٥٣، حُرَاقَةُ الْأَدَب ٥٩٢.

(٤) يُنظر: شرح ابن عقيل، ٧٩/٣.

بالمبهم، لأن درجة التعريف في المبهم أعلى مما هي الألف واللام، وعلى وفق ذلك نجد سيبويه يعرض هذه المسألة بين المتكلم والمُحاطَب ليبين علة امتناع نعت المعروف بالألف واللام بالمبهم بقوله: ((وإنما منع (هذا) أن يكون صفة للطويل والرجل أن المحبر أراد أن يقرب به شيئاً ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك دون سائر الأشياء، وإذا قال الطويل وإنما يريد أن يعرفك شيئاً بقلبك ولا يريد أن يعرفك بعينك فلذلك صار (هذا) ينعت بالطويل ولا ينعت الطويل بسـ(هذا) لأنه صار أحص من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئاً بمعرفة العين ومعرفة القلب، وإذا قال الطويل وإنما عرفه شيئاً بقلبه دون غيره فصار ما اجتمع فيه شيئان أحص))^(١)

فيكون ذلك انطلاقاً من القاعدة التي وضعها سيبويه التي تحكم النعت والمعنوت تكون المعنوت أحص من النعت، إذ هما جزءان مترابطان يكمل أحدهما الآخر، والنعت يتم المعنوت ويوصحه لدى السمع فكان أساس ذلك متمجماً مع مقدار الإفهام الذي يتحقق من التراكيب اللغوية للمحاطب ونسلسلها مرتبة على وفق هذه العلية، إذ يذكر المتكلم الأسماء للمحاطب، وإذا أتصحت لديه اكتفى بذكرها دون الوصف، وإن لم تكن كذلك أتى بما يوصفها ويبينها، فالمحدد الأساس في امتناع النعت في هذه المسألة النواصل بين المتكلم والمُحاطَب^(٢).

والاسم المبهم عندما يذكره المتكلم يكون قد عرف محاطبه الشيء بعينه وقلبه أما الألف واللام فتعرف الشيء بالقلب فقط، فلذلك كان ما يعرف بشيئين أحص مما يعرف بشيء واحد، قال الرصبي: ((وإنما كان اسم الإشارة أحص وأعرف من المعروف باللام، لأن المُحاطَب يعرف منلول اسم الإشارة بالعين والقلب معاً، ومنلول دي اللام يعرف بالقلب دون العين، فما اجتمع فيه معرفة بالقلب والعين أحص مما يعرف بأحدهما))^(٣) وهذا الأمر متأق مما أقره سيبويه أن حق النعت

(١) الكتاب ٧/٢

(٢) ينظر شرح كتاب سيبويه للتسيرافي. ٢٠٣٤٠ ٣٤١.

(٣) شرح الكافية للرصبي ٣٣٣/٢

أن يكون تعريفه انقصر تعريفاً من المعنوت، ولا يجوز أن يبعث الاسم بالأخص، لأن المتكلم إذا كان قصده تعريف محاطبه وجب أن يذكر له احصر الأسماء التي يعرفها المحاطب في الشخص حتى يستغني بها عن التطويل بالنعوت وإذا ذكر أحصنها لم يحل للمحاطب من أن يعرفه أو لا يعرفه فإن عرفه لم يحتج إلى زيادة بيان وإن أشكل عليه بين بأخص صفة هي حتى يعرفه المحاطب^(١).

ولعل سببويه في تحليله هذه المسألة قد سبق ما توصل إليه اللسانيون المحدثون من القواعد التداولية في علم الخطاب بم يسمى بالاشاريات التي منها أسماء الإشارة وأداة التعريف الألف واللام وهي من العلامات اللغوية التي لا يتحدد مرجعها إلا في سياق الخطاب؛ لأنها حالية من أي معنى في ذاتها، لذلك أطلق عليها المبهمات^(٢) إلا أنها عامل مهم في تكوين بنية الخطاب، فلها دور مهم في الإحالة إلى المعلومات^(٣) فالاشاريات ((هي تلك الأشكال الاحالية التي ترتبط بسياق المتكلم مع التفريق الأساس بين التعبيرات الاشارية القريبة من المتكلم مقابل التعبيرات الاشارية البعيدة عنه))^(٤).

ويمكن أن نفهم من كلام سببويه أن الاقتصاد اللغوي مؤثر في صياغة المعاني في السياقات الجمالية إذ تنتفي الحاجة إلى ذكر المرید من المعاني الموصحة إذا اكتملت الصورة في ذهن المحاطب حينما يذكر له بعتاً محصناً جامعاً، يحقق المراد ويؤذي وطيفة إعلام المحاطب، وهذا الكلام ينم عن أن فكرة مراعاة مقتضى الحال في الدرس البلاغي قد كان لسببويه فصل سبق فيها في بناء الأحكام النحوية

(١) ينظر العلل في النحو ٢٣٥

(٢) ينظر التداولية، البعد الثالث في سيميوطيقا موريس، عبد بليغ، مجلة فصول ٦٦٤ سنة ٢٠٠٥، ص ٤١.

(٣) ينظر المقاربة التداولية، فرانسواز برميكو، ٤١.

(٤) فسر اتيجيات الخطاب، عبد الهادي الشهري ٨١

فقد انسجبت مع النوافع اللعوي وبيت أن المتكلم يطلق ألقاباً على قدر الحاجة
المفتضية إليهم ويمسلسلها مرئيه على وفق ذلك^(١).

٢. النعت الجامد (كل):

الأصل في النعت أن يكون مشفحاً نحو: مررت برجلٍ صائحٍ، ومررت
برجلٍ طويلٍ، وقد بيعت بالجمد كالمسبوب، نحو: مررت برجلٍ بصري،
والموصول نحو: مررت بالشخص الذي قار، ومن ذلك النعت — (كل) و (جد)
و (حق) مصافة إلى مثل منوعها لفظاً، ومعنى نحو: مررت برجل كل الرجل، وجد
الرجل^(٢). وهما تحرح الصفة عن دلالتها الأصلية وهي التحصيل والنوصيح إلى
عرض آخر، عند يطمئن المتكلم إلى أن المخاطب على علم بالشخص الذي
يحدث عنه، يأتي بصفة يكون القصد فيها تعظيم المذكور لسم المخاطب وقد أدرك
سيبويه ذلك في بعض التراكيب اللعوية التي لا يفهم معانيها إلا في موافقها
وملايساتها التي تولد فيها إدراك التراكيب لا يمكن أن تفسر في بيئتها السطحية لذا
بلجاً سيبويه إلى البنية العميقة، ومن ذلك تحليله لجملة النعت الجامد — (كل) في
نحو: مررت برجل كل الرجل، وفيه قال: ((ومن الصفة أنت الرجل كل الرجل
ومررت بالرجل كل الرجل، فإن قلت هذا عند الله كل الرجل أو هذا أحوك كل
الرجل فليس في الحسن كالألف واللام، لأنك إنما أردت بهذا الكلام هذا الرجل
المبالع في الكمال. ولم ترد أن تجعل كل الرجل شيئاً تعرف به ما قبله وتنبه
للمخاطب كقولك: هذا ريت، فإدراكه أن يكون لم يعرف قلت: الطويل، ولكنك بيت
هذا الكلام على شيء قد أثبت معرفته ثم أحررت أنه مستكمل للحصال))^(٣)

(١) ينظر مراجعة المحطوب في النحو العربي ١٥٤

(٢) ينظر - شرح المفصل ٦١٢/٢، شرح الكافية للرصبي ٣١٤/٢ ٣١٥، معاني النحو

١٥٩/٣ ١٦٠

(٣) الكتاب ١٢/٢

فسيبويه هنا يعتمد على ما يجري بين المتكلم والمُخاطب لتحليل هذا النوع من جمل النعت فيبعد إلى نسبتها للعميقة محدداً طرفي الخطاب ليقف على معانيها المرادة، فالمتكلم قد يذكر اسماً ويطمئن إلى معرفته من مخاطبه لكنه يسوق له صفة ليشير إلى أنه وصل بهذه الصفة نحو درجات الكمال والراقي، فالعبارة من ذلك المبالغة في مدح الموصوف وتعظيمه.

ومعرفة المُخاطب أعطت النعت دلالة جديدة غير الوصف، هي التعبير عن معنى المبالغة في الوصف، لأن المتكلم يعلم أنه رجل ولن يفيدته قوله أنت الرجل معنى أو فائدة ما لم يكن يعرفه، لذا يأتي الوصف للمبالغة في تلك الصفة وهي الرجولة (١).

فكلام سيبويه في هذا النص يشير إلى أنه تجاوز حدود المادة اللغوية وتتبع بعمق ما يكتنفها من ظروف خارجية في موقف المتكلم وحال المُخاطب والمتغيرات الخارجية التي يجري فيها المقال، وهذا ما يجب أن يقع في صميم اهتمام الدرس النحوي.

٤. كون الإضمار معرفة ولا يقع موصوفاً:

نتيجة للعلاقة القائمة بين النعت والتعريف تمتع وصف بعض المعارف وحرار وصف بعضها الآخر، أو امتنع للوصف بها وجرار بعضها الآخر، إلا الصمائر فإنها حرمت الأمرين فلا تتعت ولا يعت بها (٢) وللمصمر أحد المعارف الخمسة عند سيبويه، وربما يفوقها في درجة تعريفه؛ لذلك عُدَّ اعرف المعارف (٣)

(١) ينظر مراعاة المخطوب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه (البحث) ٢٢٠

(٢) ينظر الكتاب ١١/٢، شرح الكافية للرصبي ٣٣١/٢

(٣) في هذه المسألة خلاف بين النحويين، فقد نسب إلى سيبويه أن المصمر اعرف المعارف واحصها، وذهب للكوفيون والتميزاني إلى أن العلم اعرفها، وعد ابن السراج المبهمة اعرفها

ينظر الكتاب ٥/٢، شرح المعصل، ٦١٦/٣، شرح الكافية للرصبي ٣٣٣، ٢

وقد علل سيبويه كون الإضمار معرفة مستعياً بما يجري بين المتكلم والمُحاطب في العملية الخطابية فقال: ((وإنما صار الإضمار معرفة؛ لأنك إنما تصمر اسماً بعد ما تعلم أن من يُحَنَّث قد عرف من تعني، وأنت تريد شيئاً يعلمه))^(١). والصمائر إنما اكتسبت تعريفها من طرفي الكلام، ولولا ذلك لكانت تكررت مبهمه لا يفهم المراد منها، وهذا يعني أن التصمير لا يتم فهمها إلا بمقاماتها وعناصر تلك المقامات، ولذلك لا يُكتفى بالدلالة بها من دون قربة دالة على ذلك ((هتقدم اسم الغائب قربة، وحضور المتكلم والمُحاطب قربة، والذي عرف الصمير غاية التعريف هو حضورهما والمشاهدة لهما وتقدم ذكر الغائب هو الذي يصير بمنزلة الحاضر المشاهد في الحكم))^(٢) فالمتكلم والمُحاطب هما من يكسب الصمائر تعريفها، إذ إن المُحاطب يُدرك معناه ويفهمه ويعلم الاسم الذي يعود عليه فلا يكون به حاجة إلى إعادة ذلك الاسم وبدلاً من أن يذكر الاسم يُكنّي المتكلم عن هذا الاسم بالصمير، وعدد ذكر الصمير يفهم المُحاطب الاسم الذي استعني عنه قال المبهلي (ت ٥٨١ هـ): ((. . . إذا تقدم في الكلام اسم ظاهر ثم أعيد ذكره، أو ما إليه المتكلم بأدنى لفظ، ولم يحتج إلى إعادة اسمه لتقدم ذكره، فإذا أصمره في نفسه - أي أحياه - ودل المُحاطب عليه بلفظة مصطلح عليها، سميت تلك اللفظة اسماً مصمراً، لأنها عبارة عن الاسم الذي أصمره استعناء عن لفظه الظاهر))^(٣) ولعل ذلك يدل على أن سيبويه لا يفتك عن تفسير ظواهر اللغة وأحكامها وبيان عللها في سياقاتها الحالية وظروفها المقالية، مما يدل أيضاً على أنه كان يتعامل مع لغة حية يشافه متكلميها ويقف عند استعمالهم إياها.

وعلو درجة الصمير في التعريف المكتسب من طرفي الكلام للمتكلم والمُحاطب - أعده عن البعث وبخاه عن الموصوفية، فاكسب ميزة لم يرق إليها

(١) الكتاب ٦/٢.

(٢) شرح اللمع، ابن برهان ٣٠٣/١٠.

(٣) نتائج الفكر في النحو ١٧٠.

أي من المعارف الأخرى وهي حروجه من محيط الإتياع والمتبوعية، وقد أوضح سيبويه هذه المسألة وهنأها بقوله ((اعلم أن المصمر لا يكون موصوفاً، من قبل أنك إنما تصمر حين تُرى أن المُحدَّث قد عرف من تعي))^(١) ويمكن أن نفهم من ذلك أن الصفة لما كانت تصاق توصيحاً أو تخصيصاً للاسم وريادة في بيانه استعنى عنها الصمير بقرائنه الحالية الدالة عليه والموصحة له كونه معهوداً بين المتكلم والمُحاطب، فهو لا يذكر في الكلام إلا وقد سبق ذكر الاسم الذي يعود عليه فلذلك لا يلتبس هذا المصمر بغيره فقد قال ابن يعيش: ((وأما المصمرات فلا تُوصف وذلك لوصوح معانيها ومعرفة المُحاطب بالمقصود به إذ كت لا تصمر الاسم إلا وقد عرف المُحاطب إلى من يعود ومن تعي، فاستعنى لذلك الوصف))^(٢) وقال الرصبي: ((اعلم أن المصمر لا يُوصف... لأن المتكلم والمُحاطب منه عرف المعارف، والأصل قسي وصف المعارف أن يكون للتوصيح، وتوصيح الواضح تحصيل الحاصل...))^(٣).

٥. قطع النعت على المدح والتعظيم:

قد يسوق المتكلم النعت ولا يقصد به توصيحاً أو تخصيصاً وإنما يكون لعرص آخر يؤديه، وهو المدح والتعظيم أو اللدح، فلا يريد به إرالة اشتراك، ولا تخصيص نكرة بل لمجرد الثناء والمدح أو صدهما من دم وتحقير، وتعريف المُحاطب من أمر الموصوف ما لم يكن يعرفه، وذلك نحو: جاصي ريد العاقل الكريم الفاضل، يريد بذلك تنويه الموصوف والثناء عليه بما فيه من الحاصل

(١) الكتاب ١١/٢.

(٢) شرح المفصل ٦١٧/٣.

(٣) شرح الكافية للرصبي ٣٣١/٢.

الحميدة، أو يقول في الدم: رأيت ريداً الجاهل الحبيث، قصداً منه لا فصله من شريك له في اسمه ليس متصفاً بهذه الأوصاف (١).

وفي هذا الأمر ينبغي إتباع الصفة موصوفها في الإعراب، فيكون الفارق بين وبين الـبعت المساق لعرصه الأصلي، المحالفة الإعرابية بين الـبعت والمبعوت، ويسمى ذلك (القطع) وذلك بأن يكون المبعوت مرفوعاً وبعته منصوباً، وقد يكون المبعوت منصوباً وبعته مرفوعاً، وقد يكون المبعوت مجزوراً فيقع بعته مرفوعاً، أو منصوباً (٢). وبهذا يُحقّق الـبعت غرض المدح والتعظيم أو الدم والشتم فيكون في ذلك على ثلاثة أوجه إعرابية (٣):

الوجه الأول- الصفة وإتباع للثاني الأول، والقصد فيه المدح والثناء كنحو ما يذكر من صفات الله تعالى على جهة المدح والثناء الوجه الثاني: النصب بإصمار فعل يُقدر بـ(أذكر) أو (اعني) الوجه الثالث: الرفع على الاستئناف بإصمار الإنشاء.

وبذلك تحصل محالفة إعرابية بين الصفة وموصوفها فلا تجري عليه عن طريق القطع، وقد كان لسيبويه السبق في تبين هذه المسألة وكشف غوامضها وتحليل مواردها باسترجاع عنصرَي الخطاب والعلاقة التي تربطهما أحداً في حسبان العادلات الاجتماعية التي تولد في أجوائها هذه النصوص اللعوية مستلهماً ذلك من شيخه الحليل إذ قال. ((هذا باب ما ينتصب على التعظيم والمدح، وإن شئت جعلته صفة فجرى على الأول وإن شئت قطعته فببدايته، وذلك قولك: الحمد لله الحميد هو والحمد لله أهل الحمد والحمد لله أهل الملك، ولو ابتدأته هرفعته كان حسناً.. ورغم الحليل أن نصب هذا على أنك لم ترد أن تحدث الناس ولا من تحاطب بأمر جهلوه ولكنهم قد علموا من ذلك ما قد علمت فجعله ثناءً وتعظيماً

(١) يُنظر: شرح المعصل ٢/٦٠١.

(٢) يُنظر معاني النحو ٣/١٦٥.

(٣) يُنظر الكتاب ٢/٦٢، شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢/٣٩٥.

وبصه على الفعل كأنه قال أنكر أهل ذلك وأنكر المقيمين ولكنه فعل لا يستعمل
إظهاره)) (١).

فالحليل هنا يجعل قصد المتكلم فيما يريد إيصاله إلى مخاطبه أساساً في تحديد
معنى المدح والتعظيم، إذ المتكلم لم يرد أن يحبر المُخاطب بأمر قد جهله، ولكنه
ومخاطبه يستويان بمعرفة الموصوف الذي يعظمه المتكلم وفي ذلك قال السيرافي:
((الذي يصيره مدحاً وثناءً، أو شتماً وتقبيحاً، قصد المتكلم به إلى ذلك، وربما قصد
الإنسان بقوله: فلا فاصل شجاع إلى الله به، ويتبين ذلك في لفظه من محاوره،
وهذا معروف في علامات كلام الناس)) (٢).

فيتضح من ذلك أن سيويه قد وصع العلاقة بين المتكلم والمُخاطب أساساً
لتحديد المعنى لأن اعتقاد المتكلم يعني المُخاطب عن إخباره بما غرضه الفائدة،
ويجعله يسوق عبرته وهو يقصد معاني أخرى يعيها السياق والقرائن الحالية (٣).
فالتقطع الإعرابي يبين قصد المتكلم مدحاً وتعظيماً، وينتظر السامع إلى
السمت المقطوع ويثير انتباهه، وذلك لأن الأصل في السمعة أن يتبع المدح، فإذا
حالت بينهما نهت الدهن وحركته إلى شيء غير معتاد، فهو كالعلامة أو المصباح
الأحمر في الطريق يثير الانتباه (٤). فقد جاء في حاشية يس على التصريح ((فإن
قلت ما وجه دلالة مثل هذا النصب أو الرفع على ما يقصد به من مدح أو ذم أو
ترحم؟ قلت: في الافتتان لمخالفة الإعراب وغير المألوف زيادة تنبيه وإيقاظ للسامع
وتحريك من رغبته في الاستماع سيما مع التزم حذف الفعل، أو المبتدأ، فانه دليل
على الاهتمام)) (٥).

(١) الكتب ٦٢/٢، ٦٥، ٦٦

(٢) شرح كتاب سيويه للميرافي ٣٩٥/٢.

(٣) يُنظر: مراعاة المُخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيويه (للبحث) ٢٦

(٤) يُنظر معاني النحو ١٦٧/٣.

(٥) حاشية يس على التصريح ١١٧/٢

وكذلك فإن لقطع يعني أن المُخاطب يعلم من اتصاف الموصوف بهذه الصفة
 ما يعلمه المتكلم، إذ إن القطع يدل على أن الموصوف مشتهر بهذه الصفة، معلوم
 بها عند السامع كما عند المتكلم ولست تريد أن تعلمه بها، فإذا قلت: مررت بمحمد
 الكريم، بالنصب، كان المعنى: مررت بمحمد المعروف بالكريم المشتهر به بخلاف
 قولك: مررت بمحمد الكريم، بالجر، فإنك قد تريد بذلك أن تميزه عن غيره وتبينه
 به^(١)

والمدح والتعظيم غرض يؤذى بالاعت والكن ليس كل موصوف يبعث يكون
 تعظيماً له، وليس كل صفة تحقق هذا الغرض بل لذلك شروط يحددها سياق الحال
 الذي تولد فيه حملة التعظيم، والعلاقة بين المتكلم والمُخاطب وعلمه، وقد عرّض
 سيبويه ذلك وأوصحه قائلاً: ((واعلم أنه ليس كل موضع يجوز فيه التعظيم ولا كل
 صفة يحسن أن يُعظم بها. ولو قلت مررت بعبد الله أحبك صاحب الثياب أو السرّار
 لم يكن هذا مما يُعظم به الرجل عند الناس ولا يُفحم به، وأما الموصع الذي لا
 يجوز فيه التعظيم فإن تذكر رجلاً ليس ببيه عند الناس، ولا معروف بالتعظيم ثم
 تعظمه كما تعظم النبي، وذلك قولك مررت بعبد الله الصالح))^(٢) وهذا يجري أيضاً
 على الشتم أو اللعن قال سيبويه: ((نقول: أتاني ريّة الفاسق الحديث، لم يرد أن يكرره
 ولا يعرفك شيئاً تتكرره، ولكنه شتمه. قال عروة للصعاليك العبسي:

سقوني الخمر ثم تكثفوني
 غداة الله من كذب وزور

إنما شتمهم بشيء قد استقر عند المحاطين))^(٣)

(١) يُطَر ٠ معاني النحو ١٦٨/٣ ١٦٩

(٢) الكتاب ٦٩/٢

(٣) الكتاب ٧٠/٢

وهذا يعني أن الأعراف الاجتماعية لها أثر مهم في تحليل النصوص اللغوية
والجمل وتحديد العلاقات الإعرابية وهذا منهج سيبويه منذ القدم، وهو ما ينادي به
أصحاب المناهج الحديثة بضرورة ربط اللغة بالمجتمع وكونها ظاهرة اجتماعية
فهذا النص يشير إلى مبالغتين^(١): أحدهما تتعلق بمضمون الرسالة، إذ لا يُدْ
من أن تكون الصفة التي يُعْطَمُ بها صفة مدح وثناء ورفعة، أو تكون هذه الصفة
من يُلِيق وقوعها على الممدوح، والأخرى: أن يكون المعظم قد عرفه المُخاطَب
وعلم فصله، وذلك بما أن يشتهر عنده ما عَظُمَ به نحو: مررت بعبد الله الصالح،
إذ كان عبد الله مشتهراً بالصالح عند المُخاطَب قبل التعظيم والمدح، فقد قال
السيرافي ((يحتاج التعظيم إلى اجتماع معنيين في المعظم أحدهما أن يكون
المعنى الذي عَظُمَ به فيه مدح وثناء ورفعة. والأخر أن يكون المُعْظَمُ قد عرفه
المُخاطَب وشهر عنده ما عظم به أو يتقدم من كلام المتكلم ما يقرر به عند
المُخاطَب حال مدح وثناء وتشريف في المذكور يصح أن يورد بها للتعظيم))^(٢)

٦. تفريق النعت:

إذا تعدد المعنويون قد يأتي النعت مجموعاً أو مفرداً ولكل حالة حكمها
الإعرابي الحاصر، قال ابن مالك:
ونعتٌ غير واحدٍ: إذا اختلفَ فعاطفاً فرقة، لا إذا اختلفَ

أي أنه إذا نعت غير الواحد، فإمّا أن يختلف النعت أو يتعق، فإن اختلف
وجب التفريق بالعطف، نحو مررت بالريدين الكريم والبحيل وبرجال فقيه وكاتب
وشاعر^(٣).

(١) ينظر الدلالة والتعديد الحوي. ٤٠٥-٤٠٦

(٢) شرح كتاب سيبويه تلسيرافي ٣٩٩/٢، وينظر شرح الكافية للرصي ٣٤٢/٢.

(٣) ينظر شرح ابن عليل ٢٠١/٢-٢٠٢

وقد بحث سيبويه هذه المسألة وأغناها بالدرس والأمثلة التي يلجأ في بعضها إلى التحليل على وفق مقتضيات سياق حالتها وعناصره وكان ذلك واضحاً في حديثه عن مسألة جمع المبعوث وتفريق البعث المختلف وبيان أوجه الإعرابية في نحو: مررت برجلين مسلم وكافر، إذ إن حالة البعث الإعرابية تأتي تبعاً لما يقصده المتكلم، أو ما يعتقد أنه مخاطبه يريد معرفته، فيفسر سيبويه الأوجه الإعرابية تبعاً لذلك، فقد قال ((ومنه أيضاً مررت برجلين مسلم وكافر جمعت الاسم وفرقت البعث، وإن شئت كان المسلم والكافر بدلاً، كأنه أجاب من قال: بأي صرب مررت؟ وإن شاء رفع كأنه أجاب من قال فما هما؟ والكلام على هذا وإن لم يلفظ به المخاطب، لأنه إنما يجري كلامه على قدر مسألتك عنده لو سألته))^(١)

ففي هذا النص تتضح براعة سيبويه في إيضاح المسائل الإعرابية اعتماداً على الأمثلة للمستنبطة من الأجواء التي تتم فيها، مؤملاً بأن الظواهر اللغوية لا يمكن الوصول إلى معانيها التي يقصدها المتكلم من دون تحليلها سياقياً في محيطها ومفهمها، فالجملة واحدة وتتغير حركتها الإعرابية بما يقصده المتكلم ويحس بأن المخاطب يحتاجه، نجد سيبويه يجعل النص وكأنه مقتطع من حوار واقعي يجري بين رجلين أو أكثر، إلا أنه قام بتفكيك ما ينطق به المتكلم وقسمه على جزأين الجزء الأول هو الكلام الأصلي للمتكلم (مررت برجلين) أما الجزء الآخر فهو بمنزلة إجابة عن سؤال أو استفسار طرحه أحد المستمعين وإن لم يكن مطروحاً بالفعل، وهو (بأي صرب مررت؟) فيقول المتكلم مسلم وكافر، وكأن سيبويه قد شعر بأن في العبارة زيادة وتفصيلاً منه استفسار المخاطب واسترادته لتوضيح المعنى، وقد جاء البعث المفروق هنا مجروراً لنوافق صيغة سؤال المخاطب المفترض بأي صرب مررت؟ حيث تحل عبارة (مسلم وكافر) محل أي: أي صرب؟ وقد تأخذ هذه الجملة نفسها حكماً نحوياً آخر بالرفع، أي رفع النعتين إذا اختلف السؤال الملقى على المتكلم فأصبح: ما هما؟ وعلى هذا نجد سيبويه لم ينف

() الكتاب ٤٣١/١.

في هذه المسألة عدد الحكم الإعرابي وحسب، بل يجعل سياق الحال، من قصد المتكلم وتساؤلات المخاطب المفترضة، المحدد لبناء جملة البعث. فيسترجع عناصر للموقف لينفذ من خلالها إلى تحليل المعاني فيتحيل المتكلم وتساؤلات المخاطب، وكأن المتكلم يدرك من تلقاء نفسه أنه سيمسأل إن لم يفصل القول بدليل أن هذا المتحدث هو نفسه سيتناذر إلى دهمه هذا للتساؤل إن قيل في حصرته هذا الكلام^(١)

٧. البذل:

البذل من الموضوعات النحوية التي يعتمد في تحليلها وفهم المعنى المراد منها على قصد المتكلم وغايته من كلامه، ولا يتم ذلك إلا من خلال فهم الجملة في ضوء سياقها الخارجي والحوار التحاطبي بين عناصر ذلك السياق، فلما كانت غاية المتكلم إيهام السامع مراده واستجابته له، لذا يحرص على عدم إيقاع اللبس على السامع فكان هذا دافعاً لمجيء البذل في الكلام لكي يكون الوسيلة التي من خلالها يتميز المبدل منه من غيره، وربما يراعي المتكلم أن ينقل الفكرة نقلاً دقيقاً ويبين قصده الدقيق إذا لم يتبين في المبدل منه ويؤدي هذا للبيان والإيضاح في البذل ولم يفعل عن ذلك النحاة القدماء وكان سيبويه قد رسم لهم منهجاً في تحليل المسائل النحوية في ضوء معانيها المستقاة من إرجاعها إلى مقاصد متكلميها وفائدة سامعيها، فقد عرّض سيبويه مسألتين تتعلقان بسياق الحال في البذل، الأولى المعنى الذي يؤلده تركيب جملة البذل اعتماداً على قصد المتكلم، فقد رأى سيبويه أن معنى البذل في قول المتكلم: رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد ثلثيهم، يكون على وجهين: أحدهم ((أنه أراد: رأيت أكثر قومك، ورأيت ثلثي قومك...ولكنه ثلثي لاسم مؤكّداً))^(٢) والآخر ((وهو أن يتكلم فيقول: رأيت قومك، ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم، فيقول: ثلثيهم أو بامأ منهم))^(٣).

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه تليسيرافي: ٣٣١/٢ - ٣٣٢

(٢) الكتاب: ١٥٠/١

(٣) الكتب: ١٥١/١

والاعتماد على قصد المتكلم ومراده هو الذي يحتد معنى البذل، فالمتكلم قد يقصد البذل ولكنه يذكر المبدل منه تأكيداً، أو أن يكون قاصداً المبدل منه ولكن يريد أن يريد في التبيين والإيضاح خوف الالتباس على المُحاطب فيحتم عليه ذكر البذل تبييناً، فقال ابن يعيش: ((العرض من ذلك البيان، وذلك بأن يكون للشخص اسمان أو أسماء ويشتهر ببعضها عند قوم، وبعضها عند آخرين، فإذا ذكر أحد الأسماء حاف أن لا يكون ذلك الاسم مشتهراً عند المُحاطب وينكر ذلك الاسم الآخر على سبيل بدل من الآخر للبيان وإزالة ذلك التوهم، فإذا قلت: مررت بعبد الله يريد فقد يجوز أن يكون المُحاطب يعرف عبد الله ولا يعلم أنه يريد، وقد يجوز أن يكون عارفاً بريد ولا يعلم أنه عبد الله فتأتي بالاسمين جميعاً لمعرفة المُحاطب))^(١) وقال ابن عصفور: ((البذل إعلام السامع بمجموعي الاسمين أو الفعلين على جهة البيان أو التأكيد على أن يولي بالأول منهما الطرح من جهة المعنى لا من جهة اللفظ))^(٢) فالقصد من البذل في الجملة العربية البيان والإيضاح والابتعاد عما يؤدي إلى التباس وهذا يقع على عائق المتكلم فانه يسعى إلى أن يكون كلامه واضحاً مأموناً من الالتباس مراعاة لمُحاطبه، ولكن ليس معنى ذكر البذل اطراح المبدل منه وهذا واضح من خلال كلام سيبويه إذ جعل ذكر المبدل منه تأكيداً، إذ قال الميراجي: ((البحويون يقولون إن التقدير فيه تنحية الأول - وهو المبدل منه - ووضع البذل مكانه، وليس تقديرهم تنحية الأول على معنى الإلغاء نه، وإزالة الفائدة به، ولكن على أن البذل قائم بنفسه غير مبين للمبدل منسه تبيين الدعاء للمنعوت الذي تمام المنعوت، والدليل على أن المبدل منه لا يلغى أنك تقول: يريد رأيت أبا عمر، وتجعل عمراً بدلاً من (أبه)، فلو كان في تقدير اللغو لكان

(١) شرح المفصل ٦٣٣/٣

(٢) شرح الجمل ١٢٥/١

الكلام ريد رأيت عمراً وهذا فاسد محال؛ فقد صح أن البذل غير منح للأول حتى يكون بمعنى المعنى^(١)

والمسألة الثانية التي عرصها سيبويه في البذل في ضوء سياق الحال والاعتماد على قصد المتكلم، مسألة بذل العلط أو النسيان، إذ إن المتكلم أيضاً يكون غرضه وقصده هو المحذد لمعنى جملة البذل لا غير، إذ قال ((ولا يجوز أن يقول: رأيت ريداً أباه، والأب غير ريد، لأنك لا تبينه بغيره ولا شيء ليس منه، وكذلك لا تنتهي الاسم تأكيداً وليس بالأول ولا شيء منه، وإنما تثنيه وتؤكد مثني بم هو منه أو هو هو، وإنما يجوز رأيت ريداً أباه، ورأيت ريداً عمراً، أن يكون أراد أن يقول رأيت عمراً ورأيت أباً ريد، فغلط أو نسي، ثم استدرك كلامه بعد، وبما أن يكون أصرب عن ذلك فحاه وجعل عمراً مكانه))^(٢).

سيبويه هنا يفسر لنا غلط المتكلم أو نسيانه، وكأنه ينفذ إلى نفس المتكلم من خلال قصده، وهذا أيضاً من باب البذل ولكنه لا يطبق عليه الوجهان اللذان ذكرهما سيبويه لأن البذل هنا غير المبدل منه من غير الممكن أن يبين الشيء بغيره ولا يؤكد أحدهما بالآخر لأنهما مختلفان. فيحمل سيبويه ذلك على غلط المتكلم أو نسيانه أو إصراره ليكون جائزاً وهذا مرتبط بقصد المتكلم إذ قال سيبويه في موضع آخر في جملة مررت برجل حمار: ((فهو على وجه محال وعلى وجه حسن، فلم المحال فإن تعني أن الرجل حمار، ولما لا يحد بحسن فهو أن تقول: مررت برجل، ثم تبدل الحمار مكان الرجل فتقول حمار، بم أن تكون غلطت أو نسيت فاستدركت، وإما أن يبدو لك أن تصرب عن مرورك بالرجل وتجعل مكانه مرورك بالحمار بعد ما كنت أردت غير ذلك))^(٣).

(١) شرح كتاب سيبويه للميراثي ١٠/٢، وينظر المقتضب ٤٠/٢٩٩-٤٠٠، شرح المفصل.

٦٣٣/٣

(٢) الكتاب ١٥١/١-١٥٢

(٣) الكتاب ٤٣٩/١

وحقيقة هذا النوع من الندل انه لا يكون في الكلام الفصيح بما يقع في الكلام المطوق، لان الكلام للفصيح لا يكون فيه غلط أو سريان، فالقرآن مثلاً مره عن ذلك، والشعر يراجع الشاعر ويعوده فيهدبه، وإنم يكون ذلك في نداء كلام وما يجئ على سبيل سبق اللسان إلى ما لا يريد فيلعبه حتى كأنه لم يذكره.^(١)

٨. دلالة (أم):

تقع (أم) على صريين: متصلة، ومنقطعة، وأم المتصلة فهي التي لا يستعنى بم قبلها أو بما بعدها عن الآخر، وهي إما أن يتقدم عليها همزة النسوية، نحو قوله تعالى: ﴿سواءٌ عليهم أستمعْتُمْ لهم أم لم تستمعُوا لهم﴾ (الماعون من الآية ٦) وقوله تعالى: ﴿سواءٌ علينا أجرعنا أم صرنا﴾ (ابراهيم من الآية ٢١)، أو تتقدم عليها همزة يطلب بها و— (أم) التعيين، نحو: أريد في الدار أم عمرو؟ وتسمى معادلة لمعادلتها للهمزة في إفادة النسوية والاستفهام^(٢). وتكون حينئذ بمعنى (أيهما أو أيهم) نحو: أريد في الدار أم عمرو؟ أريداً لقيت لم يشر؟ إذا معاهها: أيهما عندك؟ وأيهم لقيت؟^(٣) لما المنقطعة فهي التي انقطعت مما قبلها خبراً كان أو استفهاماً، إذ كانت مقدرة بـ (بل) وذلك نحو: إن هذا لزيد أم عمرو^(٤). قال ابن هشام: ((معنى أم المنقطعة الذي لا يفارقها، الإصرار، ثم تارة تكون له مجرداً، وتارة تنضم مع ذلك استفهاماً إنكارياً، أو استفهام طلبي))^(٥)

(١) يُنظر شرح كتاب سيبويه للتيسير في ١١/٢، أسرار العربية ١٥٨، شرح المعصل ٦٣١/٣، شرح الكافية للرصبي ٣٩٩/٢

(٢) يُنظر شرح المعصل ٦١٧/٨ - ٦١٩، شرح الكافية للرصبي ٤١٤/٤، معنى اللبيب ٦١/١.

(٣) يُنظر شرح كتاب سيبويه للتيسير في ٤١١/٣

(٤) يُنظر شرح المعصل ٦١٩/٨، شرح الكافية للرصبي ٤١٥/٤ - ٤١٦، معنى اللبيب ٦٥/١

(٥) معنى اللبيب ٦٦/١

ويفترق النوعان من أوجه عدة^(١). أحدها أن المتصلة تنقسم الهمزة إما للاستفهام أو للتسوية، لم المقطعة فلا يتقدمها الاستفهام، وقد يتقدمها الاستفهام بالهمزة أو بـ(هل) ولا تقع بعد غيرهما من أسماء الاستفهام.

ثانيها: المتصلة يستفهم بها عن شئين أو أشياء ثابتة أحدها أو أحدها عند المتكلم لطلب التعيين لأنها مع الهمزة بمعنى (أي) لم المقطعة فلا يثبت حسد الأمرين عند المتكلم، بل ما قبل أم وما بعدها على كلامين، لأنه يصراب عن الكلام الأول، وشرع في استفهام مستأنف لأنها بمعنى (بل).

ثالثها: المتصلة يليها المفرد والجملة بخلاف المقطعة، فإنه لا يليها إلا الجملة طهره الجرأين.

ولم يفعل مسبوقة عن ذلك، فقد بحث نوعي (أم) مبيهاً دلالتهم، إذ قال: ((لما أم فلا يكون للكلام بها إلا استفهاماً، ويقع للكلام بها في الاستفهام على وجهين على معنى أيهم وأتيم، وعلى أن يكون الاستفهام الآخر مقطوعاً من الأول))^(٢) متحد من سبق الحال الذي تنشأ فيه (أم) سبلاً إلى العدد إلى دلالة كل نوع، معتمداً في ذلك على كل من المتكلم والمُحاطب، فقد قال في (أم) المتصلة: ((وبذلك قولك أريد عسك أم عمرو وأريداً لقيت أم شراً؟ فأنت الآن مدّع أن عنده أحدهما، لأنك إذا قلت أيهما عسك وأيها لقيت فأنت مدّع أن المسؤول قد لقي أحدهما أو أن عنده أحدهما إلا أن علمك قد استوى فيهم لا تدري أيهم هو... وعلم أنك إذا أردت هذا المعنى فتقديم الاسم أحسن لأنك لا تسأله عن اللقي وإنما تسأله عن أحد الاسمين، لا تدري أيهم هو فدأت بالاسم لأنك تقصد قصد أن يبين لك أي الاسمين في هذا الحال وجعلت الاسم الآخر عدلاً للأول فصدر للذي لا تسأل عنه بينهما))^(٣).

(١) ينظر: شرح الكافية للرصي ٤١٤/٤ ٤١٧

(٢) الكتب ١٦٩/٣

(٣) الكتب ١٦٩/٣ ١٧٠

ف نجد سيبويه ينفذ إلى دلالة (أم) على التسوية من خلال تحليل جمل (أم) على وفق قصد المتكلم وتوصله مع مخاطبه، فالمتكلم يسأل عن شيئين أو أكثر وهو يعلم أن الفعل أو الخبر واقع بأحدهما إلا أن علمه قد استوى فيهما فلا يدري أيهما هو؟ ولكي تتم هذه الدلالة يجب أن يكون التركيب بتقديم الاسم الأول تسبقه الهمزة، وتأخير الثاني تسبقه (أم) ويتوسط بين دا وذلك ما لا يسأل عنه ليعادل الاسمين لأنه يسأل عن أحدهما، قال السيرافي: ((كان القائل إذا قال: أريد عندك أم عمرو؟ قد علم أن عد المحاطب أحد هذين، ولا يدري من هو منهما؟ فيستدعي إعلام المحاطب إياه عيأ فيلتبس علم ذلك منهما، وكذلك كل ما استفهم عنه بالألف . وقد يُعبر عن هذا السؤال بأن فيه تسوية ومعادلة، فأما التسوية فهي أن الاسم المسؤول عن تعيين أحدهما مستويان في علم السائل ما عنده في أحدهما مثل ما عنده الآخر، وأما المعادلة فهي بين الاسمين، جعلت الثاني بديلاً للأول بوقوع الألف على الأول وأم على الثاني ومذهب السائل فيهما))^(١).

فإنك لا يكون جواب (أم) في هذا التركيب للدال على التسوية إلا بالتعيين ولا يكون بـ (نعم) أو (لا) لأن المتكلم مدّع أن أحد الأمرين قد وقع ولا يدري أيهما هو، فالجواب أن يقول: ريد أو عمرو، فإن كان الأمر على غير دعواه فالجواب أن يقول: لم ألق واحداً منهما أو كليهما^(٢).

وعرض سيبويه أيضاً (أم) للمنقطعة وبحث دلالتها مستنبطاً إيها من المتكلم والمُحاطب والقصد والعائدة بينهما، فقد قال: ((هذا باب أم منقطعة وذلك قولك أعمرو عندك أم عندك ريد؟ وبذلك على أن هذا الآخر مسطع من الأول قول الرجل إنها لإيل ثم يقول أم شاء يا قوم فكما جاءت أم ههنا بعد الخبر منقطعة كذلك تجيء بعد الاستفهام وذلك أنه حين قال أعمرو عندك؟ فقد طس أنه عنده ثم أدركه مثل ذلك الطس في ريد بعد أن استعنى كلامه وكذلك إنها لإيل أم شاء إنما أدركه الشك حيث

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤١١/٣، وينظر شرح المفصل ٦١٨/٨

(٢) ينظر . الأصول في النحو ٥٨/٢

مضى كلامه على اليقين .. ومن ذلك أيضاً أعدك ريداً لم لا كأنه حيث قال أعدك ريداً كان يظن أنه عدده ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عدده فقال أم لا^(١).
 وجد هذا النص يبين أن المتكلم يعبر عن فكرة يستفهم عنها أول الأمر، نحو: أريد عندك؟ فيتوقع وجود ريد عند المخاطب ثم تتقدح له فكرة فيستدرك بوساطة (أم) لينبه المخاطب بها، فما دار في ذهن المتكلم نقله بإشارة سيميائية إلى المخاطب وهي (أم) التي بمرحلة الوسيط ليقل ما يطرأ على فكر المخاطب من انحراف عن الوصف الذي كان عليه في بداية الفكرة وما آل إليه من تغير واختلاف، قال السيرافي: ((قوله: أعمرو عندك أم عد ريداً.. كأنه استفهم عن الأول بقوله أعمرو عندك؟ وفي بيته الاقتصار عليه ثم أدركه في ريد من الشك ما أدركه من عمرو فقال عنه))^(٢).

وقد شرح الرصبي قول سيبويه (أريد عندك أم لا؟ فقال: ((وقال سيبويه (لم) في قولك: أريد عندك أم لا منقطعة، كان عند المسائل أن ريداً عدده، فاستفهم ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عدده، فقال: أم لا، وإنما عدها منقطعة لأنه لو سكنت على قوله: أريد عندك، لعلم المخاطب أنه يريد أهو عندك أم ليس عندك؟ فلا بد أن يكون لقوله أم لا؟ فائدة جديدة، وهي تغير ظن كونه عدده إلى ظن أنه ليس عدده، وهذا معنى الانقطاع والإصرار))^(٣)
 فما يجري بين المتكلم والمخاطب هو ما يحدد دلالة (لم) لأنها سؤال وجواب يجري بين شخصين فما لم يؤخذ ذلك بالحسبان لا يمكن الوقوف على دلالة التركيب التي ترد فيها (لم).

(١) الكتاب ١٧٢/٣، ١٧٤.

(٢) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤١٧/٣، ينظر، الأصول في النحو ٥٨/٢، شرح المفصل

٦١٩/٨

(٣) شرح الكافية للرصبي ٤١٩/٤

٩. مراتب الضمائر:

المصمرات من الموضوعات البحيثة التي لها ارتباط وثيق بمساق حالها، وذلك أنها كبايات عن أطراف العملية الخطابية للمتكلّم والمخاطب والعائب، لذلك لا يؤتى بها إلا مع أحوالها المقترنة بها وإلا كانت أشياء مبهمة لدى السامع، وتتأتى أهمية الصمائر من وطيفتها الدلالية التي تؤمّنها في الجملة العربية ما لا يوفره غيرها من الأسماء، إذ يؤتى بها إيجاراً واحتصاراً، إذ يستعني المتكلّم بحرف واحد عن اسم بأكمله، وبها يؤمّن اللبس على المخاطب لأنها كبايات عن أشخاص مقترنة بأحوالها، إذ يقول ابن يعيش: ((بما أتى بالمصمرات كلها لصعوب من الإيجار واحتراز من الإلناس، فأما الإيجار فظاهر لأنك تستعني بالحرف الواحد عن الاسم بكماله فيكون ذلك الحرف كجزء من الاسم وأما الإلناس فلا، الأسماء الطاهرة كثيرة الاشتراك... وليس للأسماء الطاهرة أحوال تفرق بها إذا التبت وبما يزيل الالتباس منها في كثير من أحوالها الصفات... والمصمرات لا ليس فيها فاستعنت عن الصفات لأن الأحوال للمقترنة بها قد تعي عن الصفات والأحوال المقترنة بها حضور المتكلّم والمخاطب والمشاهدة لهما وتقدم ذكر العائب الذي يصير به بمرلة الحاصر المشاهد في الحكم))^(١) لذلك نجد سياق الحال لا غنى عنه في التحليل اللغوي للصمائر وصولاً إلى المعنى الدلالي في ذهن المتكلّم من خلال اقتراح الصمائر بأحوالها ومحيطها الكلامي

فكان عدّ الصمير نوعاً من أنواع المعارف عند النحويين أمر مرتبط بالآثر الدلالي والمعنى الذي تنقله هذه اللفظة إلى ذهن المخاطب، وكونه عارفاً الاسم الذي يعود عليه الصمير، فهذا هو المصوّع الذي حمل المتكلّم على عدم تكرار الاسم والاستغناء عنه وهذا نوع من طواعية اللغة التي تصاع حسب ما يريد المتكلّم، وتحقق له الإيجار الذي يتبعه ويضمن إلى أن المخاطب قادر على فهم حديثه.^(٢)

(١) شرح المعصل ٢١/٣

(٢) ينظر مراعاة المخاطب في النحو العربي ١٢٢

وكان سببويه قد أدرك ذلك كله إذ نجده يعالج مسائل الصمائر في ضوء سياق الحال وعناصره، وينتقل إلى تحليل طواهر المصمرات في ضوء أطراف العملية الكلامية، ومعياره الأساس في ذلك المتكلم، لذلك كان ترتيب الصمائر عند سببويه تبعاً لمبدأ القرب من المتكلم، فصمير المتكلم يحتل المرتبة الأولى في الحديث لأنه لأعرف، ويأتي المحاطب في المرتبة الثانية، ثم يكون العائب وإصماره^(١) إذ قال السيرافي: ((واعرفهم المتكلم ثم للمحاطب ثم الغائب، وإنما صار للمتكلم عرف لأنه لا يوهمك غيره .. لأن الذي يسمع كلامه إن لم يكن بينهما حجاب فهو يعاينه ويسمع كلامه، وإن كان بينهما حجاب فقد أحس كلامه بسمعه إياه . والمحاطب يتلو المتكلم بالحصور والمشاهدة، وأصغفهم تعريفاً كناية العائب لأنها تكون كناية عن معرفة وبكرة))^(٢).

وفي ضوء ذلك عرض سببويه مسألة اتصال الصميرين المختلفي للرتبة المفعولين لفعل واحد متعدي لهما نحو: أعطانيك وأعطانيه، وأعطيتك وأعطاكه. فإذا كان الصميران أحدهما متكلم والآخر محاطب وجب أن يبدأ بالمتكلم قبل المحاطب، ولا يجوز أن يبدأ المتكلم بالمحاطب قبل نفسه وهو قبيح لا تكلم به العرب في نحو أعطاك، أو أعطهوي إذا كان الثاني غائباً.^(٣) وقد فسّر ذلك معتمداً على السياق الحالي الذي جرى في التحاطب، فقال ((وإنما قبح عند العرب كراهية أن يبدأ المتكلم في هذا الموضع بالأبعد قبل الأقرب، ولكن نقول أعطاك إياي، وأعطاه إياي، فهذا كلام العرب))^(٤).

(١) ينظر الكتاب ٣٦٤/٢.

(٢) شرح كتاب سببويه للسيرافي ١٠٢/٣ ١٠٣، شرح المفصل ٢١/٣ ٢٢.

(٣) ينظر الكتاب ٣٦٣/٢ - ٣٦٤.

(٤) الكتاب: ٣٦٤/٢.

فلما كان المتكلم الأقرب عند سيبويه وجب أن يبدأ به أو لا قبل المخاطب،
والعلة في ذلك أن الأولى أن يبدأ الإنسان بنفسه لأنها اعرف وأهم عنده ^(١) ويفهم
من كلام سيبويه أنه عند مراعاة ترتيب الصمائر يتوجب الاتصال، أما خلاف ذلك
فيتوجب الانفصال للصميرين ولا يجوز اتصالهما. ^(٢)

لما إذا كان الصمير من أحدهما مخاطب والآخر غائب، فيجب عند سيبويه أن
يبدأ المتكلم بالمخاطب قبل الغائب، نحو: أعطيتك، وقد أعطاك، ولا يجوز
اعطاهاوك، وهو فيصح أيضاً بمرلة الغائب والمخاطب إذا بُدئ بهما قبل المتكلم. ^(٣)
ويفسر ذلك سيبويه في صوء سياق الحال أيضاً إذ قال: ((وإنما كان المخاطب
أولى بأن يبدأ به؛ من قبل أن المخاطب أقرب إلى المتكلم من الغائب، فكما كان
المتكلم أولى بأن يبدأ بنفسه قبل المخاطب، كان المخاطب الذي هو أقرب من الغائب
أولى بأن يبدأ من الغائب)) ^(٤).

فالمتكلم عند سيبويه هو الأساس في ترتيب الصمائر تبعاً لمبدأ القرب،
فصمير للمتكلم يعد احص الصمائر، لأنه لا يشترك فيه اثنان فلا يذهب المخاطب
إلى تصور غير المتكلم أما صمير المخاطب فتكون مرتبته بعد مرتبة صمير
المتكلم؛ لأنه حينما يطلقه المتكلم يكون معه أكثر من شخص فيتوجه المخاطب إلى
أكثر من صوب لاحتمال المقصود. ^(٥)

(١) ينظر شرح المفصل ٥١/٣

(٢) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٢٦/٣

(٣) ينظر للكتاب ٣٦٤/٢

(٤) الكتاب ٣٦٤/٢

(٥) ينظر المقصب ٢٨١/٤

١٠. التعريف بالألف واللام:

التعريف حادث على الأسماء؛ لأن الاسم بكرة في أول أمره، منهم في جنسه ثم يدخل عليه ما يفرد به بالتعريف حتى يكون اللفظ لواحد دون سائر جنسه، كقولنا: رجل، فيكون هذا الاسم لكل واحد من الجنس ثم يحدث عهد المُحاطب لواحد بعينه، فيقول: الرجل، فيكون مقصوراً على واحد بعينه، لذلك إن البكرة سابقة لأنها اسم الجنس الذي لكل واحد منه مثل اسم سائر أمته، والتعريف ثابرتي به للحاجة إلى الحديث عن كل واحد من أشخاص ذلك الجنس.^(١) فالتكرير هو الشيوخ وعليه البكرة هو ما دل على ما هو شائع في جنسه وعم.^(٢) أما التعريف فهو تخصيص للشيء وتعيينه، وعليه تكون المعرفة ما حصواً واحداً بعينه من جنسه^(٣)

ولم كان التعريف طارئاً على الأسماء، فإن الأمور التي تنقل الأسماء من الشيوخ إلى التخصيص أو التعيين ما هي إلا قرائن لفظية أو حالية، تقتصر بالاسم وتنقله من حالة التكرير إلى حالة التعريف، وتبعاً لهذه الأمور كانت المعارف خمسة أشياء كما حددها الحويون ابتداءً بسيبويه بقوله: ((والمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمصاب إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التنوين والألف واللام، والأسماء المبهمة، والإصمار))^(٤).

فهذه التقسيم مبني على أساس هذه القرائن اللفظية والحالية التي تقتصر بالاسم فتجعله معرفة، والألف واللام قريبة لفظية وطبيعتها التعريف وقد أدرك سيبويه أن هذه القريبة لإفادة المُحاطب التعيين أو التخصيص، إذ يستعين بها المتكلم لتعريف مخاطبه ما يعرفه هو، فقال سيبويه: ((ولم الألف واللام في نحو الرجل والفرس والنعير وما أشبه ذلك، وبما صار معرفةً لأنك أردت بالألف واللام الشيء بعينه

(١) يُنظر: شرح المفصل: ٤٩٢/٥.

(٢) يُنظر: الكليات ٢٢٩.

(٣) يُنظر: التعريفات، الجرجاني. ٢٢١.

(٤) الكتاب ٥/٢.

دوس سائر اُمتنه لَأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مررت برجل فَبُيِّنْكَ إِنَّمَا رَعِمْتَ أَنَّكَ إِنَّمَا مَرَرْتَ
بواحد مِمَّنْ بَقَعَ عَلَيْهِ هَذَا الْاسْمُ لَا تُرِيدُ رَجُلًا بَعِيْهَ يَعْرِفُهُ الْمُحَاطَبُ، وَإِذَا أَدَخَلْتَ
الْأَلْفَ وَاللَّامَ فَإِنَّمَا تَتَكَبَّرُ رَجُلًا قَدْ عَرَفَهُ فَتَقُولُ لِلرَّجُلِ الَّذِي مِنْ أَمْرِهِ كَذَا وَكَذَا
يَتَوَهَّمُ السَّيِّئُ كَانَ عَهْدُهُ مَا تَتَكَبَّرُ مِنْ أَمْرِهِ)) (١).

فلاحظ سبويه هنا كعادته يرجع الالفاظ إلى محيط استعمالها مسترجعاً
عناصره الحطائية، لينفذ إلى تفسيرها وإيضاح قاعدتها الحوية. فالألف واللام أداة
لفضية بتحصنها المتكلم لإفادة المخاطب، فالأمر في تقرير التعريف بوساطة هذه
الأداة معفود بالمخاطب لا بعينه، إذ يقول أبو سعيد السيرافي ((اعلم أن التعريف
معلق بمعرفة المخاطب دون المتكلم، وقد يذكر المتكلم ما يعرفه هو ولا يعرفه هو
فيكون مكوراً كقول الرجل لمخاطبه: في دار الرجل يستأجر، وعندى صديق لي،
وهو لا يعرف الرجل بعينه والمستأجر)) (٢) وهذا ما صرح به الأعلام، وابن يعيش
أيضاً (٣).

فالتعريف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم المخاطب، فإذا تحدث المتكلم بكلام معلوم
لديه مجهول لدى المخاطب، كان كلامه بكرة، لأن الكلام في تعريفه وفي تكبيره
يعتمد على معرف المخاطب، فإذا قلت في داري رجل، فقد عرفت المخاطب أن
في داري رجلاً، ولكن المخاطب لا يعلم من هذا الرجل فعند الكلام بكرة
لذلك إن الحويين اعتمدوا على معيارين أساسيين في الحكم على الكلمة
بتكبير أو تعريف هما المعيار الشكلي، والمعيار الدلالي، ويطوي تحت باب
المعيار الدلالي علم المخاطب إذ يعد الجانب المهم في هذا المعيار، ولذلك أمثلة
كثيرة في مسائل التعريف والتكبير التي بحثها الحويين في كتبهم (٤).

(١) الكتاب ٥/٢

(٢) شرح كتاب سبويه لسيرافي ٣٣٨/٢

(٣) بطلر النكب ٢١٦، شرح المفصل ٤٩٢/٥

(٤) بطلر التعريف والتكبير بين الالة والشكل، د أحمد محمود بحنة ١٧

١١. كاف (رويد):

(رويد) تصف عدد الحويين في صمن أسماء الأفعال التي هي ألفاظ تقوم مقام الأفعال في الدلالة على معانيها، وفي عملها^(١) واصل (رويد) أرؤذ ريداً إرؤاداً أي: أمهله إمهالاً، فصعروا الارؤاد بحذف ريدانيته وهما الهمزة والألف بصغير الترحيم، واستعملوه مصدرأً بآث عن فعله وهو (أرؤذ)^(٢). ويقال: فلان يمشي على رؤذ، بورر عؤذ أي على مهل، ونصعيره (رؤيد)، وتقول رويدك عسراً، أي: أمهله، وهو مصعر تصعير الترحيم من إرؤاد مصدر أرؤذ يزؤؤ^(٣).
ورؤيد هذه في بعض أحوالها قد تلحقها الكاف في الاستعمال، فيقال رويدك أو رويدكما أو رويدكم أو رويدكن ريداً، تبعاً لجس المحاطب وعنده، وذلك إذا استعملت للأمر قال سيويه ((اعلم أن رويد تلحقها الكاف وهي في موضع (إفعل) وذلك قولك، رويدك ريداً، ورؤيدكم ريداً))^(٤) وهو يعد هذه الكاف حرفاً مجرداً من معنى الاسمية للحطاب خلافاً لمن قال باسميتها وأنها إما أن تكون في موضع رفع أو في موضع نصب، وقد عد سيويه ذلك خطأ لأن المصمرين هاء فاعلون، وعلامة المصمرين للفاعلين الواو، وإنما جاءت هذه الكاف نوکیداً ونحصيصاً^(٥).
وبعد سيويه يبحث مسألة لحاق الكاف رويداً على وفق عصري العملية الحطابية المتكلم والمُحاطب وما يجري بينهما من حديث ودلالة الحال وأثرها في جراح الكلام على وفق غرض المتكلم ومطنة مُحاطبه، لأن رويد قد تلحقها المتكلم الكاف فيقول: رويدك ريداً، وقد لا تلحقها فيقول رويد ريداً، ولا يتغير في المعنى

(١) شرح ابن عقيل ٣٠٢/٢-٣٠٣

(٢) يُنظر حاشية الحصري ٢١١/٢، النحو الوافي، عباس حسن، ١٤٤/٤

(٣) يُنظر اللسان ١٩٠/٣ (رويد)، مختار الصحاح ٢٦٣

(٤) الكتاب ٢٤٤/١

(٥) يُنظر الكتاب ٢٤٤/١-٢٤٥، شرح كتاب سيويه للسيرافي ١٤٦/٢-١٤٧، شرح المفصل.

شيء إذا نجد سيبويه يفسر هذه المسألة بقوله: ((و هذه الكاف التي لحقت رويداً إنما لحقت لتبَيّن المحاطب المحصوص لأن رويد تقع للواحد والجميع والذكر والأنثى وإنما أدخل الكاف حين خاف التباس من يعني بمن لا يعني وإنما حذفها في الأول استعناء يعلم المحاطب أنه لا يعني غيره))^(١).

وهذا يعني أن رويداً ما دلت تستعمل استعمالات مختلفة حسب جنس المحاطب وعنده، فإن هذا الأمر من شأنه أن يوقع اللبس عند المحاطب، فلا يستطيع المتكلم أن يوصل رسالته بوصوح لمن يحاطبه، فاستدعى ذلك أن يعتمد المتكلم إلى استعمال أداة تبيينية تميز محاطبه من غيره وتدفع اللبس المحتمل وقوعه فكانت الكاف تؤدي هذا الغرض لذا فإن هذه المسألة متعلقة بما يجري بين المتكلم والمُحاطب^(٢).

وقد يعتمد المتكلم أيضاً إلى الاستعناء عن هذه الكاف فيحاطب بـ(رويد) محردة عندما يأمن اللبس بعلم المُحاطب أنه لا يعني غيره، وقد يُلحَقُها مع علم المُحاطب فتكون توكيداً، وحال الكاف هنا كحال حرف الساء عند سيبويه قال: ((فلحان الكاف كقولك: يا فلان للرجل حتى يُقبل عليك، وتركها كقولك للرجل: أنت تفعل فلا كان مقبلاً عليك بوجهه مُنصباً لك، فتركت يا فلان حين قلت أنت تفعل استعناء بإقباله عليك، وقد نقول أيضاً: رويدك لمن لا يُحاف أن يلتبس بسواه توكيداً كما نقول للمقبل عليك المُنصب لك: أنت تفعل ذلك يا فلان، توكيداً))^(٣).

فجد سيبويه يبيّن تأثير حال المُحاطب في الريادة في مبني كلمة أو السقص فيها، فكلمة (رويد) تلحقها الكاف تبعاً لما يجري بين المتكلم والمُحاطب، فإذا كان المُحاطب بينه وبين المتكلم مباشراً، كأن يراه المتكلم يفعل شيئاً حذف الكاف، أم إذا كان المُحاطب في جماعة وأراد المتكلم أن يبيّنه ألحق الكاف مخافة الالتباس على

(١) الكتاب ٢٤٤/١

(٢) بنظر الملل النحوية في كتاب سيبويه-٦٢.

(٣) الكتاب ٢٤٤/١.

انه يسوغ للمتكلم أن يلحق هذه الكاف وإن يكن ثمة نس قيساً على النداء في إقبال المُحاطب، فلاحظ هنا التفتت سيوييه لعلاقة المتكلم بالمُحاطب من حيث القرب أو البعد المكاني وأثرهما في بناء الكلام علاوة على اثر حال المُحاطب وتفاعله مع المتكلم في تباين العبارة اللغوية^(١).

فعبارة المتكلم هنا يحددها حال المُحاطب لا غير، فإقبال المُحاطب على المتكلم يجعل دخول الكاف على رويد توكيداً، لما بدا كن للمُحاطب بعيداً مصرفاً عن المتكلم، فلحاق الكاف بـ(رويد) لتحقيق الإقبال من لدر المُحاطب، وسيوييه يلاحظ أن الكلام يجري بين متحدث ومُحاطب وإن هذا المُحاطب ينبغي أن يكون مقلداً عليه منصتاً له لأن الكلام لا جدوى منه إن لم يكن له مستمع يعيه^(٢).

لذلك إن النظر إلى هذه الكلمة والحرف اللاحق بها بمعرل عن المتكلم والمُحاطب وحالته والسياق الذي وردت فيه لا يوضح دلالتها، وهذا ما أحسن به سيوييه فوجد أن المتكلم والمُحاطب والحال التي يكونان عليها هو المحدد للمعنى الذي عبرت عنه هذه اللفظة^(٣).

١٢. الرفع والنصب بعد حتى وإن:

(حتى) و(إن) من الأدوات الداخلة على لأفعال المصارعة، وتعمل فيهما النصب، وقد بقي الفعل بعدهما على رفعه فهي قولنا سرتُ حتى انحلهاء يكون لهذا الفعل وجهان إعرابيان هما الرفع والنصب وكذلك إن، قد نجد الفعل بعده

(١) يُنظر نظرية النحو العربي. ٩٥، الدلالة والتفريد النحوي ٤١٥ ٤١٦

(٢) ينظر مراعاة المُحاطب في الأحكام النحوية (البحث) ٩١، مراعاة للمُحاطب في النحو

العربي ٨٧

(٣) يُنظر 'مراعاة للمُحاطب في النحو العربي' ٨٧

منصوباً في نحو: إِنْ أَظْنُوكَ صَادِقاً، وقد يكون مرفوعاً، ولا بُدَّ لكل وجه من هذين الوجهين معنى يُحَقِّقُهُ فمعنى الرفع غير معنى النصب بعد هاتين الأداتين^(١).

وهذا تناول سيبويه هذه المسألة وبحثها في صوء سياق الحال والموقف الذي يجري فيه نطق الجملة، وقد فسّر معنى هذين الوجهين الإعرابين المصاحبيين لجملة (حتى) و(إِنْ)، فجعل لكل وجه معنى يؤديه ويكون ذلك متوقعاً على قصد المتكلم إذ إنَّ قصد المتكلم هو الذي يحدّد الوجه الإعرابي الجائر ومن ثمَّ تُفسّر الجملة في صوء ذلك للوصول إلى المعنى المراد فهي جملة حتى، يكون معنى الرفع ومعنى النصب تبعاً لما يقصده المتكلم ولا يمكن تفسير الجملة إلا من خلاله فهي جملة سرّ حتى أدخلها يقرّر سيبويه أن في فعلها وجهين: الرفع والنصب ولكل من هذين الوجهين يجعل سيبويه تفسيرين له مراعيّاً قصد المتكلم، والنصب بعد (حتى) على وجهين: ((أحدهما أن الدحول غيبة لمسيرك، وذلك قولك سرّ حتى أدخلها، كأنك قلت: سرّ إلى أن أدخلها... لمّا للوجه الآخر: فإن يكون المسير قد كان والدحول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل كي التي هيها إصمار أن وفي معناها...))^(٢).

أي أن معنى النصب بعد حتى به إذا قصد المتكلم أن يجعل الدحول غاية لمسيره وأنه لم يقع، أو أنه يقصد أن يجعل للدحول سبباً لتسير مثل كي. لمّا الرفع بعدها فعلى وجهين أيضاً، أحدهما: ((سرّ حتى أدخلها تعني أنه كان دخول متصل بالمسير كاتصاله به بالفاء إذا قلت: سرّ فأدخلها، فأدخلها هي على قولك: هو بدخل وهو يصرب، إذا كنت تحير أنه في عمله، وإن عمله لم يقطع... لمّا الوجه الآخر فإنه يكون السير قد كان وما أشبهه، ويكون الدحول وما أشبهه الآن...))^(٣).

(١) بنظر معنى النحو - ٣٢٤/٣ ٣٢٦ وينظر ٢٩٩/٣ ٣٠٤

(٢) الكتاب ١٦/٣

(٣) الكتاب ١٦/٣ ١٨

وهذا يعني أن المتكلم إذا قصد أن يجعل التحول في حال السير متصلاً معه فإن الفعل يأتي بعد حتى مرفوعاً لدلالته على الحال خلافاً لما دلّ على الاستقبال فإنه يأتي منصوباً. فالرفع والنصب بعد حتى متعلق بقصد المتكلم إذ قال الرصبي: ((إذا أردنا أن نبين متى يُرفع المصارع بعد حتى ومتى يُنصب، قلنا: ذاك إلى قصد المتكلم، فإن قصد الحكم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى إما في حال الإخبار، أو في الزمن المتقدم عليه على سبيل الحكاية الماضية، وجب رفع المصارع.. وإن قصد المتكلم أن مصموم ما بعد حتى سيحصل بعد زمان الإخبار، وجب النصب، وكذا يجب النصب أن لم يقصد، لا حصوله في أحد الأرمسة الثلاثة ولا عدم حصوله فيها، بل يقصد كونه مترقياً مستقلاً في وقت الشروع في مصموم الفعل المنتقم سواء حصل في أحد الأرمسة الثلاثة أو عرّض مانع من حصوله))^(١)

وجعل سيوييه أيضاً قصد المتكلم الفعيل في للوصول إلى معنى الرفع ومعنى النصب بعد إن، فقد قال: ((وتقول إذا خُشيت بالحديث: إن أظنه فاعلاً، وإن أحالك كادياً، وذلك لأنك تحبر أنك تلك الساعة في حال طن وحيلة.. ولو قلت: إن أظنك، تريد أن تحصره أن ظنك سيقع لنصبت، وكذلك إن يصريك، إذا أحررت أنه في حال صرب لم يقطع))^(٢) فجد سيوييه يعود إلى إدراك العلاقة في تفسير كل وجه إعرابي بين قصد المتكلم والمعنى المترتب على الجملة، وواضح بذلك أنه تنبه إلى أثر المتعيرات الخارجية كالمتكلم وموقعه الحاصل في اختيار أحد وجهين جائزين في مقياس النحو، وواضح بذلك أنه يرسم لأنباء اللمعة أن يساوقوا المتعيرات الخارجية والوجوه الجائزة المناسبة عند استعمال للغة^(٣).

(١) شرح الكافية: ٥٨/٤ ٥٩ ويُنظر معنى للنحو ٣/٣.

(٢) الكتاب: ١٦/٣

(٣) يُنظر نظرية النحو العربي ٩٣

١٣. اصمار (أن) بعد حتى وكي:

لما وحد النحاة الفعل المصارع قد يأتي منصوباً بعد أدوات الأصل وفيه عندهم أن تحتص بالأسماء فتعمل فيها الجر، استوقعهم هذا الأمر ودعاهم إلى إيجاد العلة لذلك، كي لا يسير خلاف قواعدهم في الأدوات إذ إن الاختصاص يهيئ الأداة للعمل ولا يجوز لعوامل الأسماء أن تعمل في الأفعال^(١)

فلذلك عندما وجدوا الفعل المصارع منصوباً بعد (اللام وحتى وكي) وهذه الأدوات من عوامل الأسماء تعمل فيها الجر أدى ذلك إلى انقسامهم على مذهبين يذهب كل منهما إلى إيجاد ما يبرر هذا النصب ومن ثم للتوافق مع ما أثبتوه.

فقد ذهب سيبويه والبصريون إلى أن الفعل للمصارع بعد هذه الأحرف لم ينصب بها إنما هو منصوب بغيرها، وهي (أن) مصممة بعد هذه الأحرف. ومن دون هذا الإصمار يكون الكلام محالاً لأن هذه الأحرف إنما تعمل في الأسماء وبإصمار (أن) يصدق ذلك لأن (أن) والفعل بمنزلة اسم واحد^(٢). أما الكوفيون فقد أغضاهم مذهبهم عن الولوح في قضية الإصمار والتقدير لأنهم قرروا أن هذه الأحرف هي ناصبة بنفسها وهي بمنزلة أن وليس التي للحفص^(٣).

لما كي هي أمر تحولها على المصارع تفصيل، فذهب سيبويه أنها تكون ناصبة للفعل بنفسها بمنزلة أن وذلك حين تكون مصدرية، وإنما تكون كذلك إذا دخلت عليها اللام لفظاً كقوله تعالى: ﴿لَكَيْلًا تَأْسَوْا﴾ (الحديد: من الآية ٢٣) وقوله تعالى ﴿لَكَيْ لَا يَكُونُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ﴾ (الأحزاب: من الآية ٣٧) أو تقدير أحو: جئتكم كي تكرمي، إذا قدرت أن الأصل لكي، فإن لم تقدر اللام

(١) ينظر العلة في النحو ٧٤ - ٧٥

(٢) ينظر. الكتب ٥/٣، والمقتضب ٧/٢، ٣٨، شرح المفصل. ٢٤٧/٧.

(٣) ينظر شرح المفصل ٢٤٧/٧، شرح للتصريح: ٣٨٧/٢.

كاتب كي حرف جر بمنزلة اللام في الدلالة على التعليل وكانت أن المصممة بعدها
إصمار لارماً (١).

واغلب الظن أن (أن) هذه التي ألزم الحويون إصمارها بعد الأحرف التي
أصل عملها الجر إم لتودي وطبيعة التهيئة، بين عوامل الأسماء و لأفعال تمشياً مع
الصيغة اللغوية، أمّا من ناحية المعنى فلا وجود لها ولذلك قال سيبويه: ((واعلم أن
(أن) لا يطهر بعد (حتى وكي) كما لا يطهر بعد (إمّا) الفعل في قولك: إم أنت
مطلقاً اطلقت)) (٢).

لذلك نجد سيبويه يرجع علة عدم إظهار (أن) هنا إلى مخاطب لأن علم
المُخاطب بأن هذه الأحرف لا تدخل على الأفعال يكفي عن إظهار أن بعدها، فهو
يُعلّل عدم إظهار (أن) بعد (حتى وكي) بقوله: ((واكتفوا عن إظهار (أن)
بعدهما علم المُخاطب أن هذين الحرفين لا يضافان إلى فعل، وأنها ليسا ممّ يعمل
في الفعل وإن الفعل لا يحسن بعدهما إلا أن يحمل على أن)) (٣)

ونلاحظ أن استناد سيبويه في هذا النص إلى المُخاطب مختلف لأن من عادة
سيبويه أن يحلل النصوص في ضوء مراعاة المخاطب أو يوجه المتكلم إلى
مراعاته كي يصل المعنى إليه بأيسر السبل لأنه غاية المتكلم، أما المُخاطب هنا
فيجب أن يكون مثالياً من أصحاب السليقة اللغوية كي يكون على معرفة بعوامل
لأسماء و عوامل الأفعال وبقواعدها الحويّة. وسلك يجب أن يكون المتكلم
والمُخاطب مع هذا الأمر على مستوى واحد في السليقة. ويبدو أن ما انتهجه سيبويه
في تفسير هذه الظاهرة إم هو صهج سيبويهي قد يكون مفرداً فيه وقد يمثل حجر
الأساس لكثير من مناهج التفسير السياقي بعد سيبويه.

(١) بطلر الكتاب ٦/٣، شرح المعصل ٢٤٤/٧-٢٤٥، التسهيل: ٢٢٩، شرح قطر للندي

٥٨، معني أنيب ٢٤١/١-٢٤٢

(٢) الكتاب ٧/٣

(٣) الكتاب ٧/٣

١٤. (ها) التنبيه وأسماء الإشارة والصمائر:

(ها) بعامة الألف، كلمة تنبيه للمخاطب يُنبه بها على ما يساق إليه من الكلام، وهي (هاء) مركبة مع (الألف) فتكون على حرفين كـ(لا) و(ما) غير أن ألفها قد تسقط في الحظ لكثرة الاستعمال، وهي ثلثة لفظاً، فنقول: (هؤلاء) بثبوت الألف، و(هؤلاء) بحذفها^(١)

وكثر ما تستعمل (ها) التنبيه مع أسماء الإشارة لأن تعريفها بما يقتصر بها من إشارة المتكلم الحسية، فجئ في أوائلها بحرف يبه به المتكلم المخاطب، حتى يلتفت إليه ويبتظر إلى أي شيء يشير من الأشياء للحاصرة^(٢). ودلالة هذا الحرف (ها) نجعله مرتبطاً بمحيطه الذي يولد فيه معتمداً على العلاقة التوافقية بين المتكلم والمخاطب، لأن التنبيه يبين الشيء قصداً بعد سيفه صمماً على وجه لو توجه إليه السامع العطر بكنيته لعرفه، لكن لكونه صمماً رأياً يعقل عنه^(٣)

وهذا ما جعل التنبيه مصاحباً للأسماء المبهمة لينبه إليها المخاطب وتصير عنه بمرلة الأسماء الطاهرة لإيهامها لوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد، فافتقرت إلى تنبيه المخاطب لها فذلك كثر التنبيه في هذه الأسماء من حيث كانت تصلح لكل حاصر، والمراد واحد بعينه فقوي بالتنبيه لتحريك النفس على طلبه بعينه لا لم تكن علاقة تعريف في لفظه^(٤).

وقد تشرك (ها) التنبيه للمصمرات وأسماء الإشارة جميعاً، فيقال: ها أنا ذا وهذا أنا، وها أنت ذا، وهذا أنت، قال تعالى: ﴿هَا أَنْتُمْ أَوْلَاءُ تُحِبُّوهُمْ وَلَا يُحِبُّوكُمْ﴾ (آل عمران: من الآية ١١٩) وقد بحث سيبويه هذه المسألة معتمداً فيها على آراء شيوخه، فأصل التركيب (ها أنت ذا) عند الحليل: ((أَنْ هَا هِيَ الَّتِي مَعَ دَا إِذَا

(١) يُنظر شرح للمع، ابن بري: ٢٩١/١، لسان العرب ٩/١٥ (ها)

(٢) يُنظر شرح الكافية للزبي ٨٠/٣.

(٣) يُنظر. كشف اصطلاحات الفنون ٢٦٤/٤٠

(٤) يُنظر - شرح المعصل ٢٣/٨

قلت - هدا، واما أرادوا أن يقولوا: هدا أنت، ولكنهم جعلوا أنت بين هدا ودا، وأرادوا أن يقولوا أنت هدا، وهذا أنا، فقدموا (ها) وصارت أنت بينهما^(١) وقد نقل سيبويه عن أبي الخطاب (ت ١٧٧هـ) - ((إن العرب الموثوق بهم يقولون - أنا هدا، وهذا أنت))^(٢) وهذا ما أكدّه يونس بن حبيب أيضاً، تصديقاً لقول أبي الخطاب، أن العرب تقول هدا أنت تقول كذا وكذا^(٣).

وقد فسّر سيبويه هذا النوع من التراكيب اعتماداً على سياقها الحالي وما يجري بين المتكلم والمخاطب جاعلاً كل ذلك أساساً في الوصول إلى معناه الحقيقي، إذ قال سيبويه - ((لم يرد بقوله هدا أنت، أن يعرفه نفسه كأنه يريد أن يعلمه أنه ليس غيره، هذا محال ولكنه أراد أن يبينه كأنه قال الحاضر عند أنت والحاضر القائل كذا وكذا أنت))^(٤)

ويمكن أن نفهم من ذلك أن هذا التركيب له دلالتان: إحداهما سطحية وهي الإشارة إلى المخاطب إلى نفسه، وهي أمر محال، إذ يقول سيبويه في موضع آخر - ((أنك لا تشير للمخاطب إلى نفسه ولا نحتاج إلى ذلك، وإنما تشير له إلى غيره))^(٥) ولأخرى عميقة وهي المعنى الذي توصل إليه سيبويه معتمداً على المتكلم وقصده والمخاطب ومعرفته قال الرصبي ((واعلم أنه ليس المراد بقولك: ها أنا ذا، أفعل أن تعرف المخاطب نفسك وأن تعلمه أنك لست غيرك، لأن هذا محال، بل المعنى فيه وهي: ها أنت ذا تقول وها هو ذا يفعل، استعراب وقوع مصموم الفعل المنكور بعد اسم الإشارة من المتكلم أو المخاطب أو العائب، كأن معي: هدا أنت ذا تقول، وهدا أنت ذا يصريك ريد: أنت هدا الذي أرى لا من كنا نتوقع منه ألا يقع منه أو

(١) الكتاب ٣٥٤/٢

(٢) الكتاب ٣٥٤/٢

(٣) بصر الكتاب ٣٥٥/٢

(٤) الكتاب ٣٥٥/٢

(٥) الكتاب ١٤١/١

عليه مثل هذا العريب))^(١) وهذا أيضاً إنما يقوله المتكلم إذا قدر أن المخاطب يعتقده غائبا^(٢).

وفي الحقيقة أن دلالة الاستعراب لهذا التركيب مستعملة في لهجاتنا الدارجة، إذ إن قد يستعرب قول المتكلم الذي لا يتوقع منه ذلك أبداً فيقول له: هذا أنت تقول كذا، أو يستعرب فعله فيقول: هذا أنت تفعل كذا.

١٥. حكاية العلم بـ(من):

الحكاية يراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في كلامه^(٣) وحكاية (من) استفهام، وهو استنبات والعرض به إعلام للصامع أنه قد تقدم كلام هذا إعرابه خوفاً من أن يكون قد عرض له غفلة عن استماع الكلام المتقدم^(٤). قال للرصي: ((غرضهم في الحكاية أن يتيقن للمخاطب أن المسؤول عنه هو ما ذكره بعينه لا بغيره حتى يكون نصاً))^(٥). و(من) تحكي النكرات والمعارف وكل يجري على طريقة حصة به ولا تجوز الحكاية بـ(من) إلا بشروط منها: ألا يحل على (من) حرف من حروف العطف، وألا يكون الاسم المحكي متبوعاً بتابع من التوابع ما عدا العطف، فإن حل على (من) حرف عطف لم تجز الحكاية لروايل اللبس، لأنه قد علم أن المسؤول عنه إنما الأول ولولا ذلك عطف كلامه على للكلام المتقدم، وإما لم تجز الحكاية إذا كان الاسم متبوعاً لأن التابع يبين أن المسؤول عنه هو الاسم المتقدم^(٦).

(١) شرح الكافية للرصي. ٤/٤٣٢.

(٢) ينظر شرح المفصل ٨/٢٣ ٢٤.

(٣) ينظر - شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٨٥.

(٤) ينظر شرح المفصل ٤/١٥٣.

(٥) شرح الكافية للرصي ٣/١٥٤.

(٦) ينظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢/٢٨٨.

وحكاية النكرة تختلف عن المعرفة مع (من) فهي النكرة يحكى بـ(من) وحدها وتلحق بعلامات دالة على الاسم المحكى في إعراده وتنثيته وجمعه وتأنيثه وتنكيره، فلا يُكرر الاسم المحكى بعد (من)، أما في المعرفة فلا بُدَّ من ذكر الاسم المحكى بعد (من) فيكون باسمين، هرقوا بين حكاية النكرة والمعرفة، لأنَّ مسألة النكرة عن ذاتها لا عن صفتها، فإذا قال القائل: رأيت رجلاً، فقال السائل: من؟ وجب على المسؤول أن يقول: زيد أو عمرو، لأنه لا يعرف الرجل عيأً، فإذا قال: رأيت عبد الله، والقائل لم يورد ذلك إلا معتقداً أن المُحاطب يعرفه، وقد يجوز أن يكون يعرف جماعة، اسم كل واحد عبد الله فيحتاج إلى الـنعت لأنَّ في المعرفة سؤال عن نعتها (١).

وإما كانت حكاية النكرة بـ(من) من دون إعادة الاسم المحكى؛ لأنَّ النكرة إذا أعيدت عرفت بالألف واللام التي للعهد بين المتكلم والمُحاطب وهو ذكرها قبل أن تعاد، فإذا قال القائل: رأيت رجلاً، كان حق السائل أن يقول: من الرجلُ ومع ريادة اللام التي عليها لم تمكن الحكاية، لأنَّ الحكاية يراد لفظ المتكلم على ما تكلم به بلا ريادة أو نقصان، ولذلك خُذت قصد التحقير (٢).

وحكاية النكرات بـ(من) على لعتين. منهم من يلحق بـ(من) علامة على الإعراب خاصة وهي في الرفع واو، وألف في النصب، وياء في الجر، مطلقاً، فإذا قال: قام رجل، قلت: من؟ وإذا قال: رأيت رجلاً، قلت: من؟ وإذا قال: سررت بـرجل، قلت: من؟ وكذا هي التنثية والجمع والتأنيث، ومنهم من يلحق علامة على الإعراب كما تقدم ويلحق علامة على التنثية والجمع وعلامة على التأنيث، نحو: مسير ومبات ومسة ومسير وغيره (٣).

(١) يُنظر شرح كتاب سيبويه للمبرِّد في ١٧٢/٣-١٧٣

(٢) يُنظر شرح كتاب سيبويه للمبرِّد في ١٧٢/٣-١٧٣، شرح المفصل، ١٥٣/٤، شرح الكافية

للرصني ١٥٤/٣-١٥٥، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨٩/٢

(٣) شرح الكافية للرصني. ١٥٦/٣، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٢٨٩/٢-٢٩٠

لما المعرفة^(١) فلا يجوز في حكايتها ما جاز في الكرة من الاستعناء عن الاسم المحكي بعلامات دالة عليه، فلا يجوز أن يقال: ما؟ لمن قال: رأيت عند الله نكر من العرب من يقال له: ذهبنا معهم، فيقول: مع مين؟ وقد رأيت، فيقول: ما؟ أو رأيت ما؟ كما سمع ذلك سيويوه^(٢). وقد فسّر هذه للمسألة مستنداً إليها إلى المتكلم والمُحاطب، فهي قد تجوز تبعاً لسياق حالها، قال سيويوه: ((وذلك أنه لا يجوز أن يقول الرجل: رأيت عند الله، فنقول ما؟ لأنه إذا ذكر عند الله فإنما يذكر رجلاً نعرفه بعينه أو رجلاً أنت عنده ممن يعرفه بعينه، فإنما تسأله على أنك ممن يعرفه بعينه إلا أنك لا تدري الطويل هو أم القصير أم ابن زيد أم ابن عمرو... وقد سمعنا من العرب من يقال له ذهبنا معهم فيقول: مع مين؟ وقد رأيت، فيقول: ما؟ أو رأيت ما؟ وذلك أنه سأل على أن الدين ذكر ليسوا عنده ممن يعرفه بعينه، وأن الأمر ليس على ما وضعه عليه المحدث، فهو ينبغي له أن يسأل في ذا الموضع كما سأل حين قال رأيت رجلاً))^(٣)

فاعتمد سيويوه في تحليل هذه الطائفة اللعوية على سياق الحال بين، إذ أنه يدرسها بين باطنتها وعلانياتها لتكون جائزة أو غير جائزة على وفق ملاسستها، فالحكاية هنا غير جائزة إذا كان المحكي معروفاً لدى المتكلم والمُحاطب فلا يُستفهم عنه إلا إذا مثل عن صفته أو بعته، وقال السيرافي ((بما جاز أن يقول مع مين؟ وهو يستفهم عن الهاء والميم في معهم، وإن يقول ما؟ وهو يستفهم عن الهاء في رأيت؛ لأن المتكلم بنى أمر المُحاطب على أنه عارف بالاسم المكسبي، ولم يكن

(١) مما تجبر لإشارة إليه، أن للعرب في حكاية العلم مذهبين، أحدهما مذهب أهل الحجاز الذين يحكون أعراف باسم العلم، رفعا ونصب وجر، والآخر مذهب بني تميم الذين يرفعون على كل حال يُطَرِّب الكتاب ٤١٣/٢، شرح المفصل ١٥٩/٤، ١٦٠، شرح للكافي لرسامي.

١٥٩/٣

(٢) يُطَرِّب الكتاب ٤١٢/٢

(٣) الكتاب ٤١٢/٢.

عارف به، فأورد مسألتَه على غير ما ذكره المتكلم، وكأن السائل سأل على ما كان ينبغي للمتكلم أن يكلمه به إذا لم يعرف، والذي كان ينبغي للمتكلم أن يقول: ذهبت مع رجال، ورأيت رجلاً، فلما غلط المتكلم في توهمه على المُحاطب أنه يعرفه، رده المُحاطب إلى الحق في حال نفسه أنه غير عارف من ذكره، وسأله عن ذلك، وجعل المتكلم كأنه قد تكلم به^(١).

١٦. دلالة (كم) الاستفهامية:

نعم (كم) على صريين: أحدهم (كم) الاستفهامية، والآخر (كم) الخبرية، وقد ذكرهما سيوييه بقوله ((اعلم أن لـ (كم) موضعين. فاحدهما الاستفهام، وهو الحرف المستفهم به، بمرلة (كيف) و (أين)، والموضع الآخر: الخبر، ومعناه معنى (رب))^(٢).

و (كم) الاستفهامية تستدعي ميراً منصوباً بخلاف ميمر الخبرية فإنه مجرور، إذ إن (كم) الاستفهامية بمرلة العدد المنون الذي يصب ما بعده نحو: عشرون وثلاثون وما أشبههما، وهي بمرلة عدد يصلح للعدد القليل والكثير، لأن للمستفهم يسأل عن عدد كثير وقليل لا يعلم مقدار ما يستفهم عنه فجعلت بالاستفهام بمرلة العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو أحد عشر إلى تسعة وتسعين، وهو يصب ما بعده^(٣). ولما كانت (كم) الاستفهامية مسألة عن عدد فهي تجري في جملتها بين المتكلم والمُحاطب وقد عرّض سيوييه ذلك فعمد إلى توصيح دلالة (كم) الاستفهامية وجوابها عن طريق سياق الحال وعصرية المتكلم والمُحاطب إذ قال ((وإذا قال لك رجل كم لك؟ فقد سألك عن عدد؛ لأن كم إنما هي مسألة عن عدد ههنا فعلى المجيب أن يقول عشرون أو ما شاء مما هو أسماء لعدة، فإذا قال لك:

(١) شرح كتاب سيوييه للسيرافي: ١٧٧/٣

(٢) الكتب ١٥٦/٢.

(٣) بَطْرُ الكتاب. ١٥٧/٢، المقتضب ٥٩/٣ ٦٠، العنل في النحو ٢٥٢، أسرار العربية:

١٢٢، الباب ٢٥٤/١-٢٥٥

كم لك درهمان أو كم درهمان لك؟ ففسر ما يسأل عنه قلت: عشرون درهما، فعملت (كم) في الدرهم عمل العشرين في الدرهم، ولك مبينة على (كم) ((^(١))
فوجد سيبويه يدرس هذه المسألة في سياق حالها كما تجري بين المتكلم والمُحاطب من سؤال وجواب فيحال التراكيب للتعوية على شكل محاورات تجري بين أشخاص ليقف على قصد المتكلم وإبلاغ المُحاطب، وهذا يعني أن سيبويه قد أدرك إدراكاً تاماً أن للمتكلم والمُحاطب على السواء تأثيراً كبيراً في تحديد النسبة التركيبية للكلام المطوق.

وعلى هذا النحو نجده يفسر ما يرد من جمل (كم) الاستفهامية فقد قال في موضع آخر: ((ومثل ذلك قولك للرجل: كم لك عيلاً؟ يقول: عيذان أو ثلاثة أعصد حمل الكلام على ما حمل عليه (كم) ولم يرد المسائل من المسؤول أن يفسر له العدد الذي يسأل عنه، إنما على السائل أن يفسر العدد حتى يجيبه المسؤول عن العدد ثم يفسره بعد أن شاء فيعمل في الذي يفسر به العدد كما أعمل السائل (كم) في العدد ولو أراد المسؤول عن ذلك أن يصيب عيذاً أو عيدين على (كم) كان قد أحال كأنه يريد أن يجيب السائل بقوله (كم) عيذاً فيصير سائلاً)) ((^(٢)).

فاعتماد سيبويه في هذا النص على المتكلم والمُحاطب واضح لا غموض فيه من خلال كلمتي (السائل) و (المسؤول) وكأن سيبويه يحول الجمل إلى مقاطع حوارية قصد تفسيرها وتبيان أحكامها النحوية وما يجوز منها وما يمتنع، فـ (كم) الاستفهامية تجري جملتها بين سائل ومجيب فإذا ذكر السائل مميّز (كم) استعنى عنه المجيب، لأن السائل قد ذكره فلا يضطرار بالمجيب إلى تكرره، لأنه إذا قال: (كم) عندك من الدراهم فقال: عشرون، فقد عرف ما يعني، ولو لم يبين السائل ويفسر العدد لم يدر المسؤول بأي شيء يجيبه؟ وعلى المسؤول أن يأتي بجوابه

(١) الكتاب ١٥٧/٢.

(٢) الكتاب ١٦٨/٢ ١٦٩.

على موقع (كم) وهو الرفع ولو نصبه لخرج عن حد الجواب فصار سائلاً، فأنما
ينصبه بـ (كم) والذي يقطع بـ (كم) هو مسائل. ^(١)

وهذا المنهج السياقي في تفسير التراكيب النحوية قد سلكه النحويون بعد
سيبويه مفتعين أثره في ذلك، فجعلوا ذلك أساساً في التفريق بين (كم) الحبرية و (كم)
الاستفهامية اعتماداً على المتكلم والمُحاطب فقد قال الرصبي: ((كم) الاستفهامية
و (كم) الحبرية تدلان على عدد ومعدود، فالاستفهامية لعدد منهم عند المتكلم معلوم
في طئه، عند المُحاطب، والحبرية لعدد مبهم عند المُحاطب، وربما يعرفه المتكلم،
وأما المعدود فهو مجهول عند المُحاطب في الاستفهامية والحبرية.)) ^(٢).

فيبدو واضحاً ارتباط المعنى الذي تحمله أداة الاستفهام بالعلاقة التي تحكم
للمتكلم بالمحاطب في المعنى الذي تشير إليه

(١) يُنظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٩٣/٣

(٢) شرح الكافية للرصبي ٢٣٤/٣.

الخاتمة

حاتمة القول أن الحمد لله رب العالمين، وبعد هذه الرحلة التي عشناها مع سيبويه في كتابه بين المتكلم العربي ومحاطبه، يمكن أن نثبت ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:

- لم يصرح سيبويه بمصطلح سياق الحال، ولكنه عثر عن مفهومه من خلال ألفاظ عدة تكرر ذكرها في سائر أجزاء الكتاب، ومعظم هذه الألفاظ تدور حول الكلام والمتكلم والمحاطب، وهناك ألفاظ أخرى نحو الالتباس وملتبس ونية وهي تصل بمدى الفهم أو التواصل الذي يتم بين المتكلم والمحاطب أو انعدام هذا الفهم.

- استعمل سيبويه مصطلحاً تكرر في أكثر من موضع وهو مصطلح (الحال) ويعد أقدم مصطلح في التراث العربي والحنوي يقترب من مفهوم سياق الحال ولعل هذا المصطلح عند سيبويه يرجع إلى أسناده الحليل.

- عناصر سياق الحال التي حددها هيرث وهاليداي، كان سيبويه قد وعاشها من القدم واتحدتها آلة معنوية لتحليل النصوص اللغوية عن طريق ربطها بمحيطها الخارجي وعلى الرغم من أن تلك العناصر كثيرة ومتشابهة لكن هناك عنصرين أساسيين هم المتكلم والمحاطب لأنهما أساس في كل عملية حوارية أما للعناصر الأخرى فيمكن أن تأتي تبعاً لهدى العنصرين، والملاحظ في نصوص سيبويه التي نراعي عناصر سياق الحال أنها يمكن أن تتوزع على محاور ثلاث: أولها ما يظهر اهتمام سيبويه بالمتكلم وحده في تفسير الطواهر النحوية. وثانيها ما يظهر اهتمام سيبويه بالمحاطب وحده، وثالثها ما يفهم منه مراعاة سيبويه للمتكلم والمحاطب كليهما.

- إن سيبويه يجعل من النصوص المكتوبة مقاطع حوارية إذ أنه يتخيل عناصرها الكلامية وعلى أساس ذلك يعود إلى تفسير طواهرها اللغوية تبعاً إلى

المحيط الذي ولدت فيه، لذا فإن قارئ هذه النصوص يجد نفسه بين أشخاص يحاور بعضهم بعضاً وكأن اللغة المكتوبة تصبح لغة حبة مطبوقة.

• المتكلم عند سيبويه يمثل غايةً وهدفاً، إذ إن سيبويه ينقل لنا اللغة الحية كما نطقها أصحابها، فكان دقيق الملاحظة لمركبي اللغة، عارفاً مقاصدهم لأنه يدرس الكلام العربي في محيط استعماله لذلك كان معنياً في كتابه باللغة المطبوقة فصلاً عن المكتوبة، فكثيراً ما نجد سيبويه يعتمد على المتكلم في التعميد النحوي بل أنه في بعض الأحيان يجده يتحيل متكلماً مستنداً إليه في ربط النص بمحيطه وصولاً إلى كنه بيته العميقة فمن خلال ملاحظة سيبويه لنطق المتكلم ومشافهته، تكونت لديه دراية تامة في معرفة ما يكثر في الاستعمال من الكلام فيكون غلة مسوغة للهدف، ومعرفة لجوء المتكلم أحياناً إلى أسهل السبل في النطق مراعاة لمبدأ الحفة في الكلام فيتحذ ذلك أساساً في تفسير الظواهر اللغوية وقد يعتمد سيبويه على قصد المتكلم في تفسير بعض الظواهر اللغوية كالذكر والهدف، وقد يكون قصد المتكلم ومراده مسوغاً لتجوير بعض الكلام ومنعه. وقد يجعل سيبويه من حال المتكلم فيصلاً في الحكم على تسوية بعض التركيب اللغوية فتتغير تبعاً لحاله من طر وعظم وغلة وتراج كما في استعمال أحرف النداء تبعاً لحال المتكلم، وقد نجد سيبويه مع متكلمه موجهاً ومرشداً له لتحري سلامة النطق بالعربية.

• حرص سيبويه حرصاً شديداً على عدم فصل الكلمة أو الجملة عن محيطها الخارجي أو عن سياق حالها، وهذا مدأ من مبادئ النظريات السياقية، ويتضح ذلك عند سيبويه من خلال ربط الجمل المحتزلة لغوياً التي لا يفهم معناها إلا بسياقها.

• للمُحاطب في الكتاب شأن ذو أهمية بالغة، فهو العصر السياقي الرئيس الذي يحول المتكلم استعمال أساليب مختلفة في التعبير ويتيح له ممارسة أعراف لغوية متعددة، وكان سيبويه عميق التأمل في حال المُحاطب يتراءى لملمه في أوصافه المختلفة، يدقق في أحواله ويتحليلها بسعة خيال ليبين ما كان منها من غلة

أو سبيل أو انشغال أو نوم أو إعراص أو غير ذلك، فيفسر كثيراً من الاستعمالات اللغوية وطرانق البناء وحالات الإعراب في ضوء ما يكون عليه المُحاطب، كالتركيب والتذكير، والدكر والحذف، والإحار، والأحكام النحوية الأخرى.

- إن المُحاطب كما كان شريك المتكلم في العملية الخطابية فإنه أيضاً يمكن أن يكون شريكاً له في القاعدة النحوية ولا جرم أن تكون له اليد الطولى في العمل النحوي لأن مراعاته لها أثر كبير في تحديد الحركات الإعرابية فما يعلب على طناً أن المُحاطب يمكن أن يكون هو العمل في النحو فما دام المقصد من الإعراب إثبات المعاني فإن المتكلم يعرب كلامه مراعاة لمُحاطبه إذ لو لا للمُحاطب لما احتج المتكلم إلى الإعراب.

- دأب سيبويه على تحليل الظروف المحيطة بكثير من النصوص اللغوية فيسترجع حضور المتكلم وقصده وكيهية نطقه لعبارة ومناستها، وخصوص المُحاطب لتكتمل العملية التخاطبية فيفسر على أساسها الطواهر وتتضح عللها.
- أدرك سيبويه أن للمتكلم والمُحاطب تأثيراً في تحديد البنية التركيبية للكلام وإن للمتكلم السعة في اختيار النسق التعبيري الملائم لقصده بما يتوافق وحال مُحاطبه من علم أو جهل أو طم أو إنكار أو تصديق. وإن ترتيب العناصر اللغوية داخل التركيب وما يطرأ عليه من تقديم أحد العنصرين على الآخر لا يسوّه للمبايق اللغوي فقط، وإنما يرجع إلى مباح الحال (context of situation) والعوامل الخارجية التي تحيط بالحدث اللغوي، كالمُتَكَلِّم وموقفه من المُحاطب.

- كشفت الدراسة أنه على وفق العلاقة بين المتكلم والسماع تتحدد الألفاظ المستعملة لإبلاغ الرسالة ومن ثم تتحدد صفة الكلام من حيث الإطالة والاختصار، ومعرفة السامع بالمحدوف هي التي تعين المتكلم على ذلك، فضلاً عن نداء المُحاطب إذ أنه حال يحمل المتكلم على أن يورد كلامه على الإيجاز.

- التعريف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم المُحاطب، فإذا تحدث المتكلم بكلام معلوم لديه مجهول لدى المُحاطب، كان كلامه بكرة، لأن الكلام في تعريفه وفي تنكيذه يعتمد على معرفة المُحاطب.
- يعتمد سيويه على المتغيرات الخارجية المفترضة أن تولد فيها الجمل وما يجري بين أطراف العملية الخطابية، والعلاقة بين المتكلم والمُحاطب، في تفسير المعاني التي تشير إليها الأوجه الإعرابية المحتملة للكلمة في الجملة نفسها فكل وجه إعرابي يصلح لموقف معين من دور آخر.
- المتكلم والمُحاطب هما من يكسب الصمائر تعريفها، وإذا أدرك المُحاطب معنى الصمير وفهمه وعلم الاسم الذي يعود عليه لا يكون بالمتكلم حاجة إلى إعادة ذلك الاسم وبدلاً من أن يذكر الاسم يُكتفى عنه بالصمير، وعد ذكر الصمير يفهم المُحاطب الاسم الذي استعني عنه

المصادر والمراجع

أولاً. العربية:

(أ) القرآن الكريم.

(ب) الكتب المطبوعة

- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: محمود أحمد بحلة، الإسكندرية، دار المعرفة، ٢٠٠٢م.
- الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين عبد الرحمن بن أنسي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) مكتبة مصطفى الباي الحلبي، القاهرة ١٩٧٨م.
- إحياء النحو: إبراهيم مصطفى مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٣٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب أبو حيان الأندلسي (٧٤٥ هـ)، تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مكتبة الحانجي بالقاهرة، مطبعة المدني، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م.
- أساس البلاغة: أبو القاسم محمود بن عمر الرمخشري (ت ٥٣٨هـ) دار صادر، دار بيروت للطباعة والنشر، ١٩٦٥م.
- الأساليب الإنشائية في النحو العربي: عبد السلام محمد هارون، مطبعة السسة المحمدية، ١٩٥٩ م.
- أسباب نزول القرآن، أبو الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٨٧هـ) تحقيق: كمال بسيوني رغلول، بيروت دار للكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١١هـ.
- إستراتيجيات الخطاب مقارنة لغوية تداولية: عبد الهادي الشهري، بيروت، دار الكتاب الجديد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م.
- أسرار العربية: عبد الرحمن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥١٧هـ) تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.

- الأسلوبية والأسلوب: د. عبد السلام المسدي، دار الكتب الوطنية بعمّان، ليبيا، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٥م.
- الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي وصع حوشية غريد المشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- الأصول في النحو: ابن السراج، أبو بكر بن محمد بن سهل النعدي (ت ٣١٦ هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة للرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٩٩٩م.
- الأصول المعرفية لنظرية التقى: باطم عودة حصر، الطبعة الأولى، دار «شروق للنشر»، ١٩٩٧م.
- أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة: د. بايف حرما، سلسلة عالم المعرفة الكويت الطبعة الثانية، ١٩٧٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، (ب.ت).
- الإيضاح في شرح المفصل: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق د. موسى باي العلي، مطبعة العاني، بغداد، الجزء الأول ١٩٨٢م، الجزء الثاني ١٩٨٣م.
- الإيضاح في علوم البلاغة: جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القروي، الحطّيب (ت ٧٣٩ هـ)، مراجعة ونصحيح: الشيخ بهيج عراوي، الطبعة الثانية، مشورات دار إحياء العلوم، بيروت ١٩٩٣م.
- البحث الدلالي عند الأصوليين: للدكتور محمد يوسف حبلص، مكتبة عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٩٩١م.

- البرهان في علوم القرآن: الإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفصل إبراهيم، للطبعة الثانية، دار المعرفة، بيروت (د.ت).
- البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن: كمال الدين عبد الواحد بن عبد الكريم الرمكاسي (ت ٦٥١ هـ) تحقيق الدكتور أحمد مطلوب والديكتورة حديجة الحبيشي، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٧٤ م.
- البلاغة الاصطلاحية: د. عبدة عبد العزيز قنقلة، الطبعة الرابعة، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠٠١ م.
- البلاغة والأسلوبية: د. محمد عبد المطلب، مطبع الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر ١٩٨٤ م.
- بناء الجملة العربية: د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، الكويت ١٩٩٦ م.
- البيان والتبيين أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الحانجي للطباعة والنشر، القاهرة، الطبعة الرابعة ١٩٧٥ م.
- التأويل التحوي في علوم القرآن الكريم: د عبد الفتاح الحمور، الرياض، الطبعة الأولى ١٩٨٤ م.
- التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن كمال الدين الرمكاسي، تحقيق الدكتور أحمد مطلوب والديكتورة حديجة الحبيشي، مطبعة العاني، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٦٤ م.
- التداولية عند العلماء العرب، دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في انثرات اللساني العربي: د مسعود صحرأوي، دار الكتب العلمية، بيروت الكلية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥ م.
- انتركيب اللغوية في العربية: د. هادي بهر، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٧ م.

- التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦هـ)، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت ٢٠٠٢ م.
- التعريف والتذكير بين الدلالة والشكل: د. محمود أحمد بحلة، مكتبة رهراء الشرق، مطبعة العمرانية، القاهرة ١٩٩٩ م.
- التعريف والتذكير في النحو العربي، دراسة في الدلالة والوظائف النحوية والتأثير في الأسماء اعراباً وبناءً: د. أحمد عبيد، مكتبة رهراء الشرق، القاهرة (د.ت.).
- التفكير البلاغي عند العرب أسسه وتطوره إلى القرن السادس: حمادي حمود، المطبعة الرسمية مشورات الجامعة التونسية، تونس ١٩٨١ م.
- التفكير اللساني في الحضارة العربية: د. عبد السلام الممدي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس ١٩٨١ م.
- الجملة العربية، تأليفها وأقسامها: الدكتور فاضل السامرائي، مشورات المجمع العلمي العراقي - بغداد، ١٩٩٨ م.
- الجمل في النحو: التحليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥هـ)، تحقيق: د. فخر الدين صالح قباوة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٥ م.
- جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبدع أحمد الهاشمي، الطبعة الأولى، دار الآفاق العربية، القاهرة ٢٠٠٢ م.
- حاشية الخضري على شرح ابن عقول على ألفية ابن مالك، شرحها وعلق عليها، تركي فراح المصطفى، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٥ م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، تحقيق محمود بن الجميل، مكتبة الصفاء، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٢ م.

- حاشية يس على شرح التصريح على التوضيح. الشيخ يس بن ريس الدين العليني الحمصي (١٠٦١ هـ) في همش شرح التصريح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى الباب الحلبي، د - ت.
- حدود التواصل (الإجماع والتنازع بين هابرمان ونيوتن): مانفرد فرانك، ترجمة وتقديم وتعليق عر العرب لحكيم، إفريقيا الشرق، المغرب ٢٠٠٣ م.
- خزنة الألب ولب لباب ليمان العرب عبد القادر بن عمر البعدلي (ت ١٠٩٣ هـ)، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الحانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٦ م.
- الخصائص. أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) تحقيق: د عبد الحميد هداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٣ م.
- خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني. محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة القاهرة، للطبعة الثانية، ١٩٨٠ م.
- دراسات في علم اللغة، القسم الثاني: د. كمال محمد بشر، الطبعة الثانية، مطبع دار المعارف بمصر، ١٩٧١ م.
- دراسات في علم اللغة النفسي: د. داود عبده، مطبوعات جامعة الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤ م.
- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها: د. صاحب أبو حنا، دار الكتب العلمية، بيروت، دار الفكر، عمان الأردن، للطبعة الأولى، ١٩٩٨ م.
- دراسة المعنى عند الأصوليين: د. طاهر سليمان حمودة، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، ١٩٨٣ م.
- دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: السيد محمد السيد رصاص، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٨١ م.
- دلالة السياق: د. ردة الله الطلحي، جامعة أم القرى، للطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ.

- الدلالة السياقية عند اللغويين: د عواطف كنُوش المصطفى، دار السيب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م
- الدلالة والتقعيد النحوي، دراسة في فكر سيبويه د محمد سالم صالح، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- دور الكلمة في اللغة: استيعاب اولمان، ترجمة وتقديم وتعليق: د.كمال بشر، دار الكتب العلمية، بيروت غريب للطباعة والنشر، القاهرة، (د.ت).
- ديوان أبي ذؤاد: تحقيق: غوستاف فون غرساوم، دار مكتبة الحياة، بيروت ١٩٥٩م.
- ديوان ذي الرمة: تحقيق: كارليل هنري هيس، كمبردج، ١٩١٩م.
- ديوان الفرزدق: عني به عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٣٦م.
- الرد على النحاة: ابن مصعب القرطبي (ت ٥٩٢هـ)، تحقيق: د.شوقي صديف، مصر، ١٩٨٨م.
- شرح ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩ هـ) على ألفية ابن مالك ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر ناصر خسرو، طهران، إيران (د.ت).
- شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
- شرح التسهيل: جمال الدين أبو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك الطائفي (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق د عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى مكتبة الانطو المصرية، ١٩٧٤م.
- شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهرى (ت ٩٠٥ هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار للكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٠م.

- شرح جمل الزجلجي (الشرح الكبير): ابن عصفور الاششيلي (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: د. نيس نديوي، دار الكتب العلمية، بيروت إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٣م.
- شرح الحدود النحوية عند الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت ٩٧٢هـ)، تحقيق ركي فهمي لالوسي، مطابع دار الكتب، جامعة الموصل (د. ت).
- شرح قطر الندى وبل الصدى: أبو محمد عبد الله بن هشام، لأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، منشورات الفيروز ابادي الطبعة السابعة، (د. ت).
- شرح كافية ابن الحاجب: رصي الدين محمد بن الحسن الاستر ابادي (ت ٦٨٦هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد، المكتبة التوفيقية القاهرة، (د. ت).
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن عبد الله بن المرربان (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: أحمد حسن مهدي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م.
- شرح اللمع: أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن علي الأسدي بزهان العكبري (ت ٤٥٦هـ)، تحقيق: د. فائر فارس، الكويت، الطبعة الأولى ١٩٨٤م.
- شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد وسماعيل عبد الجولا عبد العلي، المكتبة التوفيقية للقاهرة، (د. ت).
- شروح التلخيص: سعد الدين التفتزاني (ت ٧٩٢هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي، مصر ١٩٣٧م.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل: أبو عبد الله محمد بن عيسى المهيدي (ت ٧٧٠هـ)، تحقيق الدكتور الشريف عبد الله البركاتي، دار الندوة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٨٦م.

- **الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)** إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ)، تحقيق أحمد عبد العصور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.
- **صحيح البخاري**: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، ترتيب محمد فؤاد عبد الباقي، دار ابن الهيثم، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤ م.
- **صحيح مسلم** أبو الحسن مسلم بن الحجاج (ت ٢٦١ هـ)، دار ابن الهيثم، القاهرة، ٢٠٠١ م.
- **الصناعات** - أبو هلال العسكري، تحقيق: محمد علي الجاوي ومحمد أبو الفصل إبراهيم، الطبعة الثانية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، ١٩٦١ م.
- **العامل التحوي بين مؤيديه ومعارضيه**، ودوره في التحليل اللغوي: د. حبل احمد عمايرة، أربد ١٩٨٥ م.
- **العربية وعلم اللغة البنيوي**: د. حلمي خليل، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦ م.
- **العلل في النحو** أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: مهيار المبرك، دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م.
- **الغلل النحوية في كتاب سيبويه**: اسعد خلف العوادي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩ م.
- **علم الأسلوب**، مبادئه وإجراءاته: د. صلاح فصل، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥.
- **علم الدلالة**: د. أحمد مزار عمر، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى، ١٩٨٢ م.
- **علم الدلالة**: أ. ف. آر. بالمر، ترجمة مجيد المشطة، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٥ م.

- علم الدلالة، أصوله ومباحثه في التراث العربي، مقور عبد الجليل، منشورات اتحاد الكتاب العرب بدمشق، ٢٠٠١م.
- علم اللغة: فريديس دي سوسور، ترجمة: ديونيل يوسف عزيز، دار الكتب جامعة الموصل، ١٩٨٨م.
- علم اللغة الاجتماعي (مدخل) - د. كمال بشر، دار الثقافة العربية، طبعة سنة ١٩٩٤م.
- علم اللغة، مقدمة للقارئ العربي د. محمود السعوان، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت (د.ت.)
- علم المعاني تأصيل وتقديم: د. حس طبل، الطبعة الأولى، مكتبة الإيمان، ١٩٩٩م
- علم النص ونظرية الترجمة د. يوسف عوص، دار الثقة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- علم النفس اللغوي: د. بوال حمد عطية، مكتبة الانجلو المصرية، الطبعة الأولى، ١٩٧٥م.
- العين: الحليل بن احمد الفراهيدي، تحقيق: دمهدي المحرومي، وإبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٩م
- فصول في علم الدلالة: د. فريد عوص حيدر، مكتبة الآداب للقاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥م.
- الفصول المفيدة في الواو المزيذة. صلاح الدين أبو سعيد حليل بن كياكلدي بن عبد الله العلاني الدمشقي الشافعي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: د. حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الطبعة الأولى ١٩٩٠م
- فقه اللغة في الكتب العربية: د. عبده الراجحي، دار المعرفة الجامعية ١٩٩٣م

- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب: نور الدين عبد الرحمن الجامي (ت ٨٩٨هـ)، تحقيق: أسامة طه الرفاعي، مطبعة وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، العراق ١٩٨٣م.
- في التحليل اللغوي، منهج وصفي: د. حليل أحمد عميرة، مكتبة المدرس، الأردن، الطبعة الأولى، ١٩٨٧.
- في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المحرومي، الطبعة الثانية، دار للرائد العربي، بيروت ١٩٨٦.
- القاعدة النحوية، تحليل ونقد د. محمود حس الجاسم، دار الفكر دمشق، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- قراءة النص وجماليات التلقي بين المذاهب الغربية الحديثة وتراثنا للنقدي دراسة مقارنة: د. محمود عباس عبد الواحد، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- قضايا الشعرية: رومان جاكسون، ترجمة محمد الولي، ومبارك حور، دار توفال للنشر، لادر البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٨٨م.
- كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت (د.ت)
- كشاف اصطلاحات الفنون: أتيهانوي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧م.
- الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): أبو البقاء الحسين الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، إعداد: د. عداس درويش، ومحمد المصري، للطبعة الرابعة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٨م.
- اللامات: أبو العاسم عبد الرحمن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق: مارر المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية ١٩٨٥م.
- لباب النقول في أسباب النزول جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق وتعليق: د. حمزة التشتري وأحرون، المكتبة القيمة، القاهرة، (د.ت)

- لسان العرب: ابن منظور أبو الفصّل جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ).
- در إحياء التراث العربي، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- لسانيات النص: محمد حطايي، المركز الثقافي العربي، بيروت ١٩٩١ م.
- اللغة بين المعيارية والوصفية: د. تمام حسان، عالم الكتب، طبعة ٢٠٠١ م.
- اللغة العربية، معناها ومبناها: د. تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الرابعة، ٢٠٠٤ م.
- اللغة في المجتمع: م.م. لويس، ترجمة: د. تمام حسان، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٩ م.
- اللغة والتفسير والتواصل: د. مصطفى ناصف، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٥ م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن: أبو علي الفصّل بن الحسن الطبرسي (ت ٥٦٠هـ) در المعرفة للطبعة والشعر، بيروت لسان الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
- محاضرات في اللغة: د. عبد الرحمن أيوب مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٦ م.
- مختار الصحاح: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الراري (ت ٦٦٦هـ) دار الكتب العربي، بيروت ١٩٨٢ م.
- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية. عبد المجيد عابدين، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٥١ م.
- مدخل إلى علم اللغة الحديث. د. عبد الفتاح البركاوي، القاهرة، الطبعة الثانية ١٤١١ هـ.
- مراعاة المخاطب في النحو العربي د. بيان الحفاجي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٨ م.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي. أحمد بن محمد بن علي المقرئ العيومي، المطبعة الأميرية في مصر، الطبعة الثالثة، ١٩١٢ م.

- معاني القرآن: أبو ركريب الفراء (٢٠٧هـ) - تحقيق: محمد علي النجار وجماعته - مطابع سهل العرب - القاهرة.
- معاني القرآن وإعرابه: أبو اسحق الزجاج (٣١١هـ) - تحقيق الدكتور عبد الحليل عبده شلبي - دار الحديث - القاهرة ٢٠٠٤م.
- معاني النحو: د. فصل السامرائي، دار الفكر للطباعة والنشر، الأردن، الطبعة الثالثة ٢٠٠٥م.
- معجم علم اللغة النظري د. محمد علي الحولي، مكتبة لبنان، بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٣م
- المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، قام بإخراجه د. إبراهيم أنيس وآخرون، الطبعة الثانية، مطابع دار المعارف بمصر، ١٩٧٢ - ١٩٧٣م.
- المغني في البلاغة العربية: د. حسن طبل، دار الفكر العربي، ١٩٩٨ م.
- مقني اللبيب عن كتب الاعاريب: جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) تحقيق د. منير المنار، د. محمد علي حمد الله، الطبعة الأولى مؤسسة الصادق، طهران ١٣٧٨هـ
- المفردات في غريب القرآن الراغب الاصبهاني (أبو القاسم الحسين بن محمد ٥٠٢هـ)، تحقيق محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت د - ت
- مفهوم الجملة عند سيبويه: د. حسن عبد العلي الامدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٧م
- مفهوم الجملة في اللسانيات والنحو العربي: د. محمد حير الحلواني، الماهل، وزارة الشؤون الثقافية، الرباط، السنة ١٠، العدد ٢٦، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- مفهوم النص دراسة في علوم القرآن د. نصر حامد أبو زيد، المركز الثقافي العربي للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٤م.
- المقاربة التداولية: فرانسوار أرمينكو، ترجمة: سعيد علوش، الرباط، مركز الإنماء القومي، ١٩٨٦م.

- مقالات في اللغة والأدب: د. تمام حسن، معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ١٩٨٥ م.
- مقاييس اللغة- أبو الحسين أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ
- المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢ م.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد الحالق عصيمة، عالم الكتب، بيروت (د.ت)
- المقدمة، ابن خلدون، تحقيق علي عبد الواحد وافي، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٦٦ م
- المقرب، ابن عصفور الأندلسي، تحقيق: أحمد عبد الستار الجوارى، وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٧١ م.
- من أسرار التعبير في القرآن (صفاء الكلمة): د. عبد الفتاح لاشين، دار المريخ، الرياض ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٣ م.
- من أسرار اللغة: د. إبراهيم أنيس، مطبعة الانجلو المصرية، الطبعة الثامنة ٢٠٠٣ م.
- مناهج البحث في اللغة، د. تمام حسن، دار الثقافة، المغرب، ١٩٧٩ م.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك: أبو حيان النحوي الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: سدي جليزر، المطبعة الأمريكية، بيوهاوس ١٩٧٤ م.
- الموافقات في أصول الشريعة: إبراهيم بن موسى بن محمد أبو إسحاق اللحي العربي الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، لدار للثقافة العربية، بيروت (د.ت)
- نتائج الفكر في النحو أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله المهيدي (ت ٥٨١ هـ) حققه وعلق عليه: الشيخ عدل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٢ م.

- النحو العربي ومنطق ارسطو: عبد الرحمن الحاج صالح، مجلة اللسانيات، الجزائر، ١٩٧٤.
- نحو المعاني: د. احمد عبد الستار الجوارى، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٧م.
- النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة: عباس حسن، نشر ناصر خمرو، إيران (د.ت).
- النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي: د. محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية: مصطفى حميدة، الشركة المصرية العالمية للنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٧م.
- نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: د. نهاد للموسى، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠م.
- النكت في تفسير كتاب ميبويه: أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعم الشنتمري (ت ٤٧٦هـ)، قرأه وضبط نصه: د. يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق: احمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.

(ج) الرسائل والاطاريح:

- أثر السياق في مبنى التركيب ودلالته (دراسة نصية من القرآن)، الدكتور فتحي ثابت علم الدين، أطروحة دكتوراه بكلية الدراسات العربية والإسلامية بالمنيا سنة ١٩٩٤م.

- إشكاليات التلقي في الشعر العربي الحديث من عام ١٩٢٥ إلى نهاية القرن العشرين: سهام حسن خضير الحميري - رسالة ماجستير - جامعة بغداد، كلية التربية للبنات، ١٩٩٠ م.
- البنى النحوية وأثرها في المعنى: احمد عبد الله العاني، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب جامعة بغداد، ٢٠٠٣ م.
- التقدير النحوي في كتاب سيبويه: محمد حسن ضاروب، رسالة ماجستير، دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى، الجامعة الأمريكية في بيروت، ١٩٩٦ م.
- دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية، دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير: علي عبد الفتاح الشمري، أطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد) بغداد ٢٠٠٦ م.
- الدلالة السياقية عند المفسرين حتى منتصف القرن السادس الهجري: بشير سعيد سهر محمد المنصوري، كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٤ م.
- شرح كتاب سيبويه: علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤هـ)، تحقيق ودراسة: محمد إبراهيم يوسف شيبة، إشراف د. احمد مكي الأنصاري، أطروحة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة لم القرى ١٤١٥ هـ.
- العلاقة بين الكثرة والحذف في كتاب سيبويه: هنادي رشيد دية، رسالة ماجستير، دائرة اللغة العربية ولغات الشرق الأدنى، الجامعة الأمريكية في بيروت، ١٩٩٦ م.
- مراعاة المخاطب في بناء الأحكام النحوية، حتى نهاية القرن السادس الهجري: بان صالح مهدي الخفاجي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية التربية للبنات جامعة بغداد ٢٠٠٦ م.

(د) البحوث المنشورة:

- الاتجاه الوظيفي في تحليل اللغة: د. يحيى احمد، مجلة عالم الفكر، المجلد (٢٠) العدد (٣) ١٩٨٩م.
- التداولية، البعد الثالث في سيميوطيقا موريس: عيد بليغ، مجلة فصول للعدد الثامن عام ١٩٩٩م.
- التصور التداولي للخطاب اللساني عند ابن خلدون: نعمان بوقره، مجلة الرافد يناير، ٢٠٠٦م.
- الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: د.نعمه رحيم العزاوي، بحث في مجلة المورد، المجلد (١٠) العدد (٣-٤) ١٩٨١م.
- قرينة السياق: للدكتور تمام حسان، بحث قُدم في (الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المنوي لكلية دار العلوم)، مطبعة عيبر للكتاب، ١٩٩٢م.
- اللغة ونظرية السياق: د.علي عزت بحث، مجلة للفكر المعاصر، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، العدد (٧٦) سنة ١٩٧١م.
- لهجة قبيلة سليم: د. علي ناصر غالب، مجلة العرب تصدر عن دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، الرياض، الاجزاء (٧،٨،٩،١٠) المملكة العربية السعودية، ١٤١٩هـ.
- مراعاة المخاطب في الأحكام النحوية في كتاب سيبويه: د. كريم حسين ناصح، مجلة المورد، المجلد ٣٠، العدد الثالث، ٢٠٠٢م.
- المرايا المحدبة من البنيوية إلى التفكيك: د. عبد العزيز حمودة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، مجلة عالم المعرفة، العدد (٢٣٢) ابريل ١٩٩٨م.
- نظرية السياق المقام والموقف الكلامي بين اللغويين العرب والأجانب: د. هادي نهر، مجلة آداب المستنصرية، العدد ٢٤ - ٢٥، ١٩٩٤م.

- نقد استجابة القارئ لنقله ونظرياته: رلمان سندن، ترجمة: سعيد الغانمي، آفاق عربية، العدد الثامن، ١٩٩٣ م.

ثانياً- الانكليزية:

- Carter, M.G (An Arab Grammarian of the eighth century) Jaos, ٩٣, ١٩٧٣, ١٤٦-٥٧.
- Troupeau Gerard ,(Lexique-index du kitab de Sibawayhi). Paris, Klincksieck, ١٩٦٧.
- Bloomfield. (Language), G. Allen & Unwin LTD, London, ١٩٧٦.